قاسيون

العدد 444
السبت 13 آذار 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.093.115) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

ملامح الانتفاضة الثالثة

منذ إشهار مبادرة «فريدمان- عبد الله» والتي سميت بالمبادرة العربية للسلام، وأقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، بعد عامين من انتصار المقاومة اللبنانية في تحرير الجنوب اللبناني، تحول النظام الرسمي العربي إلى مهزلة وخرقة بالية بعيون حماته ومسؤوليه في الغرب قبل شعوبه التي تكافح على جبهتين، سواءً ضد آليات القمع والترويض والترغيب والترهيب، أو لجهة التصدي للمخططات الإمبريالية والصهيونية في المنطقة!.

لم يطرح التحالف الأمريكي- الصهيوني على النظام الرسمي العربي إلاّ فكرة «التفاوض دون شروط مسبقة»، مع العمل في الخفاء والعلن لفرض التنازلات من جانب العرب مجتمعين ومنفردين حتى «يقبل» الكيان الصهيوني بالجلوس إلى «طاولة المفاوضات». ولأن النظام الرسمي العربي اعتبر السلام «خياراً استراتيجيا وحيدا»، فقد تخلى هذا النظام فعليا ورسميا، بافتقاد الإرادة السياسية، عن المواجهة، ووضع نفسه بنفسه على «قرون المعضلة» بحيث لم يعد يفكر إلا بتأمين سلامة عروشه.. وهكذا، ومن هنا، تتالت هزائمه المدوية، بعكس خيار المقاومة والممانعة الذي أدخل التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي في مأزق محكم لا خروج منه إلا بالاعتراف بالهزيمة والفشل التاريخي..!

وكعادة أي وزير خارجية أمريكي منذ أيام جيمي كارتر، طلبت هيلاري كلينتون من قادة دول الاعتلال العربي في جولتها الأخيرة في المنطقة العمل على إيجاد مخرج لتوقف «المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية»، والقبول بـ«اختراع» المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين، وهنا سارع وزراء خارجية دول لجنة المتابعة العربية للاجتماع في القاهرة - بغيابٍ وزير خارجية سورية، والتي مثلها مندوبها الدائم معترضاً على الفكرة-، واتخذوا قرارا بتقديم فرصة مجانية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني مدتها أربعة أشهر لتمرير الوقت والاستنزاف السياسي والأمني للوضع العربي والفلسطيني. ومن الواضح هنا أن الموقف الجديد للنظام الرسمي العربي أعطى مقابل أوهام لا تعيد حقوقاً ولا تلجم العدوان الصهيوني- الأمريكي المتوقع على شعوبنا . كما أن القرار المتخذ لا يعدو كونه محاولة فاشلة لحفظ ماء وجه السلطة الفلسطينية في رام الله التي تقف في حالة تعارض مع خيار المقاومة الفلسطينية، بعد أن اختارت لنفسها التبعية والتنازل تلو التنازل مقابل الألقاب السلطوية على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني..

لقد اعتبر نتنياهو القرار العربي غير كاف، وهدّد السلطة بإجراءات جديدة على الأرض إن لم تقمع المظاهرات الشعبية في الضفة الغربية ضد الاستيطان في القدس! وقد نفذ نتنياهو ما هدد به، حيث أعلنت حكومته عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الأحياء المحيطة بالقدس، وقد سبق ذلك الإعلان عن ضم الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال في بيت لحم إلى قائمة ما يسمى بالمواقع اليهودية التاريخية!

وبالإضافة إلى تفعيل الاستيطان الصهيوني وتهويد الأراضي المحتلة وخلق الوقائع على الأرض، يستفيد الكيان الصهيوني من «مهلة أربعة الأشهر» لصالح المفاوضات غير المباشرة، من أجل إجهاض أية إمكانية لاشتعال انتفاضة فلسطينية شعبية ثالثة والتي بدأت ملامحها تلوح في الأفق. ومن جانب آخر يعطي النظام الرسمي العربي للكيان الصهيوني الوقت الكافي لاستكمال الاستعدادات لحربه القادمة ضد المقاومة الفلسطينية ولبنان وسورية وإيران بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الرد الأمريكي على الحلفاء من قادة دول الاعتلال العربي، فقد جاء على لسان جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي من تل أبيب حيث قال: «يمكنني أن أعد إسرائيل بأننا سنتصدى لأي تهديد أمني ضدها، فنحن نقدم مساعدات عسكرية قدرها ثلاثة مليارات دولار، كما ضاعفنا جهودنا المشتركة لضمان احتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري النوعي في المنطقة، ووسعنا مناوراتنا العسكرية وتعاوننا في أنظمة الدفاع الصاروخية..»..!

إن تطور الأوضاع في المنطقة وانشغال الولايات المتحدة بإدخال التعديلات على مخططها الاستراتيجي، ومحاولاتها منع إغراء سد الفراغ الذي بدأ يتكون مع تعثر المشروع، من دول إقليمية أخرى، يتطلب من قوى المقاومة والممانعة في المنطقة الانتقال من وضع الدفاع إلى الهجوم ضد التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي، وعدم الركون إلى دعاوى التهدئة الخادعة لأن المواجهة المرتقبة آتية، ولا يستبعدها إلاّ من يفتقر للإرادة السياسية للمواجهة.



الخسائر الأمريكية والبريطانية والأطلسية عموماً تتصاعد في أفغانستان، في وقت يقر فيه «حضرة» وزير الدفاع الأمريكي «بجلالة قدره» خلال زيارته الأخيرة لكابول، أن الانتصار في معركة «مرجة» هو تمهيد للسيطرة على إقليم هلمند ومن ثم قندهار بوصفها معاقل لطالبان. وللعلم فإن «مرجة» هي بلدة صغيرة جنوبي أفغانستان، ومن دون تشبيه، فإن التاريخ يقول إنه عندما كان الاستعمار الفرنسي في سورية وصلت إلى الصحافة الفرنسية أخبار عن ضخامة المواجهة في معركة «جسر تورا» ما دفع بأحد الصحفيين المتحمسين للقدوم إلى سورية لاستكشاف الأمر، وذهل عندما وجد أن الجسر لا يتجاوز عرضه مترين..! وما تكبدت القوات الفرنسية المدججة بالسلاح خسائر فيه إلا لأنها غازية ولأن السوريين مقاومون..

برسم جميع من يهمهم الأمر..

«استثمار» إيراني يحتال على حاجة العمال السوريين ويتطاول على كراماتهم

◄ عبادة بوظو

في فضيحة تنتهك كل أعراف وقوانين العمل المحلية والدولية، تقوم شركة فيرست غلاس First Glass الإيرانية لصناعة الزجاج القائمة في مدينة عدرا الصناعية في ريف دمشق لصاحبيها الإيرانيين محمد رضا ومسعود عسكريان، باتباع مختلف أشكال التحايل والترهيب والترغيب منذ نحو شهرين لإجبار كل الموظفين والعمال لديها على توقيع سندات أمانة غير مقبوضة فعليا من العاملين تصل في مجموعها إلى ٤٥٠.٠٠٠ أربعمائة وخمسين ألف ليرة سورية للواحد فقط من بعض العمال والموظفين بذريعة حماية الشركة من احتمالات السرقة، مع الزعم أمامهم أن ذلك قانوني وهو سار في إيران، وأن أصحاب الشركة استشاروا محاميهم وقالوا لهم إن ذلك قانوني أيضا في سورية..!!

وتفتقت ذهنية مدراء الشركة (منيرة العامري، وأحمد أحمدي وشخص ثالث كنيته صادقي) ليس فقط على إلزام العمال على توقيع استقالاتهم مع توقيعهم لعقود تشغيلهم أصلاً، بل تجاوزوا شطارة القطاع الخاص السوري في ذلك بتقسيم السندات إلى ثلاثة لكل عامل مع «شرائح» بالمبالغ تتفاوت بحكم الموقع أو القسم أو الدائرة التي يعمل بها .

وهكذا، فلكي يستمر موظفو قسمي المشتريات والمستودع في عملهم على كل واحد منهم توقيع ثلاثة سندات قيمة كل منها ١٥٠ ألف ل.س بمجموع ٤٥٠ ألفا، مثلما يقوم كل من رؤساء وموظفي الأقسام المالية والإدارية والجمركي ورؤساء التجارية والعقود بتوقيع ثلاثة سندات مجموع قيمتها ٣٠٠ ألف ليرة في حين يوقع بقية رؤساء الأقسام وموظفي الأرشيف والتعليم وكذلك كل من بقية العاملين في الشركة على ١٨٠ ألفا بواقع ٦٠ ألفا لكل سند .

عدد من العمال الذين فوجئوا بما لم يدركوه تماماً من أبعاد «جزائية وعقوبات» عن شيء لم يخطر لهم في بال ولم يقبضوه أصلاً، لجؤوا إلينا وسربوا لنا الصورة المرفقة عن أحد السندات، وأوضحوا أن هذه الشركة هي إحدى فروع «شركة عسكريان وشركاه التضامنية»، وهي تعمل في سورية منذ عامين تقريبا في إطار عقد موقع مع الدولة لمدة ٥٢ عاماً مقسمة إلى سنتين للبناء (انتهتا عمليا)، وخمسين سنة للتشغيل والاستثمار، ثم تنتقل ملكيتها إلى الحكومة السورية، علما بأن عدد الموظفين والعاملين فيها يبلغ ٢٢٤ شخصا . وعلى الرغم من أن العقد ينص في أساسه على تشغيل عمال سوريين فقد قام مدراء الشركة بتهديد العمال الذين رفضوا التوقيع على السندات بالقول: «إن لم تشاؤوا العمل فهناك غيركم، وإن لم يقبل أي سوري بالعمل، نأتي بعمال من إيران»..!

وأضافت مصادرنا أنه عندما حاولت بعض العاملات الخروج من المعمل احتجاجا ورفضاً للتوقيع، تم الإيعاز بإغلاق الأبواب في وجوههن، في حين تم الإيحاء للبعض الآخر بأن الإدارة يمكن أن تحرر لهم- بعد توقيع السندات- أوراقا موقعة من الشركة الأم في طهران تبطل مفعول السندات التي تُرد لصاحبها عند الاستقالة، وفي هذا نصب واحتيال مكشوفان على اعتبار أن الأوراق ستكون موقعة من الشركة، وتقبل الأخذ والرد، في حين أن السندات موقعة مع شخص، أي أنها سندات «ممتازة» ومباشرة.

وعندما حدثت بلبلة في صفوف الموظفين وأفصح غالبيتهم عن نية الاستقالة، وضعت الشركة مؤخرا إعلانات في جريدة «الوسيلة» لإجراء مقابلات وفتح باب التوظيف مع طرح السندات كأحد شروط ذلك، ما دفع بأحد المتقدمين «لبهدلتهم» على هذا الطرح، حسبما قالت مصادرنا .

إن هذا الإجراء غير المسبوق من الشركة المذكورة يحمل في طياته تحت ذريعة حمايتها اتهاما وإدانة مسبقة للعمال السوريين، وهو «صك عبودية» وسيف مسلط بيد مدراء الشركة على رقاب هؤلاء العمال إن حاولوا المطالبة بحقوقهم أو تعويضاتهم أو تأميناتهم، أو اعترضوا على أي ما قد ينتهك حقوقهم، وهو في سيناريو محتمل آخر ورقة يمكن إبرازها في وجه أي عامل أو عاملة بعد ثلاث أو أربع سنوات من العمل تضمن للشركة استرجاع كل مبالغ الأجور والرواتب التي دفعتها له وصرفه من العمل تحت ذرائع مختلفة ليكون قد عمل لديها بالمجان وإلا سيكون مصيره المساءلة القانونية والسجن، وهو في سيناريو ثالث وعند أية ضرورة مالية أو ضريبية لدى الشركة مبلغ بعشرات الملايين من الليرات السورية التي يمكن جمعه بسهولة من عمال سوريين، لاستخدامه وإعادة توظيف غيرهم طالما كانت الذهنية، كما ورد أعلاه، توحي بأن هؤلاء يتوهمون أنهم يعملون في «مستعمرة لاستثماراتهم».

إن المتهم الأول في هذه القضية التي نضعها للتحقيق برسم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقابات العمال والمجلس الأعلى للاستثمار والحكومتين السورية والإيرانية، هو قانون الاستثمار الذي أباح منح المستثمر الخارجي امتيازات فوق القانون، وإعفاءات كثيرة من بينها وضع لوائح العمل الخاصة به، ولكن أن يصل الأمر إلى النصب والاحتيال المكشوفين، فهذا ما لا يندرج ضمن أية قوانين نعرفها، وهو كونه آتيا من شركة إيرانية يثبت أن الرأسمال لا ولاء له، وهو خطوة تستغل علاقات التحالف السوري الإيراني، ولكنها في حال مرورها ستقوض أرضيته الشعبية، وستشجع مستثمرين من جنسيات أخرى على التطاول أكثر على كرامة العامل السوري.

o.bozo@kassioun.org

سند أمانة



يتضمن **سند الأمانة** إقراراً نصياً من موقعه بأنه **استلم من «السيد محمد رضا عسكريان من أهالي طهران مبلغا وقـــدره........................ ليرة سورية لاغير، وأودع هذا المبلغ عندي على سبيل الأمانة وهذا المبلغ مترتب بذمتي وأنا على استعداد لإعادته له حين الطلب دون تأخير وبدون حاجة إلى تبليغ أو إنذار تحت طائلة المسؤولية الجزائية، وإذا تأخرت عن إعادة الأمانة أكون مسيئا للأمانة عملاً بأحكام المادة رقم ٦٥٦ وما بعدها من قانون العقوبات وأسقطت حقي من أي طلب أو اعتراض وأتخذ لنفسي موطنا مختاراً لتبليغي الأوراق القضائية والتنفيذية كافة على العنوان التالي: .... وإشعارا بالواقع والحقيقة فقد وقعت هذا السند وأنا بكامل الأهلية القانونية أصولا وكل خلاف بيننا تكون محاكم.................. المختصة بالنظر بكل خلاف.**

حرر بتاريخ

المقربما فيه الاسم والتوقيع»

بصراحة

(العمالة الفائضة) متهمة.. مرة أخرى!!

■ عادل ياسين

في كل إخفاق تمنى به شركات القطاع العام وخاصةً الصناعي منه، يكون المتهم الأول في هذا الإخفاق العمال، ومنهم (العمال الفائضون)، وهؤلاء أصبح وجودهم مكلفاً كثيراً كما تدَّعي وزارة الصناعة، وحسب تقديرات الوزارة تبلغ أجور العمال ملياراً ونصف مليار ليرة سورية لكل /١٢/ ألف عامل، وهذا المبلغ وفق الطرح الحكومي لا يمكن الاستمرار بتحمله، لأن هذا المبلغ، وبالتالي العمال، هم المسؤولون عن الخسائر التي تمنى بها الشركات، ولهذا تمت دراسة الموضوع، وكانت النتيجة التي تفتق عنها الذهن الحكومي عبر مشروع «التحديث المؤسساتي»: التقاعد المبكر، توسيع النشاط الاقتصادي، الهجرة الخارجية.

إن هذه الدراسة تنطلق من الأرضية التي تنطلق منها الحكومة، وهي التكاليف الباهظة التي يسببها وجود العمال في الشركات، وليس شيء آخر مثلاً، مثل النهب والسرقات التي تتعرض لها الشركات منذ عشرات السنوات، فوجود العمال مكلف، ولكن السرقات والنهب دون محاسبة قد لا يكون مكلفاً!!

إن من يقترح تلك الحلول لا يريد تقديم حل لشيء: فالتقاعد المبكر الذي طرح على بساط البحث والتداول عدة مرات غير قابل للتطبيق بسبب التكلفة المالية الكبيرة التي ستتحملها مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وإن طبق سيؤدي إلى إفراغ الشركات الصناعية من الخبرات والكوادر العاملة، مما يعني الإجهاز على ما تبقى في هذه الشركات.

والاقتراح الآخر: توسيع النشاط الاقتصادي لحل قضية العمال (الفائضين)، وغير الفائضين، فهذا صحيح ولكن التجربة التي نعيشها مع الفريق الاقتصادي وسياساته في قيادة الاقتصاد الوطني، أظهرت عدم قدرة هذا الفريق على تأمين متطلبات النمو والاستثمار الضروريين لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تعني تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة وفقراء الوطن، والقضاء على البطالة التي أصبحت بازدياد سنة بعد أخرى، رغم إدعاء الحكومة أنها تقوم بعمليات التوظيف، وفقاً لما تشير إليه الحكومة في ميزانياتها السنوية.

والاقتراح الثالث: في الهجرة الخارجية، فإن طرق الهجرة مغلقة، ولا يمكن أن تكون حلاً صحيحاً قابلاً لحل هذه المشكلة التي ابتدعتها الحكومة، وتروج لها الكثير من المؤسسات والخبراء «الاقتصاديين»، لأن المناطق التي كانت مراكز للهجرة (الخليج) تعاني من أزمة اقتصادية حقيقية كان نتيجتها تسريح آلاف العمال، وتخفيض أجور الباقين، مما دفع العمال لإعلان الإضراب أكثر من مرة كما حدث في الكويت والإمارات دفاعاً عن حقوقهم التي فقدوها بسبب الخسارات الكبيرة التي تعرضت لها الشركات، وخاصة العقارية.

والسؤال المشروع: لماذا تحمل الحكومة العمال مسؤولية ما جرى ويجري في الشركات من خسارات؟

إن المطلع على تقسيم العمل الإداري للشركات يعلم بوجود لجان إدارية مسؤولة عن اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير العمل الإنتاجي والتسويقي والإداري، ومن ضمن تقسيم العمل الإداري هناك مديرية تسمى مديرية التخطيط مسؤولة عن تقديم الخطط السنوية عن اليد العاملة، ويصادق عليها من المؤسسات التي تتبع لها هذه الشركات.

إذاً هناك عمل إداري أقر عدد العمال بموجب احتياجات العمل، ولم يأت العمال للعمل رغماً عن الإدارات، وخاصة عمال الإنتاج، حيث تشير تقارير النقابات إلى نقص حاد باليد العاملة على خطوط الإنتاج، وتحديداً في قطاع الصناعات النسيجية الذي هو الآن ضمن مرمى نيران الحكومة، انتظاراً للحظة المناسبة لإطلاق رصاصة الرحمة عليه، مع العلم أن هذا القطاع لو أحسنت إدارته إنتاجياً وتسويقياً لحقق عائديه عالية جداً، لكن الحكومات المتعاقبة التي تعاملت مع هذا القطاع العام، والتي قامت باستبدال وتجديد الخطوط الإنتاجية بشكل مجتزأ وغير مدروس علمياً أدى لخلق اختناقات إنتاجية في مفاصل العمل الإنتاجي، وأوصل إلى خسارات ومخازين كبيرة.

إذاً المشكلة تكمن في قيادة العمل الإنتاجي، والأفكار المسبقة عند الفريق الاقتصادي الذي لا ترى في الصناعة قاطرة للنمو، بل يرى فيها معضلة حقيقية تواجه تلك السياسات الليبرالية التي تعتبر الخدمات والسياحة فقط قاطرة للنمو، ومن هنا جاء الهجوم على الحلقة الأضعف في العملية الإنتاجية (العمال) وتحميلهم مسؤولية ما جرى ويجري للشركات الصناعية.

إن عدم محاسبة الحكومات المتعاقبة للإدارات عن نتائج العمل وأداء الشركات، قد أوصل الشركات إلى ما وصلت إليه، وهذا جعل الفساد يستشري بالطول والعرض، لأن (المال الداشر يعلم الناس على السرقة) كما يقول المثل الشعبي، ولكي يصبح المال العام غير (داشر)، لابد أن يصان من الفساد، وهذه مسؤولية كل الشرفاء في هذا الوطن، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة والحركة النقابية، وذلك بالدفاع عن مواقع العمل، والدفاع عن الحقوق والمكتسبات، ودون ذلك ستبقى الحكومة وغيرها تعلق شماعة إخفاقاتها المتوالية بشأن القطاع الإنتاجي على العمال، فهل تطلق النقابات إشارة البدء بالمواجهة مع السياسات الاقتصادية الجاري إتباعها؟!

adel@kassioun.org

قانون العمل الجديد والطبقة العاملة:
هل نحن أمام انهيار التوازنات الاقتصادية ـ الاجتماعية القديمة

◄ إعداد وحوار: علي نمر

من الواضح أن مقولة «اليد المنتجة هي اليد العليا» التي تعلمناها في مناهجنا الدراسية لم يعد لها أي احترام في ظل مشروع قانون العمل الجديد، الذي كانت بعض بنوده الأساسية ومازالت تلاقي معارضة شديدة فيما يخص صيغة العلاقة بين العامل ورب العمل..



ضحك على اللحى!!

على الرغم من النقاش الطويل والجدل الذي رافق قانون العمل منذ صدوره، وتحويله إلى لجان الدراسة في مجلس الشعب لإقراره، فإن جميع المقترحات التي قدمت بخصوص تعديل بعض مواده ذهبت أدراج الرياح، بعد أن تأكد تقديمه للمجلس دون التغييرات الجوهرية التي اقترحها بعض النواب والقادة النقابيين الذين وقفوا ضد تمريره مهما كانت النتائج. وهذا ما يؤكد بالضرورة أن الزعم بأن جهات عدة (أرباب العمل، الاتحاد العام لنقابات العمال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) شاركت في إخراجه على هذه الصورة، بعد العديد من النقاشات والحوارات، لم يكن سوى ضحك على اللحى، لأن المذكرات الأربع التي قدمها الاتحاد العام لم تؤخذ بعين الاعتبار، ومن يروج أن في القانون الكثير من النقاط الإيجابية ينسى أو يتناسى تماماً أن ما يهم أرباب العمل في جميع مواد القانون هو المواد التي عارضتها الحركة النقابية، وخاصة المواد /٦٥، ٦٦، ٢٧٧/ التي تشكل فيل عودة إلى الوراء بكل المقاييس، أي إلى ما قبل صدور القانون الأول، عندما كان تسريح العامل يتم بشكل تعسفي. وهذا يؤكد النية في ضرب منظومة التشريعات التقدمية السابقة، بإلغاء المرسوم الخاص والناظم لعملية التسريح، والعلاقة بين أرباب العمل والعمال.

وما يبعث على الاشمئزاز والاستغراب أن تقف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكل قواها مع أرباب العمل، وكأنها تمثلهم ولا تمثل الشريحة الأوسع في المجتمع السوري، وهي على يقين تام أن التسريح التعسفي كان يسير على قدم وساق بوجودها ووجود المرسوم، فكيف الحال بغياب هذا المرسوم، وصدور المشروع الجديد الذي يشرعن التسريح التعسفي. ولعل الدعاوى العمالية المتراكمة فوق بعضها البعض لدى الجهات المعنية خير دليل على هذا.

> **حكومة الانفصال «الرجعية» أصدرت المرسوم ٤٩ لمصلحة العمال، واليوم تحاول وزارة الشؤون الاجتماعية «التقدمية» إلغاءه لمصلحة أرباب العمل!!**

> **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقف بكل قواها مع أرباب العمل، فهي ممثلهم الشرعي على ما يبدو، ولا علاقة لها بمصالح الشريحة الأوسع من المجتمع السوري.**

من سخرية التاريخ

يبدو أن منفذي سياسات وقرارات البنك الدولي لن يبخلوا بجهد في تمرير مشروع قانون العمل على المجلس، رغم النضالات الشاقة التي قدمتها الطبقة العاملة وحركتها النقابية لتحقيق مكاسبها حتى صدور قانون العمل عام ١٩٥٩، والمرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ الذي صدر في زمن حكومة الانفصال التي تعودنا على اعتبارها حكومة رجعية، بينما نرى الآن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحاول إلغاء المرسوم بكل بساطة، فيا لسخرية التاريخ.

لقد حدثت مئات المشكلات فيما مضى بين العمال وأرباب العمل، رغم أن الاقتصاد السوري كان يعتمد في سياساته على الاقتصاد الموجه والمخطط، فكيف سيكون وضع العامل في ظل التوجيهات الحالية، بعد التحول إلى اقتصاد السوق الحر الذي قوض كثيراً دور الدولة التنموي، وزاد من المنافسة والمزاحمة والعرض والطلب وفوضى السوق التي بدورها ستفتح المجال ليأكل القوي الضعيف بلا أي تردد؟! ولا يخفى على أحد أن العمال هم الحلقة الأضعف في كل هذه العمليات، لأن من الخطورة بمكان أن يكون لهذا القانون أثر رجعي يشمل كل العلاقات والارتباطات السابقة بين العامل ورب العمل، وهذا ما يؤكد لأرباب العمل «حقهم» بإعادة النظر في كل ما يخص علاقتهم مع عمالهم، وفسح المجال لهم بالرجوع عن كل قرار لا يفيدهم، وخاصة القرارات المتعلقة بالمشاكل المالية.

حركة نقابية بلا أنياب... ومخالب

لقد جرى نقاش واسع ومتعدد الجوانب لقانون العمل الجديد وهذا مهم باعتباره سيعبر عن مصالح ملايين العمال، ولكن أياً تكن القوانين التي تصدر فإنها لن تعبر عن مصالح الطبقة العاملة في ظل اختلال موازين القوى لمصلحة رأس المال، وهذا ما نشاهده في سياق النقاش الدائر الآن حول قانون العمل الذي يستبعد أصحاب المصلحة الحقيقية في تقرير ما هو معبر عن مصالحهم، والحركة النقابية بالرغم من دورها الهام في الحوار، إلا أنها لم تستطع أن تفرض ما يجب أن يكون لمصلحة عمال القطاع الخاص، وتستبعد من الحوار حول نصوص القانون الشيء الهام والجوهري الذي سيمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن مصالحها، ألا وهو حق الإضراب الذي أقرته اتفاقيتا العمل العربية والدولية التي صادقت عليها سورية.

◄◄

إبراهيم اللوزة لـ«قاسيون»:
تمرير القانون الجديد ضربة قاضية لحقوق الطبقة العاملة

للوقوف أكثر على هذا المشروع التقت قاسيون القائد النقابي المعروف إبراهيم اللوزة وأجرت معه الحوار التالي:

• هل لك أن تقدم لنا لمحة تاريخية عن قانون العمل في سورية.

صدر قانون العمل عشية نيل سورية استقلالها في العام ١٩٤٦، وبعد سنوات من النضال العمالي صدر في العام ١٩٥٩ القانون /٩١/ للعمل والقانون /٩٢/ الخاص بالتأمينات الاجتماعية، ولم تمض سوى أربع سنوات على صدور قانون العمل حتى أجمعت الحركة العمالية والنقابية على صدور المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ من أجل حماية حقوق الإنسان الأضعف وهو العامل، وبعد العام ١٩٦٣ أجريت بعض التعديلات في القوانين ليأخذ العامل بعضاً من حقوقه التي لم ينلها بعد، ثم جاءت الحركة التصحيحية وقامت بتعديل قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية، وفي هذه الفترة كان مهمة الاتحاد العام لنقابات العمال إجراء حوارات ونقاشات مع أرباب العمل، كانت تصب معظمها في مصلحة الإنتاج الوطني، وفي مصلحة الحفاظ على حقوق العمال.

• ما رأيك بتدخل البنك الدولي في صياغة قرارات بعض الوزارات، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

لقد لعبت الحكومة دوراً سلبياً في هذا الاتجاه، وسارت في طريق تقسيم المجتمع، وتنفيذ أوامر وقرارات البنك الدولي والمؤسسات الدولية. والتقارير التي تصدرها بخصوص تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية والعمل تقوم على أساس مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين»، وهذا يضر كثيراً ليس بالعمال فقط بل بالوحدة الوطنية في هذا الظرف العصيب الذي نتلقى فيه تهديدات يومية من أمريكا وإسرائيل الصهيونية.

لقد كان رأي الاتحاد العام لنقابات العمال واضحاً في جميع المواد التي تحتاج إلى تعديل في مشروع القانون، وخاصة القضايا المهمة والرئيسة التي تؤمن حق العامل في الدفاع عن حقوقه دون انتقاص.

وأنا أطالب أعضاء مجلس الشعب من فئة العمال والفلاحين، وأحزاب الجبهة الوطنية أن يلعبوا دوراً مهماً بعدم السماح بتمرير مشروع القانون، خاصة وأنهم يشكلون أكثر من نصف أعضاء المجلس.

• ما المواد التي تحتاج إلى تعديل في مشروع قانون العمل الجديد؟

من الخطورة بمكان تمرير الكثير من مواد مشروع القرار، وخاصة المواد (٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٢٧٧) التي يعتبر تمريرها ضربة قاضية لحقوق الطبقة العاملة، وشراً أسود لعائلاتهم، فالمادة /٦٥/ من المشروع تجيز لرب العمل تسريح عماله بشكل تعسفي غير مبرر. والمادة /٢٧٧/ منه تجعل عقود العمل هذه سارية على العقود الحالية واللاحقة، والمادة /٢٢٨/ تتعلق بالعمل الجزئي. لذلك فإن أهم القضايا التي يمكن استنتاجها من القانون الحالي هو أن إلغاء المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ سيكون كارثة اجتماعية.

إن جميع القوانين السابقة جاءت نتيجة نضالات طويلة خاضها العمال، ومن المؤسف حقاً أن هناك أحزاباً مازالت تقف من القانون موقف المتفرج، وكأن الأمر لا يعنيها، في حين من المفترض بها تعزيز التراث العمالي، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت لكي نؤمن للأجيال الشابة حقوقها مستقبلاً، فالقانون الجديد سيورث قوانين جائرة.

استغرب ممن يقارن بين قوانين العمل الفرنسية والقانون السوري، لأن هناك اختلافات جذرية في بيئة العمل بين الدولتين، فالحكومة السورية وافقت على /٥٢/ اتفاقية، منها /١٢/ اتفاقية عربية، وأنا أطالب أعضاء مجلس الشعب بالإطلاع على اتفاقيات العمل الدولية، وقوانين العمل العربية، قبل الموافقة على مشروع القانون، ليروا بأم أعينهم الاختلافات الجذرية بين القانونين.

ماذا تقول عن اقتراح تعديل قانون التأمينات الاجتماعية؟



> **إلغاء المرسوم /٤٩/ سيؤدي لكارثة اجتماعية**

إن تخفيض نسبة التقاعد إذا أقر سيفضي إلى قانون يسلب حقوق أكثر من ثلاثة ملايين عامل وعاملة، إن الواجب يحتم علينا الحفاظ على حقوق العمال، فأي عقد عمل مهما اختلفت تسمياته لا يشكل بأية حال من الأحوال مجرد علاقة تعاقدية بين طرفين تحددها «حرية المتعاقدين»، التي تقر في معظم الأحيان بالشكل لا بالجوهر، لأن روح القانون ببعديها الاقتصادي والاجتماعي هي التي يجب أن تحدد هذه العلاقة، حتى تكون لمصلحة معظم المواطنين، دون المساس بكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■

في مؤتمر نقابة عمال النقل الجوي:

نطالب بتحقيق العدالة





• فراس صافي علي رئيس النقابة:

نطالب بالإسراع بإصدار الملاك العددي للمؤسسة، حيث أن مشروع هذا الملاك قد اصدر منذ زمن ليس بالقصير إلى وزارة المالية وحتى تاريخه لم ينجز هذا المشروع. في هذا الإطار نجد أن هناك بعض العاملين لم يتم تثبيتهم في المؤسسة، بحجة أنه ليس هناك ملاك عددي، وقد مضى على تعاقد بعضهم عشر سنوات أو أكثر، وقد صدر تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٥/٥٦٥٩) حول هذا الموضوع، إلا أنه جاء قاصراً وغير ملزم، ولابد من التوسط لدى الجهات الوصائية لإصدار قانون بإلزام التثبيت، أسوة بالقانون رقم /٨/ الصادر عن رئيس الجمهورية.

ونظراً لخصوصية العمل في المؤسسة، نطالب باستثنائها من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، واعتماد قانون خاص بالطيران، أسوة بشركات الطيران الأخرى.

• مداخلة اللجنة النقابية لتجمع الإدارة العامة:

نطالب بتعديل المادة /٢٥/ من قانون العاملين الأساسي، بحيث تمنح العامل عند بلوغه السن القانونية الترفيع الجزئي، وفق تاريخ انتهاء خدمته.

طبيعة العمل الممنوحة للموظفين في مديرية الشؤون الإدارية ومديرية مكتب المدير العام تبلغ /٢٠٪/ من الراتب، بينما يستفيد عناصر مديريات أخرى لها ذات الطابع الوظيفي من طبيعة عمل /٥٥٪/ فلماذا هذا التفاوت؟

نأمل من مجلس إدارة الصندوق التعاوني، إيجاد موارد إضافية للصندوق دون المساس برواتب العاملين، أسوة بباقي المؤسسات والشركات، وذلك بالتعاون مع المعنيين باتخاذ القرار في المؤسسة، ليتيح للمجلس رفع جميع الإعانات الممنوحة للأخوة العاملين، والأخذ بعين الاعتبار منح العمال، العازبين منهم والعازبات، راتباً إضافياً عند نهاية الخدمة، لعدم استفادتهم من ميزة إعانة الطبابة خلال مسيرة عملهم.

• عماد السبقلي (لجنة الضيافة):

إننا كعناصر ضيافة جوية نعتبر شريحة إنتاجية في المؤسسة، لذا نتمسك بحقنا في المكافآت السنوية التي تم حجبها عنا بالقرار المجحف الذي صدر بتعليمات وتوجيهات الإدارة العامة منذ ما يقارب الشهرين.

فيما يتعلق بالمرسوم التشريعي رقم /١٤/، فإن نص المرسوم لا يتضمن أي إشارة إلى أن هذا المرسوم يفسر نفسه بنفسه، وحيث أنه لم تصدر من أي جهة رسمية تعليمات تنفيذية لهذا المرسوم، فإننا نؤكد على ضرورة المطالبة بإصدار مثل هذه التعليمات، منعاً للتأويلات والتشكيك فيما يتعلق بآلية العمل في مديرية العمليات الجوية، وكذلك حقنا في تشميل تعويضات المرسوم /١٤/ بالتأمينات الاجتماعية.

نؤكد على ضرورة تنفيذ توصيات اللجنة الأمنية في المؤسسة بتوطين التعويضات الخاصة بالمرسوم الرئاسي رقم /١٤/ في أحد المصارف الوطنية، وعلى إصدار الترفيعات السنوية في أوقاتها، حيث لا يوجد مبرر للمماطلة والتأخير.

إن عملية حجب الحوافز لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، هي خرق فعلي لكل الأنظمة والقوانين المرعية التي تكفل حقوق العمال، كما أن هذا الحجب يتعارض مع نص المرسوم /٣٥/ وتعديلاته، كما أن المرسوم رقم /١٤-ى/ لا يتضمن في نصه أية تعليمات أو تعديلات بخصوص الحوافز الإنتاجية، بالإضافة إلى أن عملية الحجب هذه لم تتم الموافقة عليها من ممثلي التنظيم النقابي.

نطالب بالعمل على إدراج أسماء المضيفين الجويين الرئيسين في الدورات الخارجية.

• مداخلة علي نده:

مازلنا نعاني من عدم تحقيق العدالة في موضوع المهمات والدورات التدريبية، والمهمات لا يعلم بها أحد، وقد يكتب عليها سري للغاية، حيث تكون محصورة بفئة محددة وحسب مزاجية الإدارة. مع العلم بأن الموظف هو صاحب الشأن الأول والأخير بهذه المهمات، فهو يعمل بموضوعها وتكون على مسؤوليته.

ليس مبرراً أن يمنح المدراء والمعاونون والمستشارون مكافآت مالية تصل إلى /١٤٠٠٠/ ألف ليرة، بينما يعطى بقية العاملين مبلغاً متدنياً جداً. فهل المستشارون الذين لا عمل لبعضهم يبذلون الجهد والتعب الذي يبذله العامل الذي يعمل في ظروف عمل لا يحسد عليها.

منذ ست سنوات وحتى تاريخه، لم يتم إجراء أي دورة للمندوبين الماليين، وخلال هذا العام سيتم انهاء كافة مدد الإيفاء للمندوبين الماليين في المحطات الخارجية. وعند الاستفسار عن ذلك كانت الإجابة أنه سيتم تعديل القرار /٤٧٧/ الخاص بذلك، فما هذا القرار الذي تتطلب دراسته وإقراره أكثر من ست سنوات.

حسب المادة الثالثة من المرسوم والتي تنص على صرف /١٠٥/ ساعة عمل شهرياً في حال تنفيذ برنامج التشغيل، فإن المبالغ المصروفة تصل إلى /٣٠٠/ ألف ليرة شهرياً للطيار والمساعد، و/٥٥/ ألف للمضيف الجوي. وذلك أدى إلى تفاوت كبير بين رواتب الركب الطائر من جهة وبقية الموظفين من مهندسين ومدراء وغيرهم من الفئة الأولى والتي لا تزيد رواتبهم عن /٢٠/ ألف ليرة سورية شهرياً.

• رضا علاء الدين (اللجنة النقابية في تجمع العمليات الأرضية):

نطالب بمايلي:

إنصاف العاملين في مديرة العمليات الأرضية، كونها المديرية المنتجة في خدماتها، وأن يعطى العاملون فيها الحصة الأكبر من كتلة الحوافز.

مطالبة مديرية الشؤون الإدارية والقانونية بالإسراع بتصديق أضابير العاملين من الجهاز المركزي.

رفع القيمة النقدية لعمالنا من خلال صندوق التعاون (زواج، وفاة، ولادة).

تمديد التأمين الصحي من سن ٦٠ عاماً إلى ٧٠ عاماً.

في المركز الوطني للزلازل:

النقابات تتفق مع وزارة النفط، والكرة في ملعب رئاسة مجلس الوزراء

كان من أهم نتائج الكتب والمراسلات التي جرت بين مكتب نقابة عمال النفط واتحاد عمال دمشق والاتحاد العام لنقابات العمال ووزارة النفط، الاتفاق على صيغة مذكرة نهائية تمت الموافقة عليها من الجهات الأربع الآنفة الذكر، وتم رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء للموافقة عليها، من أجل منح العاملين في المركز الوطني للزلازل كل حقوقهم المنصوص عليها قانونياً. وفيما يلي نص المذكرة:

«أحدث المركز الوطني للزلازل بموجب القانون رقم /٥٤/ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٦، وأنيطت به مجموعة كبيرة من الأعمال العلمية والبحثية والفنية، تضمنت مهام البحث العلمي في مجال الدراسات الزلزالية، وتركيب وتطوير شبكات الرصد الزلزالي بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى تأمين وتطوير مستلزمات الصيانة الفنية لها، وتأسيس المخابر التخصصية اللازمة من الهيئة الفنية والخبرية في المركز، تحت إشراف هيئة البحث العلمي.

ويتطلب إنجاز هذا النوع من المهام تفرغاً تاماً من الناحية العملية لعناصر الهيئة الفنية والمخبرية في المركز يسمح لها بمتابعة واستيعاب وتطبيق منتجات التطور السريع في مجال التجهيزات الإلكترونية بمختلف أنواعها والتي تشكل العمود الفقري لتجهيزات الرصد الزلزالي وتحليل معطياته بالشكل الأمثل كما هو متعارف عليه في الدول المتقدمة في هذا المجال من الدراسات والأبحاث الزلزالية.

وحيث أن قانون إحداث المركز الوطني للزلازل أخضع تعويضات العاملين العلميين بكافة فئاتهم إلى قانون تنظيم الجامعات وقانون التفرغ العلمي النافذين، ولم ينص صراحة على منح أعضاء الهيئة الفنية والمخبرية تعويض التفرغ كما هو مخصص لأعضاء الهيئة الفنية في الجامعة بنسبة /٥٠٪/ من الأجر الشهري المقطوع، وذلك وفق ما جاء في المادة /١٣/ الفقرة (ب) من القانون /٥٤/ لعام ٢٠٠٤: «يتقاضى أعضاء الهيئتين الفنية والمخبرية تعويض طبيعة عمل وتعويض اختصاص وفقاً لقانون تنظيم الجامعات النافذ». مما أدى إلى منح العاملين الفنيين في المركز التعويضات القانونية المستحقة وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة، دون الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة العمل العلمية والبحثية للعاملين الفنيين في المركز، وحرمانهم من الحوافز المادية التي كانوا يتقاضونها من المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، نظراً لكون المركز ليس قطاعاً اقتصادياً وفق التصنيف المعمول به في سورية.

كما نصت المادة /١٦/ من القانون /٥٤/ لعام ٢٠٠٤ على ما يلي:

«ينقل العاملون في مديرية الرصد الزلزالي في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية للعمل في المركز، مع احتفاظهم بقدمهم المؤهل للترفيع، وتسوية أوضاعهم الوظيفية وفقاً لأحكام هذا القانون والنظام الداخلي، خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون».

وبما أن هذه المادة لم تنص صراحة على نقل العاملين مع ملاكهم، فإن الجهاز المركزي للرقابة المالية لا يؤشر قرارات النقل لعدم وجود ملاك عددي معتمد للمركز الوطني للزلازل، ونظراً لكون إصدار قانون الملاك العددي للمركز يحتاج إلى إجراءات وموافقات عديدة من الجهات العامة، وعلى التوازي مع صدور النظام الداخلي للمركز وتوفر الاعتمادات اللازمة، فإننا نرى من المهم الأسراع بتعديل المادة المذكورة أعلاه من قانون إحداث المركز، لاستكمال إجراءات النقل لعناصر مديرية الرصد الزلزالي لدى المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، تنفيذاً لأحكام القانون ذاته.

وبناءً على ما تقدم، وعملاً بقانون تنظيم الجامعات، وقانون التفرغ العلمي النافذين، وإنصافاً للجهد العلمي والعملي المبذول من المهنة الفنية والمخبرية في المركز الوطني للزلازل، وتسهيلاً لنقل العاملين المعنيين إلى المركز، فإننا نرجو النظر بالموافقة على تعديل المادة /١٣/ الفقرة (ب) والمادة /١٦/ من القانون /٤٥/ لعام ٢٠٠٤ وفقاً لمشروع القانون المعد والمرفق واستكمال أسباب صدوره».

مداخلة النقابي عبد الناصر عكام في مؤتمر نقابة عمال الصحة:

قوة الحركة النقابية تنبع من تمثيلها لمصالح العمال

إن تراجع دور الدولة في التعليم والصحة هو أمر خطير يجب مراجعته وإيقافه، والعمل السريع على تغيير اتجاهه فوراً، لأن دور الدولة قد أحدث فراغاً في هذا المجال، فالقطاع الخاص مهما كانت إمكانياته ونواياه غير قادر على الإطلاق بالقيام بهذه المهمة التي إن جرى التفريط بها سيكون التأثير كارثياً على الاستقرار الاجتماعي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية، فالخدمات التي تقدمها الدولة هي دعم للرواتب والأجور المنخفضة أصلاً، وتركها في مهب الريح يعني تحميل هذه الأجور أعباء إضافية.

لقد أدعى منظرو الليبرالية الجديدة في بلادنا أن تراجع دور الدولة الاقتصادي المباشر يعني زيادة الاستثمار في التنمية البشرية، وخاصة في مجال التعليم والصحة، ولكن الذي يجري على أرض الواقع هو عكس ذلك، وهذا يثبت صحة التخوفات والتحذيرات من أن أي تراجع لدور الدولة الاقتصادي يعني تراجع دورها الاجتماعي، والضغط على المستوى المعيشي للجماهير الكادحة، في وقت تتمركز أكثر فأكثر في القطاعات الريعية مثل العقارات والمصارف والاتصالات، محدثة أضراراً فادحة بكل الاقتصاد الوطني.

لكي يكون التنظيم النقابي قوياً وفعالاً يجب أن يكون معبراً عن مصالح الطبقة العاملة، وخصوصاً تلك التي تتعلق بمستوى معيشتها قوتها اليومي، ولأجل تحقيق هذه المهمة على تنظيمنا النقابي أن يرفع الصوت ضد كل ما يهدد المكتسبات العمالية في ظل سياسات الاقتصادية الليبرالية التي تتآكل فيها المكاسب يوماً بعد يوم، وعلى دفعات وبهدوء، وكأنه لا يوجد من يدافع عن حقوق العمال، ومن أبرز الأمثلة عدم منح طبيعة العمل والاختصاص الفني لجميع مستحقيه عملاً بالمادة /٩٨/ من القانون رقم /٥٠/، كما أننا نطالب بتنفيذ الاتفاقية العربية رقم /٨/ لعام ١٩٧٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية، ونخص بالذكر المادة /١٢/ والتي تؤكد على حق العمال بالإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما نطالب بإلغاء التعميم الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، والمتضمن تحديد أوقات الدوام والعمل، بالعودة إلى التعاميم السابقة في احتساب ساعات التأخير.

المصرف التجاري السوري يحجز على أموال شركة بردى!

أرسلت نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية بدمشق كتاباً إلى الاتحاد عمال دمشق تحت الرقم /٢٠/ تاريخ ٢٠١٠/٢/٨، ذكرت فيه أن اللجنة النقابية في شركة بردى راسلتها لتعلمها بأن المصرف التجاري السوري قام مؤخراً بحجز أموال الشركة لقاء ديون وقروض مترتبة عليها، مع العلم بأن هذه الشركة تعاني من نقص السيولة المالية لتأمين مستلزمات الإنتاج، ووضعها المالي سيىء، وهذا الإجراء أدى إلى عرقلة العمل في الشركة وتجميده.

وطلب مكتب النقابة من الاتحاد التوسط لدى المصرف التجاري، لإيقاف هذا القرار، وجدولة الديون المترتبة على هذه الشركة، وتسديد المبلغ خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين المصرف والشركة، وحسب إمكانية الشركة.

وفور وصول الكتاب إلى اتحاد عمال دمشق قام بتوجيه مذكرة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال، يطلب منه التدخل والتوسط لدى وزارة المالية، والمصرف التجاري السوري، لإيقاف العمل بالقرار المذكور، وجدولة الديون القديمة المترتبة على الشركة، لتسديد الديون والقروض من خلال برنامج زمني يتم الاتفاق عليه بين المصرف والشركة، حرصاً على تأمين السيولة المالية للشركة، واستمرار العمل فيها.

جاء قرار الحجز من المصرف التجاري السوري، بعد أن وعدت الحكومة الاتحاد العام لنقابات العمال بإعطائه جميع ديونه المترتبة على الوزارات والجهات التابعة لها، والتأكيد على الاتحاد العام للقيام بعملية جرد كاملة لديونه على وزارات الدولة، ليطالبهم بها لاحقاً، لكن المصرف بقراره المتسرع أربك الاتحاد، قبل أن يخطو أية خطوة في هذا المجال. والسؤال: لماذا كل هذا الإجحاف بحق مؤسسات وشركات القطاع العام؟ وأي تأهيل وتطوير يتم الحديث عنه في ظل هذه القرارات؟!

مداخلة مجدل دوكو في مؤتمر مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات بالحسكة:

المطلوب إصلاح وطني شامل



بالنسبة للعقوبات التي تطال العمال، من المفترض إن يكون التنظيم النقابي مطلعاً على مثل هذه الإجراءات قبل أن تتم معاقبة العامل، وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والمعيشي، فإن ما يثير الاستغراب هو الفرق الشاسع بين الأجور والأسعار وغلاء المعيشة، فالحد الأدنى للأجور هو /٦١٠٠/ ليرة، أما الحد الأدنى لمعيشة عائلة مكونة من ٦ أفراد فهو ٣٥ألف ليرة، أي حد الفقر حسب الإحصاء الذي أقر عند توزيع الدعم، فالحد الأدنى للأجور يجب مضاعفته من \٤-٥\ مرات حتى تعيش أسرة سورية حد الفقر المقر رسمياً.

أما فيما يتعلق بالخطة الخمسية العاشرة فقد أتت النتائج عكس الوعود المقدمة من واضعي الخطة، فقد اتسعت دائرة الفقر والبطالة وتنامى الفساد، وحسب ما هو معلن كانت نسبة النمو ٥٪، ولم تنعكس ايجابيا على حياة المواطن، مما أدى إلى تمركز الرساميل بيد قلة قليلة، فالأغنياء ازدادوا غنى والفقراء فقراً، كل ذلك نتيجة السياسات الليبرالية المتبعة التي يصر الفريق الاقتصادي على السير في طريقها، رغم إن الدول التي تبنت هذا الخيار تتراجع عنه على خلفية ألازمة التي تعصف بالنظام الرأسمالي. وعمليات الخصخصة جارية على قدم وساق مرة تحت اسم الاستثمار، ومرة تحت اسم التأجير أو سواه، في إطار التراجع عن دور الدولة الاجتماعي، ذلك الدور الضروري لتنفيذ مطالب الطبقة العاملة لا تدويرها من عام إلى عام، وهنا نسأل عن مصير اللاءات الثلاث للتنظيم النقابي «لا للخصخصة، لا لقانون العمل الجديد، لا لعدم تثبيت العمال المؤقتين»؟!!

إننا نطالب بإصلاح وطني شامل، اقتصادي اجتماعي سياسي، مما يعني إفساح المجال أمام الطبقة العاملة للتعبير عن رأيها ومطلبها بشكل صريح، بما في ذلك حق الإضراب الذي نص عليه دستور البلاد والمواثيق الدولية والعربية التي وقعت عليها سورية، والدعوة إلى حق الإضراب ليس كما يزعم البعض إثارة للمشكلات اكل، بل على العكس من ذلك فهو سبيل تستطيع الطبقة العاملة من خلاله الدفاع عن حقوقها التي تتآكل يوماً بعد يوم، وفي ذلك تمتين للوحدة الوطنية.

سكان الحي الجنوبي في قرية «العمقية» بالغاب.. ضحية خديعة كبرى!!

◄ يامن طوبر

تعرض سكان حي جنوب نبع العمقية في منطقة الغاب لخديعة كبرى، تواطأ في إعدادها مسؤولون ومتنفذون، وهم الآن مهددون بإخلاء منازلهم بثمن لا يعادل قيمة أسمنت سقوفها وجدرانها، وهناك من يسعى اليوم لإجبارهم على ترك أراضيهم التي ورثوها عن الأجداد عبر السنين بأسرع ما يمكن.. هذا الحي يقع في قرية العمقية الواقعة على سفوح الجبال الشرقية المطلة على سهل الغاب في محافظة حماة، والتي يزيد عدد سكانها عن ٤٠٠٠ نسمة، وهي تروى من ماء نبع العمقية الذي يتوسط القرية بشقيها الجبلي والسهلي.

الحكاية بدأت فصولها منذ ما قبل عام ٢٠٠٠ حين صدر القرار الوزاري رقم ١٦١٥ تاريخ ١٩٩٩/٦/٣٠ المتضمن تحديد الحرم العقاري لنبع العمقية، والذي لم يكن في حينها يشمل ذلك الحي، وإنما كان يحدد موقع الأراضي الخاضعة للاستملاك وحدود الحرم في الجهة الشمالية والشرقية للنبع، إلا أن دخول المتنفذين على خط سير العمل المهني أدى إلى حرف مخطط الحرم بمقدار ١٨٠ درجة باتجاه الجنوب، وهكذا أصبح الحي الجنوبي المقام على العقار رقم ٧ حرماً للنبع دون إنذار سابق لأهالي الحي البالغ عددهم ٢٥٠ نسمة، والذين يشغلون أكثر من ١٥ داراً سكنية مساحتها نحو ٣٠٠٠ متر مربع، هذا عدا عن بساتين الأشجار المثمرة الموجودة في الحي، ومنشأة صناعية واحدة.

مدير الموارد المائية في كتابه الموجه إلى المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحماة، والذي أكد فيه أن تحليل نتائج العينات المقطوفة من مياه النبع دلت على وجود تلوث جرثومي وارتفاع بنسبة الأمونيا إلى ما فوق الحدود المسموح بها، رفع اقتراحاً إلى مدير الموارد المائية بـ(ضرورة التقاط المياه قبل مصادر التلوث وذلك بحفر آبار بعيدة بمسافة آمنة عن منطقة توضع القرية لتامين مياه شرب مضمونة)، إلا ان هذا الاقتراح لم ينفذ، علماً أنه كان من شأن تنفيذه تأمين مياه شرب نظيفة مع الحؤول دون الاستمرار بعملية تهجير سكان الحي الجنوبي..

أهالي الحي المذكور، وبعد أن أعياهم طول الانتظار وأنهكهم الصدود الذي لاقوه أثناء البحث عن حل ينصفهم عند المسؤولين في المحافظة، وبعد أن داخوا جيئة وذهاباً بين الدوائر الحكومية التجؤوا إلى (قاسيون) لنقل المشكلة من وجهة نظرهم علها تلقى آذاناً صاغية عند أصحاب القرار..

> **لماذا تتغير المخططات وخطط الاستملاك حسب الأهواء والأمزجة بعيداً عما يتطلبه الواقع؟**

شجون وآلام

عبد الرزاق، وهو أحد المتضررين من تعديل القرار رقم ١٦١٥ الذي أطاح بكل ما يملكه، حاول أثناء حديثه لنا إخفاء الكثير من المواجع وآلام القهر الدفينة التي أصابته، غير أن كل ما كان يحاول إخفاءه ارتسم على تفاصيل وجهه..

يقول عبد الرزاق: «أملك مساحة بناء حديث تصل إلى ١١٠٠ متر، منها مئة متر بناء قديم بنيته عام ٢٠٠٠، وقد راجعت البلدية بغرض إنشاء بناء سكني ضمن المخطط التنظيمي بينما كنت في بداية إنشاء المسكن، وفي تلك الأثناء كانت لجنة من الإدارة العامة لحوض العاصي تقوم بأعمال المساحة في الحي، وقد سألت فنيي المساحة حينها عما يفعلونه، فقالوا إنهم يعملون من أجل إقامة مشروع الصرف الصحي، فاستبشرنا خيراً بدخول قريتنا تحت المظلة الصحية، ولم يكن يخطر على بال أحد أن هذه الأعمال تخص تحديد حرم النبع، إذ أن الحرم كان قد حدد منذ أكثر من سنة من الجهة الشمالية للنبع، ولم نكن نتوقع أن يطال بيوتنا الاستملاك. وكنا نشيد المساكن الجديدة وفق الأنظمة النافذة، ولم ينذرنا أحد سواء من جهة البلدية أو من وزارة الري، ولو أننا كنا على علم بتوسع الحرم لما كنا لنبني تلك الأبنية التي كلفتنا الملايين..

وبعد علمنا بأن مخطط حرم النبع خضع للتعديل عبر التلاعب والرشاوى، راجعنا المحافظ وقيس الأسد مدير الموارد المائية بحماة، فقامت تلك الجهات بجولات زيارات ميدانية إلى موقع النبع، وبعدما رأوا الموقع قالوا لنا: هذا ظلم!! والقرية الشرقية فوق النبع أخطر على النبع من هذه البيوت المراد استملاكها، وتم التوجيه بحفر آبار بعيدة عن السكن حفاظاً على مصالح السكان وحماية مياه الشرب من التلوث، غير أن شيئاً من هذا القبيل لم ينفذ، وبقيت الوعود وعوداً فقط، وأما اللجنة الفرعية التي شكلتها المحافظة فكان قرارها حفر بئر بعيدة عن السكان، وهي أقل تكلفة من ترحيل السكان واعتماد الاستملاكات.

وفي ما يخص عملية الخداع التي طالتنا فالأمر باختصار أنه قامت بعض الجهات بإبلاغ أصحاب البيوت الواقعة في الجهة الشمالية من النبع باستملاك بيوتهم، فعمل هؤلاء على اتباع طرق ملتوية وصولاً إلى تغيير مخطط الحرم وتبديل مواقع الاستملاك، فأعفوا أنفسهم من الاستملاك لتكون بيوتنا هي البديل!!

منذ سنوات ونحن نطالب بإجراء تحقيق يكشف كيف تغير المخطط ... في إحدى المرات وجهونا إلى الرقابة الداخلية بحوض العاصي في حماة، وهناك قيل لنا إن الموظف والمساح اللذين قاما بالمسح سرحا من العمل، فإذا كان لديكم اعتراض فعليكم ملاحقتهما.. وقد كرر هذا الكلام مدير الرقابة الداخلية لحوض العاصي ومدير الاستملاك بحوض العاصي أيضاً! وهكذا أصبحنا تحت خطر التشرد دون تعويضات مناسبة عن المساحة المقدرة بـ٥٠ دونماً وثمن الأبنية استملكتها وزارة الري.. البناء الذي أملكه كلفني خمسة ملايين ليرة سورية بينما التعويض المخصص لي لم يتجاوز المليون سوى بمائة ألف، وهذا البناء أمامك مؤلف من طابقين وأربع شقق بكلفة ٥ ملايين مع معمل بلوك ودار عربية..

عبد الجبار عبدو: في عام ١٩٩٩ قامت مديرية حوض العاصي باستملاك الجهة الشمالية والشرقية لحرم نبع العمقية، وبعد فترة فوجئنا أن مواقع الاستملاك تغيرت، فما كان قد استملك ألغي استملاكه، وهي تلك البيوت التي لا تبعد عن النبع أكثر من ٣٥ متراً، والتي يوجد فيها مسار النبع، ليتم العمل على استملاك الجهة الجنوبية من النبع والتي تبعد ٢٦٠ متراً عن النبع!! اللجنة التي عدلت قرار الاستملاك الأول قامت بذلك التعديل بعد أن قبضت مقابل ذلك الإجراء الكثير من الأموال، ولم تأخذ بالحسبان لا مصلحة العمل ولا مصلحة المواطنين، بل كان الهم الوحيد لها هو قيمة الرشوة التي حصلت عليها. وقد ساعدهم على ذلك قوة نفوذ العائلة المالكة للأرض الواقعة شمال النبع. عدد عائلتي، أولادي وأحفادي ١٥٠ نسمة، ولا نملك قطعة أرض أخرى سوى هذه الأرض التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، وهذه الأرض ملك لنا، ومعنا «طابو» بذلك، فكيف تعمل مديرية حوض العاصي على استملاكها مجاناً؟! .

كما أملك مع أولادي عشرة دونمات فيها ٢٠٠ شجرة رمان فرنسي وزيتون مع ثماني دور سكنية، فكيف قامت الجهات المعنية بتخمين قيمة ما أملك بمبلغ مليون ل.س فقط، مع أن هذا المبلغ لا يساوي ثمن البلوك فقط؟ نحن مظلومون، ومن ظلمنا هي الحكومة والمتنفذون وقاضي العقارات.. من يريد أخذ أرضنا وبيوتنا عليه تامين البديل لنا، لا أن يعوضنا بدل حي كامل يسكنه ٢٥٠٠ نسمة بـ٢ دونم في موقع جبلي وعر لا يوجد فيه ماء أو كهرباء أو أي من الخدمات!!.

سليم عبد الكريم عمر: نحن ٢٥ شخصاً نسكن بجوار النبع من الجهة الشرقية، ونشكل ست أسر تعيش في ست دور سكن، وهذه الأرض ملكية خاصة نظامية (طابو)، والتعويض المقدر عن مساكننا هو ٨٠٠ ألف ليرة سورية، فهل هذا المبلغ يشتري نصف شقة؟ أول ما جاء الاستملاك كان من الجهة الشمالية، وبعدها لا نعرف ماذا جرى فأصبحت البيوت الجنوبية هي موضع الاستملاك!.



مطالب الأهالي

يطالب الأهالي بفتح تحقيق بملابسات العبث بمخطط حرم النبع، ويأملون بإعادة تحديده بما يتناسب مع مسار النبع.. ويؤكدون في هذا السياق أن جميع الاستملاكات في سورية تقوم بناء على حاجات وضرورات يفرضها الواقع، أما ما يحصل في العمقية من وجهة نظرهم، فهو يرتكز لاعتبارات غير موضوعية، لذلك فهم يطالبون بتشكيل لجنة خبراء جيولوجيين لتحديد مسارات المجرى المائي للنبع، ولن يقبلوا بأي تعويض قبل التحقيق ومحاسبة من تلاعب بتغيير مخطط منطقة الاستملاك وحرم النبع، أما في حال اتضح أن مجرى النبع يمر من تحت منازلهم فإنهم مستعدون لأي إجراء تقوم به الحكومة وعدا عن ذلك فهم يرفضون أي حل لا يحفظ لهم كرامتهم ويشعرهم أنهم مواطنون كاملو الحقوق مثل بقية المواطنين..

«انعزالية» الإصلاح التشريعي في سورية..

◄ نجوان عيسى

ما تزال معارك الإصلاح التشريعي مستمرة في سورية، وشهدت السنوات الماضية صدور عشرات القوانين والمراسيم الجديدة، التي تلمس الناس فيها الكثير من الدلالات والتوجهات لقلب الأوضاع الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية في البلاد، وكان الاتجاه العام يسير نحو دفع الاقتصاد السوري للانفتاح على عوالم «القطاع الخاص والاستثمارات الكبرى والتشاركية»، ودفع المجتمع السوري إلى «فضاء العالم الحر».

لم ينج أي قانون أُقر، أو مشروع قانون طُرح، من سجالات حادة على كل المستويات في البلاد، من قاعة مجلسَ الشعب، إلى النقابات، إلى الصحافة، وحتى في الشارع بين المواطنين العاديين، وتطورت الكثير من هذه السجالات الى اتهامات متبادلة بين الاتجاهات المختلفة. وفي إطار هذا المشهد ظهرت ثلاث ظواهر أساسية خطيرة تحمل في طياتها دلالات بعيدة المدى، الأرجح أن أحداً من صناع هذه القوانين لم يتنبه لها.

الأولى، أن أغلب مشاريع القوانين التي أقرت، لم يأت تطبيقها بأية نتائج ملموسة على صعيد تحسين الواقع المجتمعي في البلاد (قوانين ومراسيم تشجيع الاستثمار نموذجاً)، وهذا يعني أن هذه القوانين لم تكن انعكاساً لحاجات المجتمع، ولم تُبنَ على دراسات عميقة للواقع التشريعي في سورية.

الظاهرة الثانية، تمثلت في أن بعض مشاريع القوانين وصلت حد استعداء بعض الشرائح الشعبية، واستفزازها من خلال المساس بمصالحها وقيمها بشكل مباشر (مشروعي قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل نموذجاً)، وهذا يعني أن واضعي تلك القوانين، لم يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة الفسيفساء السوري ونسيجه الاجتماعي.

أما الظاهرة الثالثة فتتمثل بغياب الحقوقيين الأكاديميين السوريين غياباً (شبه تام) عن نقاش هذه المشاريع وجدواها، وهذا مؤشر آخر على بعد هذه القوانين، وانعزال واضعيها عن المجتمع، فضلاً عن أنه دليل صارخ على الهوة الكبيرة بين كليات الحقوق السورية وميدان بحثها الفعلي (المجتمع)، وهو أمر له دلالته فيما يخص المشاريع الحكومية، وما طرحه بعض رموزها حول الاستثمار في العنصر البشري.

تحتاج الشعوب في لحظات الانعطاف والتغيرات الكبرى لتبديل بناها التشريعية بما يتوافق مع حاجاتها المتبدلة والمتطورة. إلا أن المعطيات السابقة تشير إلى أن ثمة من يمتلك رؤية خاصة لما يجب أن تكون عليه القوانين في البلاد، ويحاول إسقاط رؤيته تلك على المجتمع السوري من الأعلى. مع أن الأمر يجب أن يكون معكوساً، إذ يجب أن يبنى الإصلاح التشريعي على دراسات معمقة لحاجات المجتمع وتطلعاته، وعلى دراسات ميدانية وأكاديمية واسعة للقوانين المراد تغييرها أو تطويرها، ومن ثم طرح الصيغ الملائمة على السلطة التشريعية لإقرارها.

حتى اللحظة، لم يتمكن الفريق الحكومي السوري من إنجاز ما أعلنه حول تطوير الوضع الحقوقي في سورية، ولم نلحظ تغيرات بنيوية في التشريع السوري، وآليات تطبيقه، رغم أن النقاش حول هذا الأمر استهلك الآلاف من صفحات الصحف. وبصرف النظر عن التوجهات المعلنة، والمبطنة للقائمين على التعديلات التشريعية في سورية، وعن وجهة النظر السياسية الاقتصادية في توجهاتهم تلك؛ فإن المؤكد أن ما يقومون به ما يزال تحت مسمى «المشروع الفاشل»، وإن عليهم العودة لدراسة حاجات هذا المجتمع الذي تستهدف القوانين تنظيم حياته، والاتكاء عليها، وعندها فإن مشاريعهم لن تكون غير مجدية، ولن تكون فاقدة لحاضنتها الشعبية.

احتفال جماهيري بمناسبة عيد المرأة في القامشلي

أقيم في مدينة القامشلي يوم الاثنين ٢٠١٠/٣/٨ حفل جماهيري بمناسبة عيد المرأة العالمي بدعوة من التنظيم النسائي في لجنة دائرة القامشلي لوحدة الشيوعيين السوريين..



قدمت للحفل الرفيقة آفا قائلة: أيتها النسمة التي تداعب قلوب الناس، أيتها الشجرة التي تظلل أرواح الناس، أيها الماء، أيها الهواء، أيها العشب، أيتها العصافير التي تعزف موسيقى الحب.. يا سرّ الوجود\ ونشيد الأبدية\ يا أولى الآلهة...\ يا من تمد النجوم بالضوء\ والشمس بالألق\ والقلوب بالحب\ والسماء بأقواس قزح\ أيتها التي تنتظر الغائبين خلف القضبان\ أيتها الحائرة في تأمين لقمة خبز شريفة\ أيتها التي تهلل في الانتصارات\ أيتها التي تشبهين السنبلة في الحقل\ أيتها المرأة: ليس لنا سوى الكلمة في عيدك\ ليس لنا سوى أن نقول لك كل عام وأنت بخير، ونذكّر من له ذاكرة أنه ثمة كائن بشري اسمه المرأة من حقها أن تتحرر..

صاحبات الجلالة بنات الوطن الجميلات:

أصحاب الجلالة أبناء الوطن الطيبون:

أهلا بكم في هذا الاحتفال الذي يقام على شرف الذكرى المائة لعيد المرأة العالمي، نعم قبل مئة عام وبمبادرة من بعض النساء المناضلات وعلى رأسهن الألمانية كلارا زيتكن، تم إقرار يوم الثامن من آذار يوما للمرأة العالمية، ومنذ ذلك الحين تحتفل البشرية بهذا اليوم تأكيداً على استمرار النضال ضد كل أشكال القهر والاستغلال الذي تتعرض له المرأة..

كلمة النساء الشيوعيات ألقتها الرفيقة أم سما، تحدثت من خلالها عن معاني العيد، ومطالب النساء السوريات قائلة: في مثل هذا اليوم تحتفل البشرية التقدمية في كل أنحاء العالم بعيد المرأة العالمي، والمميز في هذا العام أنها الذكرى المئوية للعيد، والنساء يتابعن نضالهن من أجل حياة حرة كريمة، ومن أجل المساواة وعدم التمييز مستلهمات بطولات عاملات الخياطة في شيكاغو ومكرسات بمبادرة من مؤتمر النساء الاشتراكيات بزعامة المناضلة كلارا زيتكن يوم الثامن من آذار يوما عالميا للمرأة ورمزا للتضامن بين نساء العالم. إن النضال في سبيل العدالة الاجتماعية والاشتراكية هو الطريق الوحيد للتخلص من الاضطهاد والمعاناة وسوء المعاملة والاستغلال والتمييز... وبعد أن وجهت التحية إلى النساء المقاومات في فلسطين ولبنان والعراق، ونساء وطننا سورية عاملات في المدينة والريف، وربات منزل وحيثما كنّ قالت: لنبقَ معاً على درب النضال في سبيل حقوقنا وسيادة أوطاننا.. وأضافت:

إن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية التي سعت الدول الإمبريالية إلى نقل ثقلها الأساسي ليقع على عاتق الدول الفقيرة إضافة إلى زيادة عدوانيتها على دول وشعوب العالم من أجل الحفاظ على التحكم بالعالم التي تنهض اليوم دفاعا عن وجودها واستقلالها.

عاش نضال الشعب السوري من أجل تعزيز خيار المقاومة الشاملة وتحرير الأراضي المحتلة، ومن أجل النضال ضد السياسات الليبرالية في الاقتصاد.

معالجة الوضع المعيشي للجماهير الشعبية...

المحافظة على الحقوق المكتسبة للعمال والعاملات..

تمكين الفلاحة العاملة في الإنتاج الزراعي من الحصول على نتاج عملها في نطاق الأسرة أو التعاونيات

النضال من أجل رفع كل أشكال التمييز بين المواطنين على أساس قومي أو ديني ومنح حق المواطنة كاملة لجميع المواطنين، بما فيها منح الجنسية للمحرومين منها بموجب إحصاء ٦٢ الجائر.

تعديل قانون الأحوال الشخصية باتجاه يخدم منح المزيد من الحقوق للمرأة السورية، وصولا إلى إنهاء كل أشكال التمييز على أساس الجنس

- لتتعمق وحدة نضال حركات التحرر العربية والإيرانية والكردية والتركية في الشرق العظيم من أجل الحرية والسيادة.

ثم قدمت الشاعرة المتألقة نارين متيني قصيدة باللغة الكردية تحض المرأة على الكفاح من أجل حريتها وإثبات دورها في الحياة بأداء شاعري متميز..

وبعد ذلك بدأ الحفل الفني الذي شارك فيه نخبة من الفنانين: الفنان سعد فرسو الذي أطرب الحضور بأغان تحض على القيم الإنسانية والحياة الأجمل. والفنانة كولا كردي التي قدمها رفيق عمرها بافي لالش بقصيدة أهداها للمرأة فغنت بعض الأغاني الفلكلورية التي تفاعل معها الحضور من خلال حلقات الدبكة، والتي شاركت فيها عشرات الصبايا في مشهد رائع اجتمع فيه العزم مع الجمال، مع توق نساء البلاد إلى حياة أفضل..

مؤسسة الخزن والتسويق.. آخر الصامدين في ميدان اقتصاد السوق

◄ نزار عادلة

تقوم التجارة الداخلية بدور هام في الاقتصاد الوطني، حيث تؤمن إيصال السلع والبضائع من مصادر الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، وبالتالي تربط بين المنتج والمستهلك. وهي وظيفة اقتصادية ضرورية في المجتمعات كافة بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية.

متغيرات... متغيرات

في البداية أدركت القيادة السياسية أهمية التجارة الداخلية وموقعها في تطور الاقتصاد الوطني، وأولتها في مؤتمراتها الكثير من العناية، فقد أوصى أول مؤتمر قومي بتأميم تجارة الجملة والاستيراد، وأكد على أهمية ذلك للاقتصاد الوطني، وقال إن هذا التأميم ملح وعاجل، وتوالت التوصيات في جميع المؤتمرات القطرية. أما الآن فإن الواقع قد تغير، وأقر المؤتمر القطري العاشر للحزب اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، وانهمرت القوانين والتشريعات التي شرعنت للاستثمارات الخاصة وللقطاع الخاص في كافة أوجه الحياة الاقتصادية في سورية.

مؤسسات... ولكن

عبر عقود سابقة من الزمن أُنشئت مؤسسات عامة كثيرة مارست عملية التجارة الداخلية، مثل شركة محروقات، المؤسسة العامة للتبغ، المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، الاستهلاكية، سندس، مؤسسة التجارة الخارجية عمران، ومؤسسة الخزن والتسويق، وشكلت هذه المؤسسات في سنوات سابقة عاملاً أساسياً ساعد في توفير المواد والسلع ودرء مخاطر الاحتكار والأرباح الفاحشة، وحمت مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

بعض هذه المؤسسات لازال يقوم بالدور المنوط به، وبعضها فشل لأسباب عديدة إدارية وبسبب تدخل القطاع الخاص والسماسرة، فقد تحولت سندس وعمران عن أهدافهما الحقيقية، سندس تعرض بضائع القطاع الخاص في كافة صالاتها بينما أُنشئت أصلاً للقطاع العام، وعمران تتقاضى العمولة وتقوم بدور السمسار، وانتهى دورها بعد فتح باب الاستيراد على مصراعيه بعد تحرير التجارة.

مؤسسة الخزن والتسويق لعبت في الأعوام السابقة دوراً هاماً ولا تزال في التدخل الإيجابي في سياسة السوق السعرية وإيجاد التوازن السعري الذي يحفز المنافسة خدمة للمنتج والمستهلك في آن معاً، واتخذت إجراءات عديدة لمنع الاحتكار والتهريب لجميع المواد، ووقف كل أشكال ابتزاز المواطن بالأسعار والنوعية وإغراق السوق بالمواد المطلوبة، بالأسعار المنافسة والجودة المطلوبة، ما أصاب مافيا تجار سوق الهال في الصميم، لذلك تعرضت شاحنات المؤسسة إلى الرشق بالحجارة والرصاص، عندما ضخت في الأسواق قبل أكثر من عامين البطاطا واللحوم بأسعار تصل إلى أقل من ٥٠٪ من أسعار السوق.

حوار في الإدارة

تحدث م. نادر عبد الله مدير عام المؤسسة بحضور أرقم الزعبي مدير التخطيط، عن دور المؤسسة قائلاً: «في عام ٢٠٠٩ تم افتتاح أكثر من ٣٠ صالة في كافة المحافظات، بالإضافة إلى تأهيل الصالات القديمة، وأصبح عدد الصالات ٤٠٠ صالة ومنفذ بيع مفرق وجملة في أنحاء سورية، وتم إدخال شاحنات جديدة للبيع، بهدف الوصول إلى الأماكن النائية، وساعد هذا في عملية التدخل الإيجابي، وقامت المؤسسة بتسويق وبيع ٤٠ ألف سلة غذائية، كل سلة مؤلفة من ٥٠ كغ طحين و٢٥ كغ سكر، و٢٥ كغ برغل، و١٠ كغ عدس مجروش، وُزّعت على المناطق الشرقية بسبب الجفاف، وبالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأغذية العالمي، وقامت المؤسسة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة بتطبيق تجربة البيع بالقسائم الالكترونية للعراقيين، وهي التجربة الأولى في العالم، واستفادت من هذه التجربة ٣ آلاف أسرة عراقية، بمعدل ٤ أفراد للأسرة الواحدة.

توسع العمل

يتابع مدير التخطيط: «مازالت المؤسسة الجهة الحكومية الوحيدة المعتمَدة على مستوى الوطن العربي، لدى البنك الإسلامي للتنمية، وهي مخولة بالإشراف على اختبارات الجزارين للعمل في مشروع الأضاحي، وحصلت على كتب شكر عديدة من مؤسسات دولية، والهدف المحلي هو فتح جبهات عمل. وساهم هذا في تنشيط العمل التجاري. ولابد من الإشارة إلى أن ٩٠٪ من مجموع المواد التي تتعامل بها هي من الإنتاج المحلي وبذلك تقوم بدور الناظم لحماية المنتج والمستهلك، وظهر دورها جدياً أكثر من خلال تسويق ما يزيد عن ٦٥ ألف طن من الحمضيات لغاية الأول من شهر آذار، ما أدى إلى استقرار الأسعار في السوق، ودرء خسائر جسيمة كانت سوف تقع على الفلاحين بسبب غزارة الإنتاج الذي تجاوز مليون طن، والمؤسسة بصدد تسويق مادة التفاح من أهلنا في الجولان خلال الموسم الحالي.

وخلال العامين الماضيين قامت المؤسسة بالاتفاق مع وكلاء بالأسواق الخارجية المجاورة لتسويق فائض الإنتاج بالتصدير، وتم الحصول على قرار من هيئة الاستثمار لإنشاء شركة مساهمة لتسويق الحمضيات مقرها اللاذقية، وفق قانون الاستثمار.

المصاعب والعقبات.. ورؤية نقابية

الاتحاد المهني لعمال المواد الغذائية يطالب بإعفاء المؤسسة من قروض وفوائد الصندوق المعدل للأسعار لاستحالة تسديدها، كونها حاصلة قبل إحداث المؤسسة. كما طالب بتسديد رأس مال المؤسسة غير المدفوع لتتمكن المؤسسة من ممارسة نشاطها التجاري. وضرورة إلزام الجهات العامة باستجرار حاجاتها من المواد التي تتعامل بها المؤسسة بموجب عقود، والعمل على حماية المؤسسة من الخسارة بالتدخل الإيجابي في توفير المادة للمستهلك بأسعار أقل من السوق.

ولكن لنتصور أن المؤسسة تتعامل بالمليارات من الليرات السورية في الاستيراد والتصدير والشراء والبيع وتملك أسطولاً من الشاحنات، ومنافذ بيع تغطي جميع أنحاء سورية، وقد توسع دورها في الأعوام السابقة، ورغم ذلك لازال الناظم لعملها القانون ٥١ الصادر عام ١٩٧٩ وهو قانون العقود، كآية دائرة صغيرة. ويعني ذلك عندما تعرض السلع الموجودة لديها للبيع عليها أن تعلن للمرة الأولى والثانية والثالثة، وعلى الجميع أن ينتظر، في حين صدر قانون التجارة لتجار القطاع الخاص، وأعطى لهم الحرية المطلقة.

تسارع نشاط السماسرة سيقضي على المؤسسة

المرسوم ٥١ منع قبول الوسطاء والسماسرة في جميع أنواع العقود الخارجية، وفي عام ١٩٨٠ صدر بلاغ تفسيري عن رئاسة مجلس الوزراء موضحاً أحكام المرسوم المذكور وكان منطلقاً من المرسوم والبلاغ أن يقضيا أو يحدا من نشاطات السماسرة، وينظما مفاهيم التعامل بالوكالة مع المنتج أو المصدر أو البائع. ولكن تم التحايل من قبل المدراء في شركات ومؤسسات عديدة بالقطاع العام، حيث اشتد نشاط السماسرة وأوجدوا شركات لا وجود لها وأفسدوا مدراء في القطاع العام، ونظام العقود كان ولا يزال قاصراً عن الوفاء بمتطلبات الاستيراد وأنظمة العمليات، وخاضعاً لتعريفات وزارة المالية وتفسيراتها القاصرة، والأجدى في هذا المجال الاستيراد بعقود طويلة الأجل، وإعطاء المرونة لمؤسسة الخزن والتسويق بالتسويق والاستيراد. لأن مؤسسةً كمؤسسة الخزن والتسويق، هي آخر ما تبقى لنا سنداً وعوناً أمام حمى الإثراء غير المشروع والمضاربة، وأمام إغراق السوق السورية بكل السلع المستوردة من مافيا المال والتجارة. ■



لقطة من سورية

يصرخ أبو حاتم الفوّال من محله على أبي سليم البقال في سوق شعبي بدمشق: هات حبتين بندورة وتعال نفطر سوا.

يجيب أبو سليم من محله الملاصق دون أن يرى كل منهما الآخر: ماني جوعان هلّق بعدين.

يعيد أبو حاتم الكرّة بعد قليل: إيه أبو سليم؟ شو صار معك؟

يرد أبو سليم بصوت مخنوق: هلق ماني فاضي قلت لك بعدين!

يلعب الفأر في عب أبي حاتم، فيخرج من محله، ويمد رأسه خلسة إلى محل أبي سليم، فيجده منهمكاً في التعامل مع دورية حكومية، مالئاً لهم أكياساً مما لذ وطاب من الفاكهة والخضار وهو يشرح ويبرر بارتباك وتوسّل فينسل خلفاً دون أن يراه أحد. يدخل إلى محله، يأخذ المفاتيح، ثم يرخي الغلق بسرعة ويقف جانباً يتفرج على وجه أبي سليم الذي ينقّط سماً.

تدور العجلة وتستمر فرجة البعض على البعض إلى ما لا نهاية

«تنفيعة».. أم مهزلة؟

استحدثت شركة الطيران السورية — التي تمتلك ٣ طائرات، اثنتان منها مستأجرتان، أسلوباً جديداً لدعم المنتج الوطني، والذي تمثل باستيرادها مشروبات غازية من شركة أردنية غير معروفة لتقديمها في طائرات مؤسسة الطيران السورية للركاب، مما يضع علامات استفهام كبرى على المبرر الفعلي لهذا التصرف الذي اعتمدته إدارة الشركة العامة!؟ ومن هو المستفيد من دعم المنتج غير المحلي؟! خصوصاً وأن المشروبات الغازية تعد إحدى «ركائز صناعتنا السورية الواعدة»، حسب مسؤولي الاقتصاد، بالإضافة إلى أننا نملك أعذب ماء في العالم!!.

قد يرى البعض أن القضية ليست على هذا القدر من الأهمية، لكن المشكلة هي بالتأكيد في المستفيد الفعلي من هذه الصفقة التي لم تأت حرصاً على استمتاع الركاب بمنتج أكثر جودة بكل تأكيد، بل إنه أتى «تنفيعة» لبعض الجيوب الممتلئة أساساً.

ولا يعتبر هذا الخطأ الأول المرتكب في السورية للطيران، بل إن الصعوبات والخسائر التي تعاني منها الشركة، والمقدرة وسطياً بمليوني دولار سنوياً، ترجع في العديد منها إلى السياسات الارتجالية والمتخبطة التي يتبعها مسؤولو الشركة، حيث وضعت نقابة النقل الجوي العديد من المقترحات في محاولة منها لحل بعض المشكلات ومن أهمها: تعديل بعض القوانين والأنظمة التي تعمل بها، وعلى رأسها الشروط الموضوعة للعقد النموذجي الذي لا تقبل به الشركات الأجنبية الموردة للقطع التبديلية إلى الشركة، وضغط النفقات، والحد من الهدر، لتجاوز الأزمة الحالية التي تعيشها الشركة، إلا أن هذه المطالب ورغم مرور السنوات والإلحاح عليها حافظت على استقرارها في الأدراج دون أن ترى النور، وهذا ما يفاقم يومياً أزمة شركة الطيران السورية العاجزة حالياً عن تحقيق الأرباح، مما جعلها عاجزة عن تطوير أسطولها الجوي الصغير. ■

البوكمال.. وكارثة النقل



لم يعد المواطن في البوكمال يعرف أي المشاكل يعالج، مشكلة العملية التعليمية ومعاناته منها، أم مشكلة البطالة، أم الوضع الخدمي المتردي..الخ، لكن ما يحز بالنفس ويؤدي إلى الغليان حالة المرور في البوكمال، فأطول شوارع المدينة يبلغ طوله مائة وخمسين متراً، وعدد سكانها يبلغ سبعين ألف نسمة، ليصبح العدد مائة ألف نسمة أثناء النهار، نتيجة قدوم سكان القرى المحيطة بالبوكمال وزائريها من المحافظات الأخرى، ليبقى المرور في البوكمال غير منظم أو منتظم: أعداد هائلة من السيارات والجرارات الكبيرة والصغيرة، كل هذا ولا توجد إشارة ضوئية واحدة تعمل على تنظيم المرور وسير المشاة، وخاصة في وسط المدينة المكتظ بالبشر وسياراتهم... المفارق أصبحت مفارقاً للموت والحوادث.. وسائط النقل الداخلي من موديلات أكل الدهر عليها وشرب، تنفث سمومها على المارة في شوارع المدينة ، كل هذا وبلدية البوكمال توقف باصاتها المخصصة للنقل الداخلي وتركنها في زاوية ميتة من زوايا مرآبها، وبعد أن تمت عملية إصلاحها بمئات الألوف من الليرات ولا حياة لمن تنادي، والسبب معروف.

يعاني أهل المدينة من مشكلة أخرى على هذا الصعيد، سببها سيارات الأجرة الصغيرة (التكاسي)، فمهما طال أو قصد مشوارك نجد أجرة هذه السيارات تفوق الخيال، فلم يتم تركيب أي عداد لأي من هذه السيارات، والسؤال هنا: لماذا لا يطبق قرار تركيب العدادات كما طبق في مركز المحافظة وباقي مدن القطر؟ ولمصلحة من تجاهل هذا؟ أم أن الجشع والاستغلال ستبقى أبوابه مفتوحة أمام هذه الفوضى؟!

ثم يأتي قرار رئيس بلدية البوكمال القاضي بتأجير أرصفة المشاة لأصحاب المحلات والبسطات، ليزيد الطين بله، ويحرم المواطن من نعمة الاحتماء بهذه الأرصفة. كل المحافظات والمدن فسعى بلدياتها لوضع الأرصفة في خدمة المشاة، إلا بلدية البوكمال، فهي تشدد الخناق على المواطن، والحجة هي سد العجز الحاصل في صندوق البلدية، في الوقت الذي يحرم رئيس البلدية هذا الصندوق من آلاف الليرات من جراء ممارسات كتبنا عنها في عدد سابق من قاسيون، وهنا يصدق علينا المثل القائل: «نستجير من الرمضاء بالنار» والمتضرر الوحيد هو المواطن في البوكمال.

عشرات الشكاوى وصلت إلى مكتب «قاسيون» في البوكمال جراء هذا الوضع، ونحن في «قاسيون» نضم صوتنا إلى أصوات أهالي البوكمال، ونطالب بتركيب إشارات ضوئية وعدادات لسيارات الأجرة، والتوقف فوراً عن عملية تأجير الأرصفة، وجعلها ملاذاً للمارة والمشاة، ووضع باصات النقل الداخلي في الخدمة، وذلك صوناً لكرامة الوطن والمواطن التي تبقى فوق كل اعتبار. ■

البنية التحتية احتكار طبيعي للدولة

◄ ستيركوه ميقري

تطلق مستجدات الواقع أبواق التحذير من خطر الاتجاه النيوليبرالي في الاقتصاد السوري مراراً وتكراراً، لكن دون جدوى، فهذا النهج ما يزال العنوان اليومي للقرارات والتوجهات الحكومية..

إن سورية تعيش اليوم بمواجهة حرب جدية قد تشنها أمريكا وإسرائيل في منطقتنا هروباً من الأزمة العاصفة التي أصابتهما، وهذا يتطلب التمترس والتحضير لهذه المواجهة التي تتسم بأنها شاملة وحاسمة وقاسية ومتشابكة ومركبة، وتقتضي توطيد الوحدة الوطنية الداخلية من خلال المعالجة المسؤولة والشجاعة للمشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية، ولكن بدلاً من مواجهة هذه المشكلات، وعلى رأسها البطالة والفقر والتنمية غير المتوازنة والاقتصاد الريعي والفساد وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي وانخفاض مستوى التعليم والتضخم المتراكم والميزان التجاري الخاسر ونقص المياه وتزايد الطلب على الطاقة وذلك بزيادة المبالغ المرصدة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وليس الريعية الكفيلة بتحقيق النمو المطلوب والتنمية الحقيقية التي تعني تحسين الحالة المعاشية لجماهير الشعب وزيادة الأجور مقابل الأرباح... هاهو فريقنا الاقتصادي يتحفنا بتوجهاته القادمة والمتمثلة في فتح الباب واسعاً للقطاع الخاص لكي يستثمر في البنية التحتية ذات الطابع الريعي، ويتباهى بجمع ٥٠ مليار دولار في قاعة واحدة لتحقيق هذا التوجه، ومع ذلك يحلم بمعدل نمو قد يصل إلى ٨٪ عام ٢٠١٥.

ولكن متى كان القطاع الخاص مساهماً في غنى البنية التحتية السورية؟ فباستثناء مساهمته في مجال بناء بعض المستشفيات والمدارس والجامعات الخاصة وغير الشعبية، فإن الجزء الأعظم من البنية التحتية في سورية بنتها الدولة حصراً.

إن دخول القطاع الخاص للاستثمار في البنى التحتية، أو حتى إقرار مبدأ التشاركية بين الخاص والعام ودون مواربة أو خداع، يعني خصخصة البنية التحتية كما يقول د.عابد فضلية (إن هذا النوع من الاستثمار هو فعلاً نوع من الخصخصة، على الرغم من أن الجهات الحكومية تصرّح بأنّ ذلك لا يعدُ كذلك). إن مردودية الاستثمار في البنية التحتية على المستثمرين، عادة ما تكون على المدى الطويل، ولأن نفس الرأسمال الخاص عادة ما يكون قصيراً وساعياً للربح السريع، فإنّ الاستثمار في هذا المجال يعني بنية تحتية ذات خمسة نجوم، لن تخدم إلا القادرين على الدفع، وأكبر مثال على ذلك هو الأقساط الباهظة للجامعات الخاصة، وتجربة التاريخ برهنت أن الخصخصة الجزئية أو الكاملة للأعصاب الأساسية للبنية التحتية هي أمر خطير، ويماثل في قدرته التدميرية أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر لم يجر حتى في البلدان التي عصفت بها موجة الخصخصة.

وعلى سبيل المثال فإن سكك الحديد الروسية والمصرية هي حتى اليوم ملك للدولة، وتقوم هي نفسها باستثمارها، كما أن المرافئ الكبرى وخدماتها احتكار للدولة لا يسمح لأحد بالمساس به في كل الدول الإمبريالية، وهي تدخل ضمن ما يسمى بالاحتكارات الطبيعية التي يمنع منعاً باتاً الاقتراب منها لأنها تمس أمن المجتمع والدولة ووحدة البلاد.

وإذا ما توفرت الإرادة السياسية فإن إيجاد الموارد في البلاد متوفرة.. إذ يكفي مئات المليارات التي تتسرب عبر التهرب الضريبي والفساد الكبير والهدر لتأمين موارد كبرى كافية لرفع مستوى معيشة الشعب وإصلاح القطاع العام والحفاظ على الإنتاج الصناعي والزراعي من التردي التجاري فيهما وتحسين البنية التحتية وتنميتها، وتأمين وتأثر نمو عالية للاقتصاد الوطني كفيلة بحل كل المشكلات المنتصبة أمام البلاد من فقر وبطالة وأزمات مختلفة تضغط على المواطن ليل نهار.

إن هذه السياسات الاقتصادية والاعتماد عليها، وصلت بنا إلى هذه النتائج الكارثية المتمثلة بزيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى، مع أن الوضع العالمي والإقليمي والمواجهة الجارية تتطلب تجاوز تلك السياسات الاقتصادية التي أثبتت عجزها وفشلها، والسير نحو صياغة سياسة اقتصادية اجتماعية تؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، وذلك غير ممكن دون الاعتماد على الذات وتنظيم نقاط القوة في الاقتصاد السوري كي يصبح إنتاجياً حقيقياً، قادراً على المنافسة، مما يتطلب دوراً فعالاً ذكياً للدولة.. والبدء في ذلك يجب إزالة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الليبرالية في كل المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية. ■

غذاءُ المواطن السوري رهنٌ بقرارات الحكومة..
السياسات الضريبية تقف وراء ارتفاع أسعار الفروج فجأة وبنسب عالية



يوسف البني

تعد تربية الدواجن من النشاطات الاقتصادية الهامة في سورية كونها توفر مادتي بيض المائدة ولحم الفروج، واللتين تشكلان جانباً هاماً من أساسيات المائدة السورية. وتعد سورية في مقدمة الدول العربية المنتجة للدواجن حيث يقدر عدد الطيور الداجنة المنتجة فيها كل عام بحدود ٤٠٠ مليون طائر، يتم من خلالها إنتاج ٤.٥ مليار بيضة، ونحو ٢٠٠ ألف طن من لحم الفروج. وحسب إحصائيات وزارة الزراعة يكون نصيب الفرد الواحد في سورية من مجمل الإنتاج من لحم الدجاج نحو ٧ كيلوغرامات وبحدود ١٨٠ بيضة سنويا.

خسارات عديدة ومتكررة

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في تأمين هاتين المادتين الغذائيتين الأساسيتين للمائدة السورية، فقد ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة والقرارات الحكومية في تعريضه لخسارات عديدة ومتكررة، كان أهمها وأخطرها رفع الدعم عن مادة المازوت، الذي يستعمل في تدفئة المداجن شتاء، ونقصه يؤدي إلى نفوق الكثير من الصيصان الفاقسة حديثاً، والتي هي أساس العملية الإنتاجية لهذه الصناعة واستمراريتها. ثم جاءت الضربة القاضية التي عرضت هذه الصناعة لخطر حقيقي، وهي قرار الحكومة بفرض ضميمة تبلغ ٣٥٠٠ ل.س على كل طن من الأعلاف المستوردة، من الذرة الصفراء والشعير، الأمر الذي أدى إلى رفع تكاليف الإنتاج بشكل لا يُحتمَل، ودفع بالكثيرين من العاملين في تربية الدواجن والفروج إلى هجر هذه الصناعة والبحث عن مصادر دخل جديدة، وعمد بعضهم لبيع الكثير من أمهات الفروج وبيض التفقيس، وإتلاف الصيصان المنتجة حديثاً.

وفي دراسة للخبراء الاقتصاديين في وزارة الزراعة والقائمين على هذه الصناعة تبين أن كلفة إنتاج لحم الفروج في سورية، بعد رفع الدعم عن المازوت وفرض الضميمة المالية على الأعلاف المستوردة، تصل إلى ٧٥ ـ ٨٠ ل.س للكيلوغرام الواحد من لحم الفروج في أرض المدجنة، وهذه التكلفة تعتبر من أعلى التكاليف عالمياً، بينما تبلغ في الدول المجاورة، والتي ظروف وشروط التربية والإنتاج فيها مشابهة لظروف وأوضاع تربية الدواجن في سورية حوالي ٥٠ ل.س في أرض المدجنة، والسبب في ذلك أن البرامج والخطط الحكومية في معظم الدول المجاورة تدعم مربي الدواجن عن طريق تزويدهم بالمواد العلفية والأدوية البيطرية بأسعار مدروسة، وتوفر لهم المخابر المتطورة لكشف المبكر عن الأمراض والأوبئة، بينما الحكومة السورية تسعى لوضع العراقيل أمام المنتج المحلي، بفرض ضرائب كبيرة ورفع تكاليف الإنتاج.

ففي الأسبوعين الأخيرين ارتفعت أسعار لحم الفروج فجأة في الأسواق الداخلية بمعدل ٥٠٪ على سعر المفرّق للمستهلك، وكان قد أُعلن رسمياً عبر أجهزة الإعلام عن ارتفاع أسعار هذهَ المادة بمعدل ٣٥٪ لسعر الجملة، من أرض المداجن المختصة بإنتاج لحم الفروج والبيض، وهذا الارتفاع المفاجئ في الأسعار فاجأ المستهلكين وأربك في الوقت نفسه باعة الفروج الحي والمذبوح والمشوي وكل أصحاب المطاعم، لأن الأسعار الجديدة لابد أن تنعكس سلباً على تكاليف سلة الاستهلاك المعيشية اليومية للمواطن، وقد يؤدي هذا إلى عزوفه عن استجرار هذه المادة. فقد سلمت المسالخُ محلات بيع الفروج الحي والمذبوح والمشوي بسعر يزيد عن السعر المعتاد بمعدل ٣٠ ـ ٣٥٪، وهذا الأمر سيرهق المستهلك، وسيؤدي حتماً إلى تراجع حركة البيع.

> **فرض الضرائب دون دراسة مسبقة عن انعكاساتها على الحياة المعيشية اليومية للمواطن أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الكثير من المواد الغذائية الأساسية للمواطن السوري**

> **صناعة الدواجن رافد أساسي للمائدة السورية بالبيض ولحم الفروج، ومن الضروري جداً إيجاد الآليات السريعة لحمايتها والعمل على استقرارها واستمرار تطويرها**

سياسة توليد الأزمات

للوقوف على حقيقة هذه الأزمة الجديدة وتفاعلاتها، وتأثيرها على الحياة المعيشية اليومية للمواطنين، جالت «قاسيون» على الكثير من محلات بيع الفروج، والتقت بعض المستهلكين والبائعين، وكانت لنا هذه اللقاءات:

ـ المواطن حسن طراد قال: «ماذا تبقى من معيشتنا ولم يصعبوه علينا؟! هكذا حكومة تحاصر المواطن وتحاربه، تجعله يكره هذا الوطن ويبحث عن حياته في بلد آخر، هل فعلاً مهمَّتهم تضييق الخناق علينا لنرحل؟! نحن مواطنون مخلصون! والوطن لنا ولهم، يجب وضع سياسات تحفظ كرامة المواطن، وتعمل على تحسين مستوى معيشته».

ـ المواطن محمود ق قال: «كل يوم نتفاجأ برفع سعر مادة من المواد الأساسية من سلة معيشتنا اليومية، لحم الفروج مادة أساسية، وكانت متوفرة ورخيصة نوعاً ما وبشكل نسبي، ونستطيع شراءها بشكل أو بآخر، ولكن ارتفع السعر بمعدل ٥٠٪ قفزة واحدة خلال الأسبوعين الأخيرين، وهذا يشكل عبئاً علينا، ويجعلنا نتردد ألف مرة قبل الإقدام على شراء هذه المادة، مع أنها هامة وأساسية في غذائنا ومائدتنا اليومية».

ـ المواطن سليم الحسن قال: «إن سعر الفروج السوري أغلى سعر فروج في العالم، مع أنه والله بلدنا أغنى بلد، وخيراتنا متوفرة والخير كثير ومواردنا غنية جداً، والشام هي شامة الدنيا وجنَّتُها، لماذا يفعلون بها هكذا؟! لماذا يجعلوننا نكرهها ونحقد على القائمين على إدارتها وسياستها؟! هل هم يخططون لإذلالنا وتدمير اقتصادنا من الداخل كما ترغب أميركا؟! لقد استعصينا على الذل والركوع، فهل جاؤوا هم ليجوِّعونا ويمزقوا وحدتنا الداخلية ويجعلونا نكره بلدنا؟».

من وراء هذه الأزمة وغيرها؟

هكذا انعكس رفع سعر لحم الفروج سلباً على حياة المواطنين ومواقفهم ومشاعرهم، فماذا كان رأي أصحاب محلات بيع الفروج؟ لمعرفة ذلك توجهنا إلى أبي بشار، صاحب محلٍ لبيع الفروج، وسألناه عن سبب الارتفاع المفاجئ للأسعار ومن وراء هذه الأزمة، فقال: «إن سؤالكم هذا يفتح الكثير من الجروح والآلام والأحزان، فليس المستهلك وحده قد تضرر برفع الأسعار، فالمستهلك يستطيع عند تفاقم الإحراج أن يستثني هذه المادة من سلته الغذائية، رغم أهميتها وضرورتها، ولكن نحن كبائعين، ماذا نفعل إن وصلنا إلى مرحلة الكساد وليس لنا مهنة أخرى؟! فهذه المهنة مصدر رزقنا ومعيشتنا الوحيد، وكنا نمشي مُساترة حتى مع وجود الربح القليل، فقد كان هناك حركة بيع بسيطة وتمشي الحال! ولكن عند رفع الأسعار علينا قبل المستهلك تضررنا قبله أيضاً، تراجع أولاً المبيع بشكل كبير، وتقلصت نسبة الربح بقدر جعل مهنتنا معرضة لخطر حقيقي بالإفلاس والإغلاق. فمنذ فترة بسيطة كان سعر كغ الفروج بالجملة ٨٥ ل.س، ونبيعه بـ ١٠٠ ل.س، وسعر كغ الشرحات بالجملة ١٧٠ ل.س، ونبيعه بـ ٢٠٠ أو بـ ١٩٠ ل.س، أي معدل الربح بحدود ١٥٪، وهي بالكاد كافية لإيجار المحل والماء والكهرباء، ويتبقى لنا نسبة بسيطة نستطيع منها المعيشة وتدبر أمورنا، أما اليوم فسعر كغ الشرحات بالجملة ٢٨٠ ل.س، ونضطر لبيعه بـ ٣٠٠ ل.س، إذا كان هناك طلب عليه مع هذا السعر الظالم. وهنا نرى أن نسبة الربح انخفضت إلى ٧٪ فقط، فما تفعل هذا النسبة؟! وماذا تكفي من مصاريف؟! هذا طبعاً إذا كان هناك بيع محقق، ولم تكسد البضاعة!! فحسب التسلسل ترى أن سبب رفع الأسعار على المستهلك، هو رفع سعر الجملة من المداجن الأساسية، وأظن أن السبب لن يقف هناك، بل أعتقد أن هناك جهات خلف المداجن وأكبر منها، هي السبب في رفع الأسعار»

حقيقة المشكلة في القرارات غير المدروسة

نعم صدق أبو بشار صاحب محل بيع الفروج، فليست المشكلة نابعة من مداجن إنتاج الفروج، بل هي مجرد حلقة في سلسلة الضغوط التي تمارسها هذه الحكومة على المواطن لتجويعه وتصعيب حياته اليومية، وصولاً إلى قهره وإذلاله. تبين هذا في تصريحات الكثيرين من مربي الدواجن، الذين رأوا أن السياسات الضريبية والقرارات الحكومية غير المدروسة، هي السبب في كل الأزمات، ومنها هذه الأزمة.

قال أحد المربين: «إن صناعة الفروج والدواجن في سورية عريقة جداً، ولها تاريخ طويل وحافل خاصة هنا في المنطقة الوسطى، ولم تستطع الحوائج والأمراض والأوبئة أن تنال من جودتها وتطورها، بل جاءت قرارات الحكومة لتهدم ما بنيناه في سنوات طويلة، فكانت أول ضربة رفع الدعم عن المازوت وغلاء أسعاره، حيث يستخدم للتدفئة في فصل الشتاء، وقد رفعت علينا هذه الإجراءات تكاليف الإنتاج منذ عامين بنسبة حوالي ٥٠٪، ثم جاءت الضربة القاضية بغلاء العلف بسبب فرض ضميمة مالية بمقدار ٣٥٠٠ ل.س على كل طن مستورد من العلف اللازم للدواجن، من الذرة الصفراء والشعير، وكانت زيادة سعر الأعلاف بنسبة زادت عن ٢٠٠٪، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم المتجددة دائماً، والتي تفرض علينا يومياً، وهنا نرى أن سياسة الحكومة تجاه هذه الثروة الوطنية غير مدروسة، وقد تكون مقصودة، لتدمير هذه الثروة».

ـ المربي (م.خ) قال: «إن صناعة تربية الدواجن في سورية تعرضت للكثير من الأزمات والصعوبات التي أدت إلى رفع تكاليف الإنتاج، وخاصة رفع أسعار الذرة الصفراء والشعير من قبل التجار والمستوردين، الذين بدورهم فرضت عليهم الحكومة ضريبة استيراد ٣٥٠٠ ل.س على كل طن من هاتين المادتين، مع أنهما تشكلان المادة الأساسية لعلف الدواجن، وهذا شكل ضربة قاصمة لصناعة الدواجن في سورية، مع أننا كنا نتوقع أن تدعمنا الحكومة وتعوض علينا الخسارات المتكررة، ولكننا فوجئنا بالضرائب والقيود الجديدة، التي انعكست سلباً على المستهلك، وعلى جميع العاملين في هذا القطاع الهام».

ـ المربي سليمان ف قال: «إن أفواج الفروج تتعرض في كثير من الأوقات إلى أمراض عديدة، وقد يصل النفوق أحياناً إلى ٣٠٪ في الحالة التي نعاني فيها من نقص في الخدمات البيطرية والمخابر، مع أننا ندفع ضرائب أرباح تفرضها علينا الحكومة حتى ولو خسرنا في التربية، وهذه العوامل إضافة إلى الضربتين الكبيرتين اللتين تعرضت لها كل مفاصل الحياة في سورية، من رفع الدعم عن المازوت وفرض ضرائب عالية على الأعلاف المستوردة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الدواجن، والمزيد من الخسائر، والتراجع في الإنتاج وإغلاق عدد كبير من المداجن وتسريح الكثير من العمال، وأصبحنا أمام رافد جديد لأعداد جيوش البطالة الكبيرة».

المربي عرفان م قال: «إن منشآت تربية الدواجن تعاني من غلاء الأعلاف والأدوية، والفحم الحجري المستخدم للتدفئة، بدل المازوت الذي تم رفع الدعم عنه، وتتعرض المداجن لجوائح مرضية وخسارات كبيرة. فعلى الحكومة أن تدعمنا وتؤمن لنا الأعلاف والأدوية بأسعار مناسبة، لضمان استمرار العمل في هذه الثروة الوطنية الهامة، وتوفير مادة لحم الفروج وبيض المائدة للمواطن السوري بأسعار مقبولة، ونحن نرى أن السياسات الحكومية تعمل على عكس هذا الهدف، حيث أن فرض الضرائب العالية على الأعلاف أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج بمعدل يزيد عن ١١ ل.س للفروج الواحد، إضافة إلى رفع الدعم المازوت من حوالي السنتين الذي رفع تكلفة التدفئة إلى حدود ٢٠ ل.س لكل فروج، بسبب ارتفاع سعر المازوت».

إلى أين نحن ذاهبون؟!

إن فرض الضرائب دون دراسة مسبقة عن انعكاساتها على الحياة المعيشية اليومية للمواطن أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الكثير من المواد الغذائية الأساسية للمواطن السوري، وفرض الضميمة المالية على الأعلاف المستوردة أدى إلى ارتفاع كلفة إنتاج الفروج بشكل كبير، وتضررت معامل تصنيع الأعلاف والنشاء والغلوكوز التي تستخدم الذرة الصفراء كمادة أولية في إنتاجها، وهذا القرار أيضاً سيدفع الفلاحين لعمليات التهريب لتأمين الذرة الصفراء والشعير بطرق غير شرعية، وحرمان خزينة الدولة من إيرادات تدعمها مهما كانت محدودة.

فإن كان هدف الحكومة السير في مسيرة التحديث والتطوير فعليها التعمق أكثر في دراسة القرارات التي تتخذها تجاه فرض أية ضريبة جديدة، ويجب الآخذ بعين الاعتبار انعكاس هذا القرار على المعيشة اليومية للمواطن، فصناعة الدواجن رافد أساسي للمائدة السورية بالبيض ولحم الفروج، ومن الضروري جداً إيجاد الآليات السريعة لحماية هذه الصناعة والعمل على استقرارها واستمرار تطويرها، وتفعيل عمل الجهات المعنية بشؤون الثروة الحيوانية، ومنها صناعة الدواجن في سورية.

مطبات

فجيعتنا..

إنها روتانا التي طالما أنهكتنا ببرامجها التي لا تغمض الجفون من هولها وجمالها، روتانا التي طالما جلدتنا بحوارات ونقاشات مثيرة عن الجنس، والحرية، والمرأة، وفتحت النار على المحرمات العربية، وقدمت لنا سذاجاتنا على أنها خرجت لتوها من كرنفال الأوسكار.. روتانا التي ذبحت على شاشاتها المزينة بشعارات حمراء وخضراء وصفراء ذوقنا العام، وتركت لنا نافذة وحيدة للتراث لاكته طوال سنواتها المديدة، وعرّفتنا دون التفاف على أجساد من رخام، وآهات تصعد من البطن على الحلق، وأفخاذ تسلب العيون قبل الآذان..روتانا بغنائها و(كليباتها) العاتية، بالسينما المكررة التي مرغنا بها أحلامنا زمن القنوات الأرضية، وتلذذنا بفاتناتها في سهرات الخميس، واحتكمنا إلى أهلنا في شتم العري والرقص، الماجنات، وفي سرنا كنا نحلم بلقطة خارج الرقيب والمقص، أو قبلة من نور الشريف على شفاه النجمات والزوجات والعشيقات، هذا من زمن فتى الشاشة، ووحش الشاشة، و(كازانوفا) العرب.. روتانا بالحلال والحرام، باستقبالات الحرملك للرجال الساخطين على ذكورتهم، والنساء الساخطات على أنوثتهن، الحرملك الهارب من سنوات الحرمان إلى عصر الانفتاح على الممنوع، وهذيان القابعين بينهما ..هنا تعدت هالة سرحان على الحقيقة الإعلامية، ورمت ببشاعة وراء ظهر الكاميرا الجريئة براءات فتيات استخدمن للصفقة.

في روتانا قدم المائعون ثقافتهم، وقلدوا حفلات البث على قنوات (الهوت برد) بلغتنا.. بلغتهم، استعاروا منها أرديتهم ولسانهم وصدور مقدماتهم، وسراويل المذيعات العابرات، والمذيعون المتزنرون بلكناتهم، وأحاديثهم المحشوة بمفردات الاعتذار واللباقة والكياسة والتحضر.

رغم كل ما فعلته بنا تلك القنوات العربية، قبلناها لأنها من نتاج أيدينا وجديدنا، قبلناها على علاتها، قبلناها في صدر بيوتنا، تمايلت النسوة على إيقاعاتها في المطابخ، ألبست الأبناء (بناطيلها وتنانيرها)، وعلمت جيلاً كاملاً كيف يمكن أن تغني محطة على إيقاع هابط بينما الطائرات تعلن موسم الدماء في جنوب لبنان وبيروت، وكيف تتعانق (الكليبات) الماجنة بينما يدق شارون بعصاباته أعناق الفلسطينيين المدافعين عن الأقصى، كيف تنهال القبلات في أضوائها وبغداد تتداعى أمام ضربات البارجات والمارينز، وكيف يتقلد المغامرون الجوائز والفوسفور يحصد الصغار في أحياء غزة... رغم ذلك هي فعلتنا ونقبلها.

الآن... تكتمل اللعبة التي كانت كالعادة من خلف ظهورنا المنحنية، تأتي الصفقة المقدمة لبيعنا، لبيع ما لملمته روتانا من تاريخنا، وبيع ما شتتته منا، ما أبقت عليه منا، روبرت مردوخ اليهودي وضع يده على عشرها، على عشرنا، في الصفقة التي تهيأ للتسعة أعشار المتبقية منها وليس منا، وربما في حفل قريب سيرقص بانحناءات (الحيط) المقدس علينا، نحن (الغوييم) الآخرين ممن لا أصل لنا، لا قدسية للحمنا ودمائنا سوى ما يمكن أن يصير حساء في فطير صهيون.

سوف ندعو لزمن مضى، لأيام زمان، لروتانا زمان، سنرثي أيام روبي وهيفاء ونانسي، ويخرج من بيننا نحن (الغوييم) سلالات تقدس التفاهات الأولى لعصر روتانا، وتصلي للذاهلين من الرقص المبدع لمرودوخ القادم إلينا من شاشاتنا الخضراء، من عباءاتنا، من لون بشرتنا المحروق وعرقنا المتعفن، سوف نذكر بكثير من الشكر أياماً خلت، سقى الله أيام القنوات التي لا تصل سوى عبر هوائيات الأسطح الفقيرة، سنلعن العلم الذي لم يخدمنا إلا (بالدشات)، والأقمار الصناعية التي لا ترسل إلينا سوى هويتنا الجديدة، وموبايلات الثريا، والمحول المتجول، وأنترنت الدردشة، والمواقع التي تجعلنا ساخطين على الذاكرة والخصوصية والهوية.

مردوخ اللعين سيرقص في عَشرته، ويخطب فيها، ويبث فيها من حصته ما يجعل دائرتنا أضيق من شوارع المدينة القديمة... في حصة مردوخ سنرى قدساً جديدة، حواري يسكنها شباب مجدولو الشعر، وقبعات لا تغطي الرأس، وأقصى محاط من فوقه ومن تحته ومن جهاته إن بقيت بأحفاد القتلة.. مردوخ يرقص بيننا ..لنا.

■ **عبد الرزاق دياب**

د. قدري جميل في ندوة الثلاثاء الاقتصادي..

«الدُّروس المستخلصة من الخطة الخمسية العاشرة»

تفنيد عميق لأرقام الحكومة وادعاءاتها

قدم د. قدري جميل في ندوة الثلاثاء الاقتصادي يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٣/٩ كل البراهين والأرقام التي تدحض ادعاءات الحكومة بأنها أنجزت ما يمكن أن يُعتد به خلال تنفيذها للخطة الخمسية العاشرة، ففي محاضرته «الدروس المستخلصة من الخطة الخمسية العاشرة»، أثبت د. جميل أن التحديات الأساسية للخطة سواء على مستوى تنشيط الاستثمار أو محاربة البطالة أو مكافحة الفقر أو رفع الناتج الإجمالي... لم تحقق المخطط له أو المأمول تحقيقه..

ومن خلال إجرائه عدة مقارنات مع دول مجاورة لفت د. جميل النظر إلى التراجع العام أو المراوحة، طالت جميع المجالات التي أخذت الخطة على عاتقها السير بها قدماً، وهو إن توقف عند كون هذه الخطة هي الأولى التي وضعت رقماً مستهدفاً للنمو وهو ما عده «إنجازاً يجب الحفاظ عليه» إلا أنه سرعان ما بيّن بالأدلة العلمية والحسابات البسيطة أن الأرقام المعلنة للحكومة غير واقعية..



ماذا أرادت الخطة الخمسية العاشرة؟ وماذا تحقق؟

يرى د.جميل أن «الخطة العاشرة كانت طموحة بالنسبة للخطط التي سبقتها، وبغض النظر عن رقم النمو المستهدف، الذي يمكن أن نتفق أو نختلف عليه، وعلى أي أساس يبنى، ومن أين ستأتي موارده الاستثمارية؟ فإن تحديد رقم ما مستهدف للنمو هو إنجاز بحد ذاته بالنسبة للفكر التخطيطي في البلاد.

ولكنها مع الأسف لم تستطع الوصول إلى أرقامها المعلنة، إن كان من حيث النمو أو تضييق دائرة البطالة أو تخفيض نسب الفقر المختلفة مع ما يرافق ذلك من نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الاستثمار بشقيه العام والخاص إلى الناتج الإجمالي.. فالأرقام السنوية للنمو الإجمالي بمجموعها الوسطي لن تصل إلى الأرقام المستهدفة، كما أن الرقم النهائي المستهدف من المشكوك الوصول إليه (٧ ٪).

كما أن أرقام الفقر على أساس مقاييس الأمم المتحدة، التي كانت مدعوة للتراجع بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ ٪ في نهاية الخطة، قد تقدمت حسب الأرقام المعلنة حتى الآن بنسبة ١٠ ٪، كما أن معدلات البطالة، لم تتحسن، مع أن أرقامها غير واضحة مثل الأرقام الأخرى، والمدهش أن نسبة البطالة بقيت ثابتة بحدود ٨ ٪، بينما كانت فرص التشغيل تتناقص سنوياً إلى أن وصلت إلى ٢٥ ألف فرصة عمل محققة من أصل ٢٥٠ ألف مستهدفة، وبحساب بسيط يتبين أن الخطة لم تحقق ٤٠ ٪ من استهدافها.. والملفت للنظر أن نسبة المشتغلين بفرص جديدة قد انخفض بين العام الأول للخطة وأعوامها الأخيرة بنسبة ٦٠٪.. والواضح أن نسبة الاستثمار بشقيه العام والخاص الذي لم يتجاوز وسطياً ٢٥ ٪ من الناتج الإجمالي لم يسمح بتحقيق أرقام النمو المستهدفة».

ليسأل: «ما سبب عدم قدرة الخطة العاشرة على تنفيذ أهدافها؟ هل هي الظروف الموضوعية المتعلقة بعوامل خارجة عن إرادتها مثل المناخ والأزمة العالمية، أم أن هنالك مشكلة أعمق تتعلق بمنطق وبنية الخطة نفسها والسياسات التي اتبعت في تنفيذها»؟ وبيّن أن الجواب على ذلك يحتاج إلى أمرين:

الأول دراسة مقارنة مع بلدان شبيهة خلال الفترة نفسها، والثاني دراسة المناخ العالمي وخاصة بعد اندلاع الأزمة الرأسمالية العالمية العظمى.

دراسة مقارنة سريعة

يرى د. جميل أن «النموذج الاقتصادي الحالي يتصف بمعدل نمو اقتصادي منخفض يقارب النمو السكاني ومستوى متواضع للتنمية البشرية. حيث «يشير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب تعادل القوة الشرائية بلغ ٤٥١١ دولاراً أمريكياً في سورية في العام ٢٠٠٩ (المركز١١٢). وهو رقم ضئيل جداً يعكس حجم النمو الاقتصادي المحقق والذي لا يكاد يتجاوز النمو السكاني. هذا، إضافة إلى أن مؤشر الناتج المحلي للفرد هو مؤشر نظري لا معنى له في ظل التوزيع المشوّه للدخل الذي يجعل دخول شرائح واسعة من المجتمع تنخفض عن هذا الرقم بكثير، وهو ما يعني تدهور مستوى المعيشة واتساع دائرة الفقر».

وبمقارنة هذا الرقم مع الناتج المحلي للفرد في دول أخرى كتركيا، نجد ما يلي: الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تركيا ١٢٩٥٥ دولاراً أمريكي، وبفرض تثبيت التطور المحقق فيها عند النقطة التي وصلت إليها، وبفرض استمرار الشروط الاقتصادية الحالية في سورية حيث معدل نمو دخل الفرد ١,٥ ٪، ومعدل النمو السكاني المتوقع خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) هو ٢,٣ ٪، هنا يمكن لسورية اللحاق بتركيا من حيث الناتج المحلي للفرد بعد ٥١ عاماً. وفي حال المقارنة مع تونس، حيث يبلغ الناتج المحلي للفرد في تونس٧٥٢٠ دولاراً، ستحتاج سورية إلى ٥٢ عاماً لبلوغ قيمة حصة الفرد من الناتج المحلي المحققة الآن في تونس. أما لو تمت المقارنة مع ماليزيا فالمسألة أصعب، حيث يصل الناتج المحلي للفرد في ماليزيا إلى ١٣٥١٨ دولاراً. ولذلك فإنه ينبغي على سورية أن تنتظر ٧٠ عاماً لتحقق ما وصلت إليه ماليزيا اليوم.

أما في حال الخروج عن فرضية تثبيت الناتج المحلي للفرد في الدول المذكورة عند مستواه الحالي، ووضع فرضية جديدة تقول باستمرار نمو الناتج المحلي للفرد في تركيا وتونس وماليزيا حسب وتيرة النمو الحالية، فإن مواكبة هذه الدول من حيث الناتج المحلي للفرد ستكون مستحيلة بشروطنا الاقتصادية الحالية لأن معدل نمو الناتج المحلي للفرد في سورية أقل منه في أي من هذه الدول الثلاث، مما يعني في المحصلة النهائية اتساع الهوة التي تفصلنا عن هذه الدول وتزايد تخلفنا النسبي.

ويبقى السؤال، ماذا لو تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول الثلاث المذكورة؟ ترى، أين سيصبح موقعنا على سلم التنمية البشرية»؟

وبالخلاصة فإنه «ضمن الشروط الاقتصادية الحالية في سورية لا يمكن تحقيق وزن اقتصادي هام إقليمياً ليكون نقطة الارتكاز لدور اقتصادي وسياسي ذي شأن.. والنتيجة أن اللوحة هكذا لا تتطلب تحقيق أرقام النمو المطلوبة والمخططة والمعلنة فقط، وإنما تتطلب أيضاً إعادة النظر فيها جذرياً باتجاه رفعها وتأمين مواردها الداخلية خصوصاً في ظل التحديات الكبرى والضرورات التي تنتصب أمامنا داخلياً وخارجيا».

المناخ العالمي الذي صيغت وطبقت الخطة خلاله

يرى د. جميل «أن الإعداد للخطة العاشرة جرى ضمن مناخ عالمي انعكس نظرياً وعملياً ليس فقط على منهجها، وإنما أيضاً على أدوات وسياسات تطبيقها، فهذا المناخ كان يشهد المرحلة الأخيرة من مد الليبرالية الجديدة مع كل الأوهام التي رافقتها، لذلك من المفهوم وإن كان من غير المبرر حتى في ذلك الحين التوافق والتناغم مع هذا المد.. ولكن اليوم وبعد اندلاع الأزمة الكبرى واستمرار تعمقها، أصبح ليس فقط من غير المفهوم، بل من غير المقبول الاستمرار بالسياسات السابقة التي كانت صدى لهذه الموجة في مراحل صعودها النهائية.. لذلك يجب الخروج الآن وفوراً باستنتاجات بعيدة المدى حول جوهر هذه الأزمة وعمقها وآفاقها» آخذين بعين الاعتبار «ليس «الهوبرات» الإعلامية للإعلام العالمي الذي يخدم مصالح الرأسمال العالمي، بل الوقائع الملموسة على الأرض... فإذا كنا نريد أن نبقي رجع صدى لهذا الإعلام فيجب أن نتفق معه أن الأزمة انتهت والاقتصاد العالمي يسير نحو الانتعاش، بينما تقول الوقائع غير ذلك وآخرها: هبوط نسبة التجارة العالمية ١٢ ٪ في ٢٠٠٩ عن العام الذي سبقها، وانتقال الأزمة بعمقها الجديد الاقتصادي - الاجتماعي إلى بلدان الأطراف في المركز الأوروبي (اليونان - البرتغال - إيرلندا - أيسلندا - إسبانيا) التي هي قاب قوسين أو أدنى من أن تعلن كدول مفلسة.. وثمة توقعات هزة جديدة خلال المستقبل المنظور القريب، تتجاوز بآثارها الهزة التي أعلن عن بدئها في أيلول ٢٠٠٨، لتتجاوز البورصات والأسواق المالية وبعض المصارف وصولاً إلى النظام المصرفي بكامله وإلى تخوم الاقتصاد الحقيقي... وأزمة صناعة السيارات العالمية اليوم مؤشر هام على ذلك».

وبيّن د. جميل «أن عمق الأزمة يكمن في نهاية المطاف تاريخياً في الصراع الذي دار على مدى أكثر من مئتي عام بين مدرستين نظريتين في الاقتصاد السياسي: المدرسة النقدية الربوية، والمدرسة الاقتصادية السياسية الكلاسيكية.. فالاقتصاد الغربي يدار منذ مئات السنين بعقلية المدرسة النقدية الربوية وحتى اليوم... أما المدرسة الأخرى فقد قدمت بدائل ومفاهيم للمدرسة الأولى، أُرجح أن الحياة حسمتها لمصلحتها نهائياً اليوم، فالمدرسة الأولى تعتقد أن الثروة تصنع الثروة، وأن المال يأتي بالمال، بينما ترى المدرسة الثانية أن أصل هذه الثروة هو العمل وقيمة العمل.. وقد أدى الخلاف بين هاتين المدرستين إلى اختلاف جذري في التطبيق وفي صياغة المفاهيم والمصطلحات وأهمها مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني.. ويجب لفت النظر هنا، أن كل الحسابات القومية في بلادنا تسير منذ الاستقلال وحتى اليوم، على هدى مفاهيم المدرسة النقدية الربوية. فالمدرسة الأولى اعتبرت أن كل دخل مهما كان مصدره هو دخل، واعتبرت الدخل الوطني هو مجموع الدخول بغض النظر عن مصدرها. بينما اعتقدت المدرسة الثانية أن الدخل ينتج فقط في القطاعات السلعية بغض النظر إن كانت نتيجة عمل عضلي أم ذهني، وأن كل الدخول الأخرى مشتقة من الأول وهي مجرد إعادة توزيع لها بين فروع الاقتصاد المختلفة وفئات وشرائح المجتمع المختلفة..

ولهذا الموضوع قيمته العملية التي تظهر أهميتها القصوى والكارثية اليوم.. فالطريقة الأولى حسب رأي مدرسة العمل، تضخم بشكل مشوه الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، مما يؤدي إلى تبرير إصدارات نقدية مبالغ بها، مما يؤدي إلى تضخم مستمر، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التضخم هو طريقة مستترة لإعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الأرباح لفهمت أن الموضوع ليس مجرد خطأ نظري بل يختفي وراءه مصالح كبرى»..

ثم يسأل الباحث: «لكن إلى متى وإلى أي حد ممكن الاستمرار بعملية الاحتيال الكبرى في التاريخ على حساب الشعوب والأرض نفسها»؟ ليجيب مؤكداً أننا «شهود اليوم على السقوط النهائي لمدرسة اقتصادية كبرى دامت أكثر من ٥٠٠ عام، وشهود على حسم الصراع بين المدرستين لمصلحة مدرسة ثانية»..

◄◄

الدروس المستخلصة من الخطة العاشرة

يلخص د. قدري جميل الدروس المستخلصة من الخطة بالتالي:

١ - دون إعادة النظر في طريقة احتساب الناتج المحلي الإجمالي والإقلاع عن الطريقة التي يحتسب بها حتى الآن، لا يمكن لأية عملية تخطيطية أن تصل إلى نهايتها المنطقية، فالطريقة الحالية في الحساب فقدت مصداقيتها، وهي إن فعلت شيئاً فإنما بالغت في أرقام الناتج الإجمالي وفي الدخل الوطني مما أدى إلى جملة من الإشكالات في كل السلسلة اللاحقة، ومما يخلق جواً من عدم المصداقية والثقة في الرقم وخاصة حينما يظهر زيادة في أرقام النمو وانخفاضاً في مستوى المعيشة في آن واحد...

٢ - أصبحت المعادلة اليوم على المستويين الجزئي (كل بلد) والكلي (العالم بأسره) كالتالي: العدالة في التوزيع هي التي تؤمن المستوى الضروري للاستهلاك على مستوى الكرة الأرضية بشكل متوازن بين أجزائها هي الشرط الضروري الوحيد لتحقيق أي نمو ممكن على المستويين نفسهما...

لذلك فإن أية خطة لا تأخذ بعين الاعتبار قضية الإصلاح الجذري للعلاقة بين الأجور والأرباح التي هي علاقة يشوبها الكثير من الخلل، لن يكتب لها النجاح، لأنها تحرم الدورة الاقتصادية من إمكانيات وموارد كبيرة تذهب عادة نحو القطاعات الأكثر ربحية ألا وهي اليوم القطاعات الريعية... التي لا تقوم بأية إضافة على الثروة أي لا تخلق فعلياً أية قيمة مضافة، كما أنها تحرم الاقتصاد الوطني من الموارد الداخلية الحقيقية الناقصة في عملية الاستثمار وإعادة الإنتاج.

٣ - ليس كل استثمار على أية شاكلة كان مفيداً للاقتصاد الوطني، فالخلل في بنية الاستثمارات بين الفروع السلعية والخدمية وانزياح الكفة باتجاه القطاعات الريعية، يخلق استثمارات ضارة وكابحة للنمو.

إذاً دون فهم معادلة توزع الاستثمارات بين الفروع الأساسية المختلفة، ودون التحكم بها بشكل واع، من الممكن أن تؤدي الاستثمارات إلى خلق موجة تضخمية لا يكبح جماحها مما يؤثر على وضع الليرة السورية والاحتياطي النقدي والاقتصاد الوطني بشكل سلبي.

إن الظروف الملموسة تقول إن نسبة الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد الحقيقي يجب أن لا تقل عن ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لتحقيق نسب النمو الضرورية لمواجهة الميول السلبية في التطور الاقتصادي - الاجتماعي... والخيار الوحيد هو تعبئة الموارد الداخلية للوصول للأهداف المنشودة.

٤- حينما تحدد الأهداف المنشودة، فإن الانطلاق في تحديدها يجب أن يجري من الحاجة والضرورة اللاحقة للتطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي، وليس تحديدها على أساس إسقاط أرقام التطور السابقة على سلسلة زمنية لاحقة... لأنه حتى لو كانت أرقام واستهدافات الأمس صحيحة، وهو أمر مشكوك فيه، فمن الذي قال إنها مطابقة لأهداف المستقبل التي يحددها فقط ضرورات الواقع المستجد.

إن الأهداف الاقتصادية المستقبلية بما فيها بل أولها رقم النمو، هي قرار سياسي بالدرجة، فالاقتصاد قضية جدية إلى حد كبير لدرجة أنه لا يجوز تسليمها فقط للاقتصاديين وحدهم. إن دور الجهاز الاقتصادي يحين عندما يحدد المجتمع سياسياً أهدافه المستقبلية في مواجهة التحديات المفترضة، عندها يقوم هذا الجهاز بتفصيل هذه الأهداف وتجزيئها وتوزيعها وصياغة السياسات الضرورية للوصول إليها وصولاً إلى تأمين الموارد الكافية لها...

٥ - وأخيراً إن كل هذا الوضع يفترض استخلاص استنتاج شامل وهو ضرورة صياغة النموذج الاقتصادي السوري المطلوب للتطور اللاحق، وهذا النموذج يجب أن يتجنب قضيتين: الدور الضعيف المتلاشي للدولة كما تريد الليبرالية الجديدة، أو العودة إلى الدور القديم الذي إن كان قد أدى دوره في حينه إلا أنه أصبح غير مطابق لمتطلبات الواقع الجديد.

إن الملامح الأساسية للنموذج الاقتصادي السوري المطلوب هي:

١ - نسب نمو عالية لا تقل عن ١٠ ٪، ولكن حقيقية وخاصة في قطاعات الإنتاج المادي السلعية... مما سيوفر الأرضية لحل مهام اقتصادية واجتماعية كبرى.

٢ - عدالة اجتماعية عميقة عبر إصلاح الخلل في توزيع الثروة بين الأجور والأرباح.

٣ - رفع نسب التراكم والاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي إلى أعلى نسبة ممكنة خلال فترة وجيزة.

٤ - رفع عائدية الاقتصاد السوري على أساس الاعتماد على الإمكانيات الذاتية وخاصة عبر مسح و اكتشاف المزايا المطلقة لاقتصادنا.. وعدم الاعتماد المطلق على المزايا النسبية فقط كما يحدث حتى الآن..

◄◄

مداخلات

• د. الياس نجمة:

رأى أن «السبب الحقيقي في إخفاق الخطة الخمسية العاشرة كان ضعف الجانب المالي فيها، والسبب في هذا الضعف هو أن الذين قاموا بوضع الخطة كانوا بعيدين عن هذا القطاع»، وبيّن بأنه حتى «الليبراليين وصلوا إلى قناعة مطلقة بأنه لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي في ظل سوء توزيع الناتج الإجمالي المحلي، أي إنه من أجل إيجاد قوة شرائية تستطيع امتصاص الإنتاج، فلابد من توزيع شبه عادل- إذا لم نقل عادل- للتمكن من تحقيق نسب نمو مرتفعة، وبالتالي فإن كل الدعوات التي كانت محافظة ولم تهتم بقضايا التوزيع وعدالة التوزيع، سقطت».

• د. حيان سلمان:

توقع حدوث أزمة غذائية عالمية خلال عام ٢٠١٠، فالعام الماضي شهد تحول مليوني طن من الذرة إلى تصنيع الإيثانول والميثانول في أمريكا، ورأى أن الأزمة الغذائية هذه ستأتي خلال النصف الثاني من العام الحالي.

■■

شايلوك.. يأتينا من جديد (6)

◄ إبراهيم البدرواي - القاهرة



بعد العرض المختصر الذي تناول مجرد نماذج من الرأسماليين اليهود في مصر وليس كلهم، ومجرد نماذج من أنشطتهم وليس كلها، يصاب غير المطلع بالحيرة. إذ أنجز اليهود الكثير الكثير. فلماذا نغضب؟ وأي غضاضة في هذا؟ ويستخدم المتصهينون ممن لبسوا رداءً شيوعياً زائفا في مرحلة الاختراق الأكبر للحركة الشيوعية المصرية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، أو امتداداتهم من المتصهينين الجدد، أو من النخب الطبقية والسياسية والثقافية المعاصرة التي تعشق التبعية، وتؤثر مصالحها الذاتية، يستخدم كل هؤلاء هذا الأمر لتزييف الوعي وطمس الذاكرة الوطنية، والترويج للصهاينة وللهجمة الامبريالية– الصهيونية الجديدة التي نعيشها الآن. ولذلك ننوه لبعض الاستخلاصات والمغالطات

استنتاجات رئيسية:

- لم تكن الرأسمالية اليهودية في غالبيتها الساحقة مصرية الجذور. إذ كانت وافدة هرباً من عسف الاضطهاد والاحتقار في أوربا، سواء في قسمها المتطور أو المتخلف. ولذلك آثروا الاحتفاظ بجنسياتهم الأجنبية. بل سعت الغالبية ممن اكتسبوا الجنسية المصرية للحصول على جنسيات أوربية وتخلوا عن الجنسية المصرية.
- إنهم وفدوا ضمن، وفي أحضان الأوربيين وفي خضم الهجمة الأوربية بعد هزيمة مشروع محمد علي، وبحكم ارتباطهم مع المراكز الرأسمالية الأوربية– وفي قلبها التكتلات المالية اليهودية– وقد لعبوا ومنذ وقت مبكر دوراً فعالاً في تصفية المشروع، وفي إطار تقاطع مصالح الرأسمالية اليهودية مع مصالح البلدان الأوربية الاستعمارية انفتح لهم المجال واسعاً للانقضاض على مصر. واكتسبت ممارساتهم خاصية الانتقال المرن من مرحلة الى أخرى بادراك كامل لاتجاهات صعود وهبوط القوى الأوربية. لكن كل هذه الممارسات كانت تصب لحساب نهب الاقتصاد المصري.
- الادعاء بأن الرأسمالية اليهودية أسهمت ايجابياً في تصنيع مصر يستدعي التدقيق في طبيعة الأنشطة الصناعية التي توجهت إليها. فقد أسهمت بشكل واسع في الصناعات المرتبطة بالقطن، سواء في انتاج الأسمدة اللازمة للتوسع في زراعته، أو حلجه وكبسه، أو النسيج والملابس... الخ. وكان ذلك في تناغم مع حاجات الاقتصاد الاستعماري من ناحية، وتكريس اقتصاد المحصول الواحد من ناحية أخرى. كما أنها وبجانب ذلك كانت في إطار صناعات استخراجية، ومراحل تجهيزها وتحويلها وتجميعها، إضافة إلى ورش الصيانة، وإبداء قدر من الاهتمام بصناعات غذائية، دون وجود أية شبهة لاتجاهها لتنمية صناعية عبر صناعات متكاملة يجري تطويرها وتحديثها لبناء تنمية حقيقية.
- إن هذه الصناعات كانت تسير في ارتباط وتكامل مع الصناعات التي أقاموها في فلسطين والتي مثلت نواة الاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد.
- إنها كانت صناعات لخدمة مقاولات الأعمال الحربية خاصة في الحرب العالمية الثانية، والاحتياجات الكبيرة للجيوش الغربية.
- إن الرأسمالية اليهودية في آخر مراحل وجودها في مصر، وحينما استشعرت توجهات عبد الناصر قامت ببيع ما بيدها من توكيلات تجارية لشركات أجنبية مرتبطة بالمصالح الرأسمالية اليهودية من أمثال روتشيلد في بريطانيا وروكفلر في أمريكا، وأبرزها في مجال البترول تحديداً.
- بدأت الهجمة عن طريق الإقراض الربوي أساساً، لامتصاص دماء المصريين بحثاً عن الربح فقط، ولتخريب الاقتصاد وإغراق البلاد في الديون بما مهد للاحتلال البريطاني. إنها لم تقم بعملية بناء للاقتصاد. والا فإن علينا أن نصدق أن الدول الاستعمارية التي انقضت بوحشية على آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تحمل رسالة حضارية لضحاياها من الشعوب.

كيف جاؤوا وكيف ذهبوا؟

وفد اليهود إلى مصر بأعداد غفيرة عقب ضرب مشروع محمد علي. وحينما بدأت الثورة العرابية هرب الكثيرون منهم. ثم عادوا بعد هزيمة الثورة، ومعهم أوسع موجة من اليهود الوافدين الى مصر المحتلة. وغادروا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. وهاهم يعودون بكل الصيغ والأساليب الى مصر وغالبية البلدان العربية في عصر الهزيمة والردة.

ونستخلص من ذلك أنهم لا يستطيعون العيش إطلاقا في بلد يمتلك نهجاً تحررياً أو تقدمياً. فقط يعيشون– منذ القرن العشرين– في البلدان الرأسمالية الاستعمارية أو في المستعمرات أو البلدان التابعة. لا يمكنهم العيش– على الأقل غالبيتهم الساحقة– في بلد يبني نهضة وعدالة اجتماعية لشعبه. فلم يستطيعوا التعايش مع النظام الاشتراكي بعد ثورة ١٩١٧ خصوصاً بعد أن فشلت محاولات «كامينيف– زينوفييف– تروتسكي وغيرهم من اليهود» لوأد الثورة. وظل صراخهم يعلو من أجل الهجرة الى إسرائيل أو الغرب رغم ما توفر لهم من فرص هائلة مادياً وأدبياً، ورغم أنهم اخترقوا كل نسيج المجتمع وخلاياه الحية. وها نحن نشهد ما يفعله «المليارديرية» اليهود في روسيا، وما مارسوه ويمارسونه من نهب وتخريب.

مغالطة مفضوحة:

يروج المتصهينون أو الغافلون إلى أن «الخروج اليهودي الثاني» من مصر، الذي تصاعد تدريجياً ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ كان ترحيلاً لهم، رغم أن العديد من كبار الرأسماليين اليهود ظلوا في مصر (رغم عدوان ١٩٥٦ الذي أيدوه) وحتى قرارات التأميم الواسعة عام ١٩٦١ وبعدها. قد يكون ترحيل البعض قد حدث جزئياً، ولكنه كان في عمومه هروباً من واقع جديد. كما كان من هاجروا قبيل وأثناء وعقب ١٩٤٨ من القوى العمالية أو البرجوازية الصغيرة بالذات قد هاجروا لاستكمال بناء الكيان الصهيوني. وهؤلاء مع من هاجروا من البلدان العربية يشكلون القوام الرئيسي لليمين الاسرائيلي «حزب الليكود» الأشد عداءً للعرب. وتصيبنا الدهشة حينما يتكلم المتصهينون عن العمال والبرجوازيين الصغار اليهود رغم أن منهم تحديداً تشكّل «الفيلق اليهودي» الشهير. ولا يقل عن ذلك فجاجة الكلام عن أن أغنياء اليهود قد هاجروا إلى الغرب، لأن ذلك أمر طبيعي للغاية. فقد ذهبوا حيث مراكز رأس المال الامبريالي ليمارسوا دورهم ضد الشعوب كلها ضمن طواغيت المال الامبرياليين.

مالا يجب أن نغفل عنه هو أن فلسطين ليست هى سقف المشروع الصهيوني. إنها منصة الانطلاق للإقليم كله.

يتبع..

الخدعة الكبرى!



◄ محمد العبد الله

جاء انطلاق «محادثات التقارب» أو المفاوضات غير المباشرة، على وقع قرارات بناء ١١٢ وحدة سكنية في مستعمرة «بيتار عيليت»، ومع التنفيذ المنهجي لإلحاق المقدسات الإسلامية «الحرم الإبراهيمي» في مدينة الخليل، ومسجد «بلال بن رباح» في مدينة بيت لحم، الخاضعتين للاحتلال، بالتراث اليهودي، الذي يتم تصنيعه بما يتلاءم مع الخرافات، التي وظفها حاخامات التضليل والتزوير والهيمنة، لتغطية برنامج الحركة الصهيونية الإحتلالي. جاء كل ذلك، في الوقت ذاته الذي قدمت فيه لجنة المتابعة العربية في اجتماعها الأخير بالقاهرة «الفرصة الأخيرة» المحددة بأربعة أشهر للعودة للمفاوضات غير «المبشرة بالخير»!، للتدليل على «حسن نوايا» النظام الرسمي العربي تجاه فرص «السلام» السرابية، والتي وفرت من خلالها حكومات «الإعتلال» الرسمية، الغطاء لسلطة رام اللّه المحتلة بالإعلان عن موافقتها العودة للمفاوضات. وقد استقبلت حكومة العدو الموقف العربي الرسمي الذي عبرت عنه لجنة المتابعة العربية، بترحاب شديد، عبّر عنه نتنياهو بتقديره لحالة «النضوج» في التعامل مع حقائق الأمر الواقع. فالقرار الرسمي، شكل مكافأة لإجراءات حكومة العدو الاحتلالية الوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة، فيما يخص بناء المستعمرات.

عادت قيادة السلطة لمحادثات التقارب بعد أن تنكرت لكل مواقفها المعلنة، حول ضرورة الوقف الفعلي لبناء المستعمرات، ولتوسيع القائم منها، في عموم الضفة المحتلة وفي القلب منها مدينة القدس ومحيطها، قبل الذهاب لأية صيغة من المفاوضات، وهو مايشكل خرقاً للقرار الصادر عن المجلس المركزي الذي أوصى بعدم استئناف المفاوضات دون وقف الاستيطان واعتماد مرجعية وإطار زمني محدد لها. لقد حرصت قيادة سلطة «المفاوضات حياة» على التسلح الشكلي بقرارات القوى المشاركة في اللجنة التنفيذية، بعد أن أقرت في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح برام اللّه على ضرورة الذهاب للمفاوضات. وعلى الرغم من معارضة ورفض بعض القوى المشاركة في تنفيذية المنظمة الذهاب لتلك المفاوضات، إلاّ أن رفضها تم تسجيله بمحاضر الاجتماع، ليخرج بعدها ياسر عبد ربه ليعلن في مؤتمر صحفي عن (موافقة منظمة التحرير اجراء مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل برعاية الولايات المتحدة)، مضيفاً أن (هذا التوجه من قبل القيادة الفلسطينية تم اتخاذه مع وجود اعتراض او عدم موافقة وتحفظ من قبل عدد من الاخوة في الفصائل واعضاء اللجنة التنفيذية على هذا القرار).

الرعاية الأمريكية لم تفاجئ المراقبين، نظراً لانحياز هذا الراعي الدائم لجانب حكومة العدو. فقد اعتبر «فيليب كراولي» المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، شروع حكومة العدو ببناء الوحدات السكنية الجديدة بالخطوة التي (لا تنتهك إعلانها تجميداً محدوداً للاستيطان، لكنها نوع من الأعمال التي يتوجب على الجانبين الحذر بشأنها وهما يدخلان محادثات السلام غير المباشرة). أما عندما تتحدث وزيرة الخارجية «كلينتون» عن التحركات الجماهيرية الرافضة لمخططات حكومة العدو في القدس والخليل، فإنها توجه للسلطة رسالة تحذير وتنبيه بأن ما يجري في القدس والأقصى (كان ثمرة تحريض على «إسرائيل»). ومن هنا فإن استجابة السلطة، ومعها بعض الحكومات العربية للذهاب للمفاوضات في ظل هذا النهج الأمريكي، يشير إلى مكاسب سياسية ستحصدها حكومة العدو، بجانب تثبيت الحقائق المرة على أرض الواقع. وبهذا تؤكد قيادة الحكم الذاتي مجدداً، بأن ذهابها للمفاوضات، جاء متوافقاً ومنسجماً مع حواراتها التي لم تنقطع مع طواقم حكومة ومؤسسات العدو، سواء بالغرف السرية داخل الفنادق، أو في مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية.

لقد أوضحت التجربة المريرة على مدى أكثر من سبعة عشر عاماً من المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، من خلال الوسطاء، أن كل التنازلات التي تأخذنا لها سلطة أوسلو، قد ألحقت بشعبنا وقضيتنا أفدح الأضرار، إذ نقلت المشروع الوطني التحرري لشعبنا من قضية مواجهة الاحتلال والنكبة، إلى هوامش على سفر القضية. لقد أدخلتنا تلك السلطة في متاهات، المفاوضات، اتفاق أوسلو، خارطة الطريق، التنسيق الأمني، وتجميد البناء في المستعمرات، وغيبت بشكل مقصود الجهد الجماعي لشعبنا في مواجهة الكيان الصهيوني، واحتلاله لأرضنا وتشريده لشعبنا.

آن الأوان لأن تشارك قوى شعبنا، السياسية والمجتمعية برفض كل أشكال الخداع. لأن الخدعة الكبرى التي وصف فيها صائب عريقات مهزلة تجميد بناء المستعمرات، ماهي سوى محطة بارزة وراهنة في مسلسل الخديعة. فاحتلال ونكبة عام ١٩٤٨، أنتج تلك الخدع. لكن الأخطر من كل ذلك الدور الذي يتبوؤه أولئك المخدوعون!

■■

رد أيسلندي على تداعيات الأزمة العالمية

رفض أبناء أيسلندا التزام حكومتهم، بدفع أكثر من ٥ مليارات دولار أمريكي، بعد انهيار بنك icesave الافتراضي، حيث صوت نحو ٩٣٪ بـ«لا» في استفتاء عام.

أقل من ٢٪ أيدوا وفاء الدين، المستحق دفعه للحكومة البريطانية والهولندية، كتعويض للمودعين الذين فقدوا أموالهم.

يقول اندرو غيفن مارشال الباحث في مركز أبحاث العولمة، إن الشعب لا يجب عليه تحمل أخطاء البنوك. «سيكون الإنقاذ بحدود ٥,٤ مليار دولار أمريكي، الذي سيذهب للمودعين في أكبر بنك افتراضي في بريطانيا وهولندا، وبات يُطلب الآن من الأيسلنديين دفع فواتيره، بسبب الديون المهلكة على مصرفييهم والتعليمات الخاطئة من حكومتهم».

وقد أدى كل ذلك لجائحة مرضية حول العالم، حيث «أصبح الدين الخاص التزاماً عاماً» فالبنوك تسقط، والحكومات تصبح أكثر تابعية والشعب يتحمل مغبة ذلك.

انتخابات العراق... خطوة أخرى على الطريق المسدود

• خاص قاسيون

طالما بقي العراق تحت الاحتلال فإن أي فعل سياسي فيه هو خطوة إضافية نحو التفجير في ظل انسداد أفق الاستقلال والاستقرار والتنمية ولاسيما ببعدها الطبقي السيادي.

في مقالة له بعنوان «العين السارحة – ليلة الأوسكار في بغداد» كتب بيب ايسكوبار في «آسيا تايمز» أن الولايات المتحدة خسرت حربها في فيتنام ميدانياً ولكنها حاولت كسبها على الشاشة الفضية عبر أفلام من شاكلة «القيامة الآن» و«صائد الغزلان». ويضيف أن «التاريخ يعيد نفسه الآن بمهزلة أخرى لأن الولايات المتحدة وبكل المقاييس خسرت الحرب في العراق. ودعونا ننسَ حصول نائب وزير الدفاع السابق بول وولفوفيتز على جائزة الأوسكار لأسوأ نص، ووزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد لأسوأ إخراج والرئيس السابق جورج بوش والمحافظين الجدد كمنتجين وحصولهم على أسوأ صورة: الحرب ذاتها».

ويقول الكاتب إنه «عوضاً عن ذلك حصل فيلم «خزانة الألم» على جائزة أفضل صورة ومخرجته كثرين بيغلو على أفضل إخراج في حين لم يجر منح العراقيين أنفسهم أي أدوار ثانوية في الحفل التقليدي في لوس أنجلوس». ويشدد على أن هذا الفيلم هو سلعة ثانوية ولكنها ذات ريع مادي لغزو واحتلال دمر شعباً وقتل بشكل أو بأخر مئات الآلاف من العراقيين الذين خلافاً «للمجندين والمجندات الأمريكيين» لم يحظوا بأي ذكر من بيغلو في لحظة مجدها عندما تسلمت الجائزة».

وتحت عنوان فرعي يقول «خزانة التحالف» كتب ايسكوبار أن «ليلة الأوسكار في بغداد الحقيقية هي أبعد ما تكون عن نهايتها فهي تروج لنسختها الخاصة من التنافس بين «أفاتار» و«خزانة الألم» في ظل التنافس المحتدم بين رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، عميل الاستخبارات الأمريكية سابقاً، المدعوم من واشنطن، والمعروف سابقاً أيضاً في بغداد بأنه صدام من دون شارب، ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي. وعلى الرغم من أن الرجلين كليهما لا يضاهيان سحر بيغلو ومهاراتها التقنية إلا أنهما يعرفان بالتأكيد كيف يصوران مشهداً حربياً».

ويقول إنه إذا ما فاز علاوي بانتخابات الأحد الماضي فإن ذلك سيعيد عام ٢٠٠٤ عندما كان الاحتلال يتضخم طبقاً للرواية الرسمية من البنتاغون.

وبغض النظر عن أن علاوي زعيم القائمة العراقية كان من داعمي اجتياح الفلوجة في ٢٠٠٤ فإن أنصاره اليوم للمفارقة هم من مدن ومحافظات وسط العراق أيضاً مصطفون إلى جانب صفوة نماذج الديمقراطية الليبرالية الغربية في السعودية ومصر والأردن، وهو في كل الأحوال لن يحظى بما يكفي لتشكيل الحكومة بمفرده، في حين أن استمرار المالكي من حزب الدعوة وزعيم قائمة دولة القانون سيوضح استمرارية تحالف غير معلن بين بغداد وطهران بما يزعج آل سعود الموالين لواشنطن.

وهنا فإن التحالف الوطني العراقي المناوئ للبعثيين حتى العظم لن يتحالف مع عميل سابق للسي آي إيه، ناهيك عن القضية الكردية والتي تشكل صاعق تفجير لحرب أهلية فتيلها كركوك والموصل وحتى ديالى ونينوى، في حين أن كسب الكتلة الصدرية يستدعي من المالكي تسريع إنهاء الاحتلال، أي عدم وجود أية قوات أمريكية، في وقت اكتفى فيه المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية اللّه علي السيستاني بالتشجيع على التصويت في الانتخابات «كيلا يتاح للبعض تحقيق أهداف غير مشروعة».

وهكذا فإن النتيجة غير المقصودة أو المقصودة بحكم الأمر الواقع الناتج عن فرض واشنطن لديمقراطيتها الليبرالية الغربية بقوة السلاح هي الطائفية.

ويخلص الكاتب إلى أن شبح الحرب الأهلية في العراق سيبقى، لدواعي سرور الفئة المهيمنة في واشنطن والتي لن ترغب بأي شيء أكثر من «بلقنة» العراق لإضعاف كل من العراق وإيران.

■



تشيلي: إشراقة الثائر المغدور

◀ موفق إسماعيل



حينما ضرب الزلزال المدمر هايتي، لم يكن غريباً أن تتفادى وسائل الإعلام السائدة ذكر ما نهبته دول الليبرالية تاريخياً من ثروات الجزيرة المنكوبة وشعبها، وأن يلعب الإعلام الناطق باسم الشركات العملاقة، من محطة «سي إن إن» الأمريكية إلى «إم بي سي» السعودية، دور التغطية على عملية تجديد احتلال هايتي، بأخبار عن أعمال سلب المتاجر، وتمويه الغزو بإغراق السكان بالكثير من مشاعر الشفقة.

وبينما كان شعب هايتي يطلب من شعوب العالم تضامناً حقيقياً، ما تلقى سوى شح الإحسان الذي يستهجنه مؤرخ أمريكا اللاتينية «إدواردو غاليانو» بوصفه أداة تكريس فوقية المانح، ودونية الممنوح، بعكس التضامن الذي يمتد أفقياً، معبراً عن التساوي بين أبناء الإنسانية.

أما ما أثار استغراب الكاتبة الكندية ناؤمي كلاين، في آخر مقال لها، نشرته في مدونتها الالكترونية، استغلال إعلام «وول ستريت» الزلزال التالي الذي أصاب تشيلي هذه المرة، وإعادة أسباب أضراره الأخف نسبياً وبالتالي قلة عدد ضحاياه، وعزوها إلى نجاح السياسات الليبرالية، محاولة تسجيل انتصار ما باسمها، ولو مسروقاً، وسط ركام إخفاقاتها المتتابعة وتداعي جدران سوقها الحرة.

فبعد يومين من تعرض تشيلي لزلزال مدمر، يخبر الصحافي «بريت ستيفنز» قراء «وول ستريت جورنال»: «لا بد أن روح ميلتون فريدمان تحوم فوق تشيلي.... إذ بفضله، تجاوزت تشيلي حادثاً مأساوياً، كان يمكن أن يتحول إلى كارثة كبرى لو وقع في بلد آخر.. وليس مصادفة أن التشيليين كانوا يعيشون في بيوت من الطوب، عندما أتاهم المدمّر وهددهم بالدمار، بينما كان الهايتيون يعيشون في بيوت من التبن»!

الأمر الذي تعلق عليه ناؤمي كلاين بالقول: إنه منذ بدء الانهيار الاقتصادي في أيلول ٢٠٠٨، ارتد الجميع إلى النظرية الكينزية، ولم يعد ممكناً الافتتان بلاحقه، الاقتصادي ميلتون فريدمان، بعد أن تشوهت سمعة العلامة التجارية المسجلة باسم أصولية سوقه الحر، وأخذ أتباعه يجهدون بحثاً عن وميض نصر إيديولوجي يستحضرونه من أي مكان، مهما يكن بعيداً.

وإذا اعتمدنا رواية الصحافي ستيفنز، فإن سياسات السوق الحرة الصارمة، التي قدم وصفتها ميلتون فريدمان وفريق رعاة شيكاغو «Chicago Boys» سيئ الصيت، لديكتاتور تشيلي أوغوستو بينوشيه، هي التي جعلت تشيلي دولة ناجحة في تبنيها «أكثر مبادئ البناء صلابة»، مما أنقذها بالتالي من كارثة كان يمكن أن تتحول إلى مأساة رهيبة!

إنما، حسب اعتراض ناؤمي كلاين المحق، تنفتح ثغرة فاضحة في هذه الفرضية، إذ تم إقرار قانون نظام البناء التشيلي الحديث المقاوم للزلازل، في عام ١٩٧٢. أي قبل عام من استيلاء بينوشيه على السلطة بانقلاب عسكري دعمته الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو معروف. فإذا كان هناك من شخص يستحق الشكر على سن القانون، فلا هو فريدمان، ولا بينوشيه، بل سلفادور أليندي، رئيس تشيلي الاشتراكي المنتخب ديمقراطياً. (وفي الحقيقة، يستحق الكثير من التشيليين الشكر، لأن القوانين كانت تُسَنّ تباعاً، نظراً إلى تكرار وقوع الزلازل، وأولها أقر في الثلاثينات).

وما يرفع من أهمية إصدار هذا القانون في تلك الفترة، أنه قد تم تبنيه في عزّ الحصار الاقتصادي على تشيلي (ومن ينسى نداء ريتشارد نيكسون الشهير «لنجبر الاقتصاد على الصراخ»، عشية يوم فوز أليندي بانتخابات عام ١٩٧٠). ولم يجر تحديث القانون إلا في التسعينات، بعد خلع بينوشيه، ورحيَل فريق رعاة شيكاغو، واستعادة الديمقراطية. وللمفارقة: يذكر بول كروغمان في صحيفة نيويورك تايمز (٢٠١٠/٣/٣) أن فريدمان كان يشكك بمبادئ البناء المقاوم للزلازل، معتبراً أنها تشكل انتهاكاً لحرية رأس المال والرأسمالية!

وتضيف الكاتبة: يبدو أن ستيفنز لا يفقه شيئاً عن تشيلي ما قبل الانقلاب، طالما أنه يؤمن بأن سياسات فريدمان هي سبب عيش التشيليين في بيوت من طوب بدلاً من بيوت التبن. إذ كانت تشيلي الستينات تتمتع بأفضل أنظمة التعليم والرعاية الصحية في القارة الأمريكية، إلى جانب قطاع صناعي نشط وطبقة متوسطة واسعة ومزدهرة. وكان التشيليون مؤمنين ببلدهم، ولذلك انتخبوا سلفادور أليندي كي يطور لهم مشروع بنائها ويمضي به قدماً.

وبعد قيام الانقلاب ومقتل سلفادور أليندي، بذل بينوشيه وفريق رعاة شيكاغو أقصى ما بوسعهم لتفكيك القطاع العام التشيلي، وبيع منشآته بالمزادات العلنية، ونسف القوانين المالية والتجارية. وتحققت لبينوشيه في تلك الفترة ثروة طائلة، لكن بتكلفة باهظة جداً: ففي أوائل الثمانينات، أدت سياسات بينوشيه، المتّبع لوصفة فريدمان، إلى تجريد سريع لتشيلي من صناعاتها، وارتفاع البطالة إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه، وانتشار مدن الصفيح بشكل غير مسبوق. علاوة على انتشار الفساد، وتراكم الديون، إلى درجة أجبرت بينوشيه ذاته على طرد مستشاريه من فريق رعاة شيكاغو الذين كان يعتمد عليهم، وإعادة تأميم العديد من المؤسسات المالية الكبرى (ألا يبدو هذا مألوفاً؟).

وبعد سردها لعدد من المؤسسات والمنشآت التي بقيت ملكيتها بيد الدولة، اختتمت ناؤمي كلاين مقالها بالقول: «لحسن الحظ، لم يتمكن فريق رعاة شيكاغو من تفكيك وتدمير كل ما أنجزه سلفادور أليندي. وبقي في يد الدولة ما كفى لمنع فريق رعاة شيكاغو من امتطاء ظهر الاقتصاد التشيلي وترويضه كلياً. ومنعه حتى من الاقتراب من أنظمة بناء أليندي الصلبة، الإشراقة الإيديولوجية التي نحمل لها اليوم كل الامتنان».

اليورو أيضاً مصاب بأنفلونزا الخنازير

◀ ترجمة وإعداد: د. نبيل حوج



كلما كانت هناك أزمة في المراكز الكبيرة، كانت هناك جرائم وحرب، كان الإعلام الغربي يرى منفذاً لتمويه ما آلت إليه الظروف في تلك المراكز بتضخيم جائحة مرضية ما أو معالجة المشكلة بشكل براغماتي. ونحن القابعين على اقتصاديات الجمر نصدقهم أو لا نصدقهم والبعض لا يهمه وفي كل الأحوال نتأثر سلباً. الآن دور اليورو بعد الدولار «الأخضر» الذي اعتراه الجفاف، ويرتوي بدماء الأطفال في أفغانستان والعراق. اليورو أيضاً مصاب بعدوى الدولار أو بالأحرى مصاب بأنفلونزا الخنازير في الدوائر المالية العالمية الأوربية المصرفية وفيما يلي تصريحات بعض الاستراتيجيين الأوربيين عن أزمة اليونان واحتضار اليورو:

انهيار اليورو حتمي، وإنقاذ اليونان عقيم – رئيس مصرف فرنسي....

يقول باحثون إستراتيجيون فرنسيون في sociele generale إن أي إنقاذ للاقتصاد اليوناني المنكوب، هو فقط لتقديم «الأشرطة اللاصقة» لتغطية العيوب العميقة في منطقة اليورو ككل. علماً بأن القول إن اليورو يمكن أن يتوجه نحو الانهيار الكلي، هو رأي لأقدم وأكبر البنوك في فرنسا.

اليورو هو نجاح عظيم، هكذا يقول بيترماندلسون في داونينغ ستريت، ولكن أزمة اليونان توجه اليورو نحو أزمة أسوأ.

يقول الاستراتيجي ألبرت أدواردز عن المستثمرين «أرى أن أي «مساعدة» صغيرة تعرضها دول منطقة اليورو الأخرى، هي مؤقتة وعبارة عن أشرطة لاصقة، قبل الانتقال إلى المرحلة النهائية من العملية وهي تقسيم منطقة اليورو».

أما ماتس بيرسون مدير مجلس خبراء أوروبا، والذي يقود حملة للإصلاحات في بروكسل، فقد ذهب أبعد من ذلك عندما قال «منطقة اليورو تواجه أزمة تامة، وحادثة اليونان كشفت المستور المؤلم، وهكذا فقد انهار المشروع الأوربي منذ البداية».

حتى إذا تلقت اليونان الإنقاذ الوحيد فأن ذلك لا يحل المشكلة، وستبقى الاختلافات الضخمة في منطقة اليورو في المنافسة بين أغنى وأفقر الأعضاء. وإذا أريد تسوية هذه الخلافات فأن ذلك يحتاج لأن تكون لأوربا ميزانية واحدة، وضرائب عامة من أجل إعادة توزيع المصادر.

ويرى السيد أدواردز بأن دول مثل البرتغال،ايرلندا،اليونان وأسبانيا ضعيفة اقتصادياً للصمود امام صرامة عضوية منطقة اليورو. والدول غير المتنافسة بشدة يمكن أن تخفض جزءاً من أسعار الفائدة وتخفض من قيمة عملاتها لدعم اقتصادها. لكن هذا غير ممكن ضمن منطقة اليورو،لأن الضربة كانت موحدة. والنتيجة أنه ستبقى دول أعضاء اليورو الضعفاء تعاني من انكماش مؤلم، وتدهور مستوى المعيشة، بالإضافة لتخفيض الميزانيات بشكل كبير، لكي تتدارك الأزمة.

ألمانيا تجر الاتحاد الأوربي نحو الكساد

حذر أكسل ويبر، رئيس البنك الاتحادي الألماني من أن الاقتصاد الألماني سيعاني من الانكماش هذه السنة. فبينما تبين الأرقام أن بلدان اليورو نمت بشكل جماعي بمقدار ٠.١٪ في الربع الرابع من العام الماضي كانت ألمانيا العائق الأكبر، حيث لم تسجل أي نمو في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الفائت في حين شهدت فرنسا نمواً قدره ٠,٦٪ في الربع الرابع من العام الفائت، لكن كلاً من ايطاليا، أسبانيا واليونان سجلت انكماشاً ملحوظاً في الناتج المحلي.

بيانات النمو في منطقة اليورو مخيبة للآمال لتجاوز الأزمة المالية والخروج منها يكاد يكون بطيئاً ومديداً، وقد لا تفيد المساعدات في تهدئة المخاوف حول أسواق المنطقة.

وعلى ما يبدو فأن الحل سيكون على طريقة لقاح أنفلونزا الخنازير المشكوك بجودته وكلما تم تقديمه زادت الأعراض الجانبية، التي تزيد الكساد والشلل بالاقتصاد الأوربي وتزيد من عطب اليورو. وبالنتيجة اليورو عقيم وغير قادر على الإنجاب.

الصين محاطة بنظام أمريكي مضاد للصواريخ

◀ ترجمة قاسيون

وفق متخصصين في الدراسات العسكرية، يبدو أن واشنطن مصممة على إحاطة الصين بنظام مضاد للصواريخ أمريكي الصنع.

وفق نشرة ديفنس نيوز الأمريكية، أصبحت تايوان في العام المنصرم خامس مقتن عالمي لنظام باتريوت الدفاعي المضاد للصواريخ، بعد اليابان وكوريا الجنوبية والإمارات وألمانيا.

وأشار خبراء عسكريون عديدون إلى أنّ هذا العقد الأخير مع تايوان هو عنصر مفتاحي في إستراتيجية أمريكية تهدف للإحاطة بالصين في منطقة شرق آسيا، وإلى أنّ هذه الصواريخ ستتشكل عما قريب قوساً دائرياً يمتد من اليابان إلى كوريا الجنوبية وتايوان.

كتب الكولونيل داي سو، الخبير الاستراتيجي الشهير في سلاح الجو الصيني، في مقال نشر مؤخراً أن «الصين أصبحت محاطة بقوس دائري، يبدأ من اليابان ويمتد عبر مختلف بلدان بحر الصين الجنوبي نحو الهند وينتهي بأفغانستان».

أمّا ني ليسيونغ، الخبير في الشؤون العسكرية في معهد العلوم السياسية والقانون في شانغهاي، فقد ذكر في معرض ردّه يوم ٢١ شباط على أسئلة صحيفة غوانغزهو اليومية أن «النظام الأمريكي المضاد للصواريخ في جوار الصين نسخة دقيقة للإستراتيجية الأمريكية السابقة في أوربا الشرقية ضد روسيا. لقد بدأت إدارة أوباما في النظر في مثل هذا النوع من النظام حول الصين بعد إلغاء مشروعها في أوروبا الشرقية».

من جانبه، أشار تانغ زياوسونغ، مدير مركز الأمن القومي والدراسات الاستراتيجية في جامعة الدراسات الأجنبية في غوانغدونغ، إلى أن هذا القوس المحيط بالصين يمكن مده أيضاً في اتجاهات أخرى في أي وقت. هكذا، كما قال، تأمل واشنطن في أن تبيع للهند ولبلدان أخرى من جنوب شرق آسيا نظام باتريوت المتقدم المضاد للصواريخ (باك٣-).

يقول هؤلاء المحللون إ ن الصين تراقب عن كثب التعاون الهندي الأمريكي في مجال الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ، لأن أي اندماج محتمل للهند في النظام الأمريكي الكوني الدفاعي المضاد للصواريخ يمكن أن يؤثر على أمن الصين جدياً.

كما نقلت ديفنس نيوز أقوال جون هولي، نائب رئيس أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ في لوكهيد، الذي يقول إنّ آفاق هذه السوق تبقى حسنة، مستشهداً ببرامج الصواريخ في كوريا الديمقراطية وإيران وروسيا والصين، وأعلن: «هذا العالم ليس عالماً آمناً جداً، ويتوجب علينا في هذه الصناعة تزويد (البنتاغون) بأفضل الإمكانيات المتوافرة».

لكن بكين كثيراً ما انتقدت تطوير النظام الأمريكي المضاد للصواريخ في المحافل الدولية حيث قال يانغ جي تشي، وزير الخارجية الصيني، في مؤتمر حول نزع التسلح انعقد في آب المنصرم في جنيف: «لا ينبغي على الدول فرض هيمنة إستراتيجية ولا أن تطوّر أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ بما قد يقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي».

الاقتصاد العالمي: دول مفلسة

جيل بونافي

ترجمة وإعداد قاسيون

إليكم قائمةً بالبلدان الأكثر مديونيةً في العالم المتطور، وفق تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٠:

١. اليابان: ١٩٧.٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢. أيسلندا: ١٤٢.٥ بالمائة، ٣. إيطاليا: ١٢٧.٠ بالمائة، ٤. اليونان: ١٢٣.٣ بالمائة، ٥. بلجيكا: ١٠٥.٢ بالمائة، ٦. فرنسا: ٩٢.٥ بالمائة، ٧. الولايات المتحدة: ٩٢.٤ بالمائة، ٨. البرتغال: ٩٠.٩ بالمائة، ٩. هنغاريا: ٨٩.٩ بالمائة، ١٠. كندا: ٨٥.٧ بالمائة، ١١. المملكة المتحدة: ٨٣.١ بالمائة، ١٢. ألمانيا: ٨٢.٠ بالمائة.

ينبغي الإشارة إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا قد تراجع بنسبة ٢.٢ بالمائة في العام المنصرم، وهو أعلى انخفاض منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تمّ فقدان ٤١٢ ألف وظيفة.

أفغانستان، فيتنام جديدة

قارن مركز الأبحاث الفرنسي حول المعلومات CF2R، الحرب في أفغانستان بفيتنام. وقال في نشرته رقم ١٨٩ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٥: «لكنّ هذا الانسحاب يعلن انسحاباً آخر سيكون أقلّ مجداً: رحيل كل القوات الأجنبية عن البلاد لأنّ الرأي العام لن يتمكن طويلاً من تحمّل الخسائر الناتجة وكلفة هذه الحرب، دون أمل في رؤية ظلٍّ لحل». وبالفعل، قدّرت الولايات المتحدة نفقاتها بقيمة ٦٥ مليار دولار للحرب في أفغانستان، وهو مبلغٌ أعلنه الكونغرس للعام ٢٠١٠. ينبغي أن يضاف إليه مبلغ ١٥ مليار دولار من البلدان الأخرى، ومنها فرنسا، أي أنّ المجموع ٨٠ مليار دولار.

تكلّف هذه الحرب ٢٤٤٦ دولاراً لكلّ أفغاني (يبلغ عدد الأفغان ٣٢.٧ مليون نسمة)، أي وسطياً راتب سنتين (٦٠ دولاراً شهرياً).

الذهب، الاحتيال العالمي الجديد

يوجد في السوق نوعان من الذهب القابل للتفاوض: الذهب بشكله المادي (قطع نقدية، سبائك) والذهب الورقي.

برهن كريس باول، أمين خزانة لجنة منع احتكار الذهب GATA، وهي منظّمةٌ مقرّها الولايات المتحدة على أنّ سوق الذهب الورقي منفصل تماماً عن الحقيقة. هنالك انهيارٌ هائلٌ يلوح في الأفق(!)، معلناً أنه تم تلبيس ٦٤٠ ألف قضيب من التنغستين وزن الواحد منها ٤٠٠ أونصة بالذهب في عهد كلينتون وهي موجودة في فورت نوكس، في حين تمّ بيع جزء آخر في السوق العالمية. وقال إنّ الولايات المتحدة مفلسة وَلم يعد لديها ذهب، موضحاً أنّ ١٦٤٥٠٠ طن من السبائك المزيفة موزعة في أرجاء العالم.

المساعدة العسكرية لهاييتي، تحضيرٌ للحرب على فنزويلا

آرون روسو، المنتج السينمائي ورجل السياسة، أعلن في العام ٢٠٠٧ عن حدوث نزاع في فنزويلا. وعلى سبيل النكتة، يعلن بطل فيلم آفاتار أنّه مَن قدامى المحاربين في فنزويلا!

وبالفعل، تقع هاييتي قبالة فنزويلا، وسوف تسمح بالتالي للإمبراطورية الأمريكية بإقامة رأس جسر تحضيراً للغزو الجديد، عبر قائمة من «الدعم» للهاييتيين قوامها:

١٥٠٠٠ عنصر، حاملة الطائرات يو إس إس كارل فنسون، الفرقاطة يو إس إس أندروود، قوارب إنزال يو إس إس كارتر هول ويو إس إس فورت ماكهنري، والسفينة المستشفى يو إس إن إس كومفورت.

لكن اللافت أكثر هو وجود سفن لا نفهم فائدتها لدعم بلد اجتاحه زلزال: حاملة الحوامات المقاتلة يو إس إس باتأن، والطراد المزود بالصواريخ يو إس إس نورماندي، علماً بأن الجيش الأمريكي أعاد في تموز ٢٠٠٨ تفعيل الأسطول الرابع بهدف «إثبات التزام الولايات المتحدة بشركائها الإقليميين»، وبصورة خاصة، «إرسال رسالة إلى فنزويلا» التي بلغ ناتجها المحلّي الإجمالي ٣٦٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، بما في ذلك ٢.٨ مليون برميل من النفط يومياً في المركز التاسع عالمياً. وهكذا أصبحت فنزويلا بلداً ينتمي إلى «محور الشر»، لأنها تجمع المعيارين الأساسيين في تصنيف كهذا: لديها الكثير من النفط، وهي مستقلةٌ وغير خاضعةً للإمبراطورية الأمريكية.

الولايات المتحدة على شفير الهاوية!

يفيد تقرير تاريخه ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠ ومصدره قسم المشردين في نيويورك أن عددهم وصل إلى ٢١٥٠١ شخص بالغ و١٥٧٨٧ طفلاً، وبعد أن «نقلت» نيويورك الفقراء بدفع ثمن بطاقات طائرات لهم، لا يزال عدد الأطفال المشردين فيها ١٦ ألف طفل.

فضلاً عن ذلك، هاهو إصدار الدولار يبلغ مستويات قياسية جديدة! السباق بين الانكماش (تدمير الاقتصادَ الحقيقي) وبين التضخم (خلق المال من العدم) يسمح حالياً بالحفاظ على توازن ظاهري، لكن حين نحلل مخططاً بيانياً كهذا، نستطيع أن نّتساءل إن لم تكن الولايات المتحدة تتجه نحو تضخم قوي، أو نحو ما هو أسوأ، أي تضخم مفرط بدولار لن يَبقى بعد هذه المحنة. وعلى اعتبار أنّ الدولار عملة التبادل العالمية، فمن دونه فإن الذي ينهار هو النظام النقدي العالمي برمته.

الفساد المالي العالمي.. ومسؤولية صندوق النقد والمصارف الكبرى..



تييري بروغفان❖
ترجمة قاسيون

توقّع العديد من الاقتصاديين منذ وقت طويل الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في العام 2008، ولاسيما بسبب الفقاعة المالية المتصلة بالمضاربة. لكن فيما يخصّ انحرافات الاقتصاد الرأسمالي، تبدو مسؤولية المصارف والديون والفراديس الضريبية أكثر عمقاً، وفي الوقت نفسه أكثر قدماً مما يتمّ ذكره عموماً. في قلب الدولة والحوكمة الاقتصادية والسياسية، تسيطر السلطة المالية على نحو شرعي في بعض الأحيان، وبأشكال غير شرعية وبعيدة عن الديمقراطية في أحيان أخرى، فهناك العديد من الآليات المركزية لسلطة المصرفيين على العالم. أما الديون، ولاسيما ديون البلدان النامية، فهي أداة سيطرة مالية في يد البلدان الغنية على البلدان الفقيرة، في حين أنّ خصخصة سلطة إصدار النقد في يد المصارف الخاصة تؤدي إلى سرقة قانونية لخيرات عامة.

مصارف الفراديس الضريبية..

المصارف الكبيرة ومالكوها (روكفلر، روتشيلد، مورغان، سيتي غروب، غولدمان ساكس...) تمثّل أحد أعمدة السلطة العالمية، لأنّ هؤلاء الملاّك لديهم أموال طائلة. وقد عدّدت مجلّة فوربس 1125 شخصاً من أصحاب المليارات في العام 2008 (كرول، 2008). في تصنيف فوربس للعام 2005، كان بيل غيتس أغنى أغنياء العالم، حيث بلغت ثروته 5, 46 مليار دولار، وحلّ وارن بوفيه في المرتبة الثانية بثروة قدرها 44 مليار دولار. تتجاوز ثروة أكبر المصارف تجاوزاً كبيراً ثروة أغنى الأفراد، إذ بلغت ثروة سيتي غروب عشرة أضعاف ثروة بيل غيتس، وبلغت ثروة بنك أوف أمريكا ستة عشر ضعفاً. في تصنيف فوربس للعام 2005، كان هنالك خمسة مصارف، من بينها سيتي غروب (1, 484 مليار دولار من الموجودات)، وبنك أوف أمريكا (42, 776 مليار دولار من الموجودات)، ثم إش إس بي سي، آي إن جي غروب ويو بي إس. ويسمح لها ذلك بشراء مطلق نظرياً لكلّ ما يمكن أن يخدم هدفها في القوة: شركاتٍ، وسائل إعلام، مختلف السلع، إلى حدّ إفساد القادة السياسيين إن دعت الحاجة، القابلين لأن يستأجرهم الآخرون لأغراضهم الدنيئة.

التدفقات المالية غير الشرعية إلى الفراديس الضريبية

الفراديس الضريبية وغرف التعويض (كليرستريم) هي أداةٌ أساسيةٌ في إفساد المواطنين سياسياً ونهبهم اقتصادياً. يصعب تحديد مقدار رؤوس الأموال الشرعية أو غير الشرعية التي تستجرها الفراديس الضريبية. قدّر صندوق النقد العالمي في العام 2003 أنّ ما يتراوح بين 600 و1500 مليار سنوياً من الأموال القذرة تجول في العالم، وأنّ تبييض الأموال يمثّل 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفق مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في تقريره للعام 1999، كان يتمّ سنوياً تبييض 50 ٪ من مبلغ 4800 مليار فرنك فرنسي الناتج عن مجمل النشاطات الإجرامية في العالم (الإتجار بالمخدرات، الدعارة، العملة المزيفة...) في الفراديس الضريبية.

بالنسبة لفرنسا، ذكر المجلس العلمي لأتاك فرنسا في العام 1999 أنّ 350 مليار دولار يتم تبييضها ليعاد استثمارها في الاقتصاد الشرعي. كما قدّر المجلس فواتاً في إيرادات خزينة الدول بمبلغ يفوق 300 مليار يورو، يضاف إليها التهريب والتهرّب الضريبي. مثّل التهرّب الضريبي في العام 2003 نحو 50 مليار يورو بالنسبة لفرنسا، أي 17 ٪ من ميزانية الدولة، وهو ما يعادل العجز في الميزانية (أتاك، 2004). بالنسبة للبلدان النامية، يؤدي التهرب الضريبي إلى فوات في العائدات الضريبية يبلغ 50 مليار دولار، ما يعادل المساعدات السنوية للتنمية في مجمل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد افتتحت الغالبية العظمى من المصارف الكبرى والشركات الأوروبية أو الأمريكية فروعاً في الفراديس الضريبية. هذه هي الحال على سبيل المثال بالنسبة لمصرف BNP Parisbas، المتواجد في باهاماس وفي جزر كايمان، وبالنسبة لمصرف كريدي أغريكول، CIC وكريدي ليونيه وناتكسيس وبانك بوبولير وسوسييتيه جينيرال، الخ. تحقق شركة توتال أكبر أرباحها في الشركات الفرعية المسجلة في جزر برمودا وفي المناطق الأخرى ما وراء البحار، إلخ. (فوتواييه، 2005).

إذاً، وخلافاً للأفكار المتلقاة، ليست الفراديس الضريبية «نظاماً فرعياً» على هامش الآلة الاقتصادية، بل إحدى عجلاتها. وبالفعل، يقدّر أنّ أكثر من نصف الصفقات المالية الدولية يمرّ عبر الفراديس الضريبية. وهذه الفراديس تسهل التهرّب الضريبي والحد من النظام الضريبي، وتبيض الأموال القذرة، والعمليات الخفية، والسرية المصرفية، والحصانة القضائية، وغياب التعاون القضائي الدولي بمسؤولية مجموعة الثماني وموافقتها.. وهذه الفراديس مسرّعٌ للإجرام بفضل تبييض الأموال المتصل بتجارة المخدرات والدعارة وتزييف الأموال وابتزازها..

الشركات - الستار أدواتٌ تستخدم ضدّ الشفافية الديمقراطية. الشركة - الستار هي شركة وهمية تخفي مالكها الحقيقي عبر استخدام أسماء مستعارة. وهي كثيرة الاستخدام في التهرب الضريبي. وفق مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، تؤوي الفراديس الضريبية نحو 3 ملايين شركة - ستار. (ODCCP، 2000).

تبييض الأموال

في العام 1991، أدّت الفضيحة الدولية لبنك الإقراض والتجارة الدولي (BCCI) إلى إغلاق العدالة له، وأظهرت الصلة القابلة للوجود بين الإتجار بالمخدرات والتمويل الرفيع والخدمات الخاصة. تمّ تسجيل هذا البنك في لوكسمبورغ، وقد احتوى كيفما اتفق حسابات الجنرال نورييغا وأجهزة السي آي إيه والشركات المرتبطة بالإتجار الدولي للمخدرات وتاجر الأسلحة خاشقجي، وآلاف غيرها من الحسابات ذات الطبيعة المشابهة.

هذه المصارف تقع في قلب السلطة المالية، وهي أماكن إيداع الأموال ومكان تحويل التدفقات المالية التي تعدّ طاقة النظام ودمه. في الماضي، كان تبييض الأموال القذرة يمرّ بمصارف البلدان المتطورة على نحو خاص، أمّا الآن، فهو يمرّ مسبقاً بمصارف الفراديس الضريبيّة (أندورا، جزر الكايمان، لوكسمبورغ، جيرسي...) أو عبر كليرستريم (مصرف المصارف). فضلاً عن ذلك، فالغالبية العظمى من المصارف الكبيرة لديها حسابات في الفراديس الضريبية. هكذا، بيّض بعضها، مثل مصرف فيبا التابع لشركة إلف، أموالاً أو ساهم في التهرّب الضريبي. لكن في قلب لندن نفسها، تقوم منطقة سيتي، التي تستقبل المصارف البريطانية الكبيرة، بممارساتٍ مماثلة لمماثلة مصارف الفراديس الضريبية.

تعزز المصارف السويسرية، واللوكسمبورغية بصورة خاصة، مع الفراديس الضريبية انحرافات الرأسماليةً اللاشرعية والفساد، عبر تبييض الأموال القذرة، لاسيما بفضل ثقافة السرّية ورفض الشفافية في مجمل الحسابات القائمة والتحويلات التي تجري فيها.

لقد أوضح دوني روبير إحدى تقنيات التبييض في كتابه «كشف»، محللاً عمل مصرفي كليرستريم ويوروكلير. والحال أنّ وسائل الإعلام تقتصر بصدد ذلك على ذكر «قضية كليرستريم»، أي مشكلة فيلبان ساركوزي، وتكاد لا تذكر إطلاقاً ملف كليرستريم الحقيقي. هكذا أخفت تلك القضية بعض التحويلات المريبة بفضل «آلية التعويض». يقدّر دوني روبير أنّ غرف التعويض، ولأنها في قلب التمويل العالمي، تبيّض أموالاً أهمّ بكثير مما تفعله الفراديس الضريبية. بالتالي، فهي أكثر قوةً وخطراً للحفاظ على حالة القانون في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، يؤكد دوني روبير أنّ بنك BGPI، التابع لبنك كريدي أغريكول أندوسويز، يمتلك هو أيضاً حساباً في بنك كليرستريم.

دور المصارف والوسطاء المافيويين

عبر عقود الشركة الحكومية سيمبورتكس (التي كانت تدعى إيماتيك) وهي عقودٌ تتضمن قمة البنى الحكومية المالية والعسكرية في أنغولا، دفعت للمستثمر الفرنسي الروسي أركادي غايداماك 135 مليون دولار زيادةً عما كان ينبغي أن يقبضه مقابل تسليم معدات عسكرية أواخر العام 1996. أغلقت القضية بمجموعة من المؤسّسات المصرفية معظمها أوروبي (فرنسا، سويسرا، ألمانيا، النمسا...) بزعامة مصرف باريبا.. وقد تمّت إدانة مديرين اثنين في بنك باريبا في فرنسا بسبب هذه الصفقات غير الشرعية أثناء محاكمة أنغولا غيت في العام 2008.

تمّ دفع مبلغ الـ1335 مليون دولار إلى غايداماك عبر حساب فتحته سونانغول في بنك نيويورك - وهي مؤسسةٌ مشتبهةٌ بتبييض الأموال، ما استثار اهتمام التحقيق الدولي حول فضيحة «كريملنغيت».

تبدّى أنّ كل الحسابات المتصلة بفضيحة كرملينغيت قد تمّ فتحها في خمسة مصارف نيويوركية. يعتقد المحققون أنّ مصرف ميناتيب كان «نقطة الأصل الرئيسية للأموال التي تمّ تبييضها. «من المعتقد أنّ ميناتيب قد واصل العمل من تحت الطاولة في العام 1998 وحوّل أموالاً مشبوهة إلى شركات ما وراء البحار تقع مقرّاتها في مناطق بعيدة مثل الجزر العذراء».. (روسلو، 31/8/1999). وفي حين أنّ بنك ميناتيب مفلسٌ رسمياً منذ العام 1998، فقد وجد إرنست بيكس في سجل العام 2000 لشركة التعويضات الدولية كليرستريم حساباً غير منشور رقمه 81738 باسم ميناتيب، الزبون «غير المسجّل». يمتلك شريكه في التبييض (15 مليار دولار في العام 1998 وحده)، أي بنك نيويورك، حسابات عديدةً غير منشورة في شركة التعويض المالي الغائمة كليرستريم.

بنك نيويورك وشركة غلينكور (كريملنغيت)

في آب 1999، انفجرت فضيحة كريملنغيت. يعتقد المحققون أنّ ميناتيب كان «نقطة الانطلاق الرئيسية للأموال التي تمّ تبييضها»، فبعد سقوط جدار برلين، ربحت شركة غلينكور مليارات الفرنكات الفرنسية من نفط الاتحاد السوفييتي السابق، بالشراكة مع ميناتيب، المصرف الروسي في قلب كريملنغيت. «هنالك عدة مجموعات أنغولية كبيرة لديها حسابات في بنك نيويورك، الذي يتهمه مكتب الاستخبارات الفدرالي بأنّه (أعاد تدوير) 10 مليار دولار من الأموال الروسية، كما عملت شركات متصلة بميناتيب في دارات تمويل النفط الكونغولي».

في روسيا، كانت المافيا تستحوذ على معظم قروض صندوق النقد الدولي، وقد (أعادت تدوير) 10 مليار دولار من المساعدات الدولية، بل إنها سمحت لنفسها بخداع أحد أقدم المصارف الأمريكية، بنك أوف نيويورك، باستخدام هذا المال. بصورة عامة، يدرك صندوق النقد الدولي اختلاس المساعدات الحكومية للتنمية ولا يتدخل، هذا ما يشرحه ستيغليتز، الذي عمل في البنك الدولي.

وفق الصحيفة اليومية يو إس آي توداي بتاريخ 26 آب 1999، والتي نقلت أقوال مسؤولين أمريكيين وبريطانيين وروس، تمثّل فضيحة كريملينغيت ما مجموعه 15 مليار دولار تمّ اختلاسها أثناء عمليات معقدة تورط فيها أشخاصٌ مقربون من بوريس يلتسين وسلسلة من أعضاء حكوماته المتتالية.

مذّاك، نشرت صحيفة لوباريزيان بتاريخ 23 آذار 2001 وثائق DGSE - وهي من أبغض البغائض لدى غايداماك. تصف سلسلةً من «عمليات التبييض». يتم تقديم النفط الأنغولي تعويضاً لمشتريات من الأسلحة الروسية بتوسط باريبا، و«تعيد شركة برينكو بيعه بوصفه نفطاً روسياً خاماً»، بمساعدة غلينكور. ربحت غلينكور مليارات على حساب النفط الروسي، بالتنسيق مع ورثة أصحاب الامتيازات السوفييت. نهب النفط الهائل هو أحد أسباب إخفاق روسيا. كما نهبت مجموعة الورثة المفتقرين لأي وازع ترسانة الجيش الأحمر والمخزون الهائل من الألمنيوم والسماد، الخ. بأرباح فلكية، وكذلك نهبت ديون البلاد ومليارات الدولارات من صندوق النقد الدولي.

أمكن مزج جزء من هذه التدفقات (نفط، أسلحة، ديون) بين بنك أوف نيويورك وعوائد النفط الأنغولي، وذلك بفضل الإدارة الخفية تماماً لنظام لواندا. هنالك أعمالٌ دائمة بين بيير فالكون وبين غلنكور وباريبا - وقد قام جان ديدييه ماي بدور الموصل بين الجانبين. منذ العام 1993، قام أركادي غايداماك وشريكه الفرنسي بيير فالكون بتزويد القوات المسلحة الأنغولية بالأسلحة (أو بـ«المعدات المهلكة»). هكذا، اختفى 84 ٪ من الديون الروسية! بدأت أنغولا في تسديد أصل الديون، بشرائح تبلغ 40 مليون دولار: بلغ المجموع حتى الآن مليار دولار (7 مليار فرنك فرنسي). والحال أنّ هذا المبلغ قد تبخّر هو أيضاً!.

أمّا الشركة السويسرية غلينكور والبنك الفرنسي باريبا (الذي يتزعم مجموعةً من اثني عشر مصرفاً من بينها بيه إن بيه وورمز وبنك بوبولير...) فهما في قلب نظام القروض التي يضمنها النفط المستقبلي لأنغولا بأسعار فوائد شديدة الارتفاع. في ربيع العام 2000، رفعت غلينكور قروضاً مضمونة لأنغولا بقيمة 3 مليار دولار، بالاشتراك مع مصارف مثل باريبا وسوسييتيه جينيرال ودريسنر بنك لوكسمبورغ.

مسؤولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اختلاس أموال

شجب جوزيف ستيغليتز في كتابه «الخيبة الكبيرة» مسؤولية صندوق النقد الدولي والخزينة الأمريكية اللذين دعما ونصحا ووجها البيروقراطيين الروس المتحولين إلى الرأسمالية، لاسيما الرئيس بوريس يلتسين. «حين ضربت الأزمة، تولى صندوق النقد الدولي قيادة العمليات وطلب من البنك الدولي المساهمة في الإنقاذ» بقيمة 6, 22 مليار دولار. وقد خضع البنك الدولي لضغط سياسي هائل من إدارة كلينتون الذي أراد بشدةٍ أن يقوم البنك بإقراض روسيا.

وإذا ما أخذنا أرقام روزا منديس، فإنّ 84 ٪ من تسديد ديون أنغولا لروسيا قد تبخّرت! هكذا، فإنّ معظم المليار دولار الذي سددته أنغولا لا يوجد في خزائن الدولة الروسية. إذاً، ذهبت هذه الأموال إلى جيوب بائعي الأسلحة والوسطاء والسياسيين في أنغولا وفرنسا (باسكوا) وكذلك في روسيا.

يضيف جوزيف ستيغليتز أنّ إدارة البنك الدولي قد منعته من مقابلة المفتش العام للدوما الذي كان يزور واشنطن، وشجب منذ ذلك الحين مدى الفساد. «في البنك الدولي، تلقيت أوامر بعدم مقابلته: كانوا يخافون من أن تقنعنا أقواله».

يؤكّد ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في العام 2001 والرئيس الاقتصادي السابق للبنك الدولي، أنّ الاحتفال في صندوق النقد الدولي، أثناء التوقيع على عقد، كان رسمياً توقيع مذكرة تفاهم. والحال أنّ صندوق النقد الدولي هو الذي يملي بنود مذكرة التفاهم، لكن كان يجري إظهار أنّ «رسالة النوايا» تأتي من الحكومة المعنية. ويشرح أنّ المرحلة الأولى من خطة الإقراض للبلدان النامية هي «تبعية»، وفق كلماته. وهذا يعني الضغط على حكومات البلدان النامية كي تخصخص شركاتها الحكومية عبر بيعها بأسعار شديدة الانخفاض. في المقابل، تستطيع هذه الحكومات تلقي عمولة بنسبة 10 ٪ في حساب في سويسرا، تدفعها شركة الشمال التي ستشتري شركة الجنوب.

يستعيد ستيغليتز مجدداً مثالاً لآلية التبعية غير الشرعية هذه، هو مثال تصفية الذمة المالية العائدة للدولة الروسية في العام 1995. هكذا نلاحظ تواطؤاً بين البنك الدولي وأكثر الدول الأعضاء فيه نفوذاً وحكام البلدان النامية والمصارف والشركات الخاصة الشمالية على حساب شعوب البلدان النامية. وإذا كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يقومان بفعل غير شرعي، فهم شريكان فيه لأنهما يعرفان آلية الفساد ويدفعان في هذا الاتجاه عبر لوي ذراع حكومات الجنوب.

وفق لورا راموس، «يقدّر أنّ الفساد يزيد وسطياً بنسبة 20 إلى 30 ٪ كلفة السلع المشتراة»، والحال أنّه «يقدّر أنّ العمولة الشرعية لا تتجاوز قيمة 2 إلى 3 ٪ من الكلفة الكلية للمشروع».. وفي حين تطالب المؤسسات الدولية البلدان النامية باجتثاث الفقر كشرط لمنح قروض جديدة، فإنّ مصارف الشمال والمنظمات الدوليةً التي تقودها بلدان مجموعة الثماني، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هي في قلب هذه الممارسات غير الشرعية.

صندوق النقد والبنك الدوليان.. الديون والفساد

تتراكم هذه الديون الموصوفة أيضاً بأنها غير شرعية نتيجة أفعال الفساد، لأنّ الأموال التي تقترضها الدول تحوّل على الفور إلى الحسابات الشخصية للحكام، أو مقابل خدمات متنوعة يتم تقديمها على سبيل المثال إلى وسطاء يعملون في شركة عابرة للقومية، ما يزيد الدين الخارجي للبلدان المدينة.

في كثير من الأحيان، تكون المصارف التي تتلقى قروضاً غير شرعية متواطئة في هذه المناورات لأنّها هي التي تمول الفساد بصورة عامة.. والتي تمنح القرض الذي يكون أصل الفساد وتضخّم الدين الخارجي الذي سيدفعه شعب الجنوب المعني.

أواخر العام 2002، كشف تحقيقٌ أجري في وزارة الخزينة الأمريكية حول الدكتاتور التشيلي أوغوستو بينوشيه أنّ مصرف ريغز في الولايات المتحدة قد أخفى لمدة ثماني سنوات وجود حسابات مصرفية باسمه بإيداعات تتراوح قيمتها بين 4 و8 مليون دولار، وأنّه ساهم في تأسيس شركتين وهميتين تعود ملكيتهما للدكتاتور، في الفردوس الضريبي في الباهاما لإخفاء حسابات تمّ فتحها في مصارف واشنطن على نحو خاص. لاشك في أنّ بينوشيه قد اختلس هذه الأموال، وزاد الدين الخارجي للبلاد الذي تضاعف خمس مرات أثناء وجوده في السلطة.

دينٌ لاشرعي يتراكم نتيجة اقتراضات الدولة لمصلحة أقلية من السكان ومن المجموعات الاقتصادية المحلية أو الأجنبية مثلً شركة تكساكو في الإكوادور. يسهم تأميم الديون الخاصة في دين النخب. باع فردينان ماركوس شركات حكومية في الفيليبين إلى أصدقائه، ثمّ عادت شركاتها إلى قبضة الدولة بديون هائلة. ثمّ انسحب ماركوس إلى النمسا، وترك المصارف الحكومية في البلاد تسدد هذا الدين..

الفراديس الضريبية ليست «نظاماً فرعياً» على هامش الآلة الاقتصادية، بل إحدى عجلاتها.. وأكثر من نصف الصفقات المالية الدولية تمرّ عبرها كونها تسهل التهرّب الضريبي وتبييض الأموال القذرة والعمليات الخفية، وتساعد على تجارة المخدرات والدعارة وتزييف الأموال وابتزازها..

❖تييري بروغفان: عالم اجتماع، مؤلف كتاب: الحركات الاجتماعية في مواجهة التجارة الأخلاقية، هيرميس / لافوازييه 2007.

تصنيع الثقافة الراهنة في مشاغل الدعم الأجنبي

◄ محمد أبو حجر

موسيقياً يعتبر الرابع من أذار يوماً عالمياً للاحتفال بحرية الموسيقى، وعلى هامش هذا اليوم تعقد الندوات للتعريف بأهمية الموسيقى – البديلة منها على وجه الخصوص- وأجدها مناسبة للنقاش حول «الموسيقى البديلة» في المنطقة وذهنيات العاملين فيها.



ما يلفت النظر حول «الموسيقى البديلة» ومجمل النشاط الإبداعي الثقافي بشكل عام هو تهافت الدعم الأجنبي من المنظمات والسفارات والمراكز الثقافية، والذي ازدادت وتيرته بشكل ملحوظ مؤخراً، حتى أصبح من الصعب تماماً القيام بأي مشروع ثقافي إلا بالاعتماد على هذا الدعم، فقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من واقع النشاط الثقافي العربي.

الكثير من مثقفي الدعم الخارجي يؤمنون بأنهم جزء من مشروع النهضة المحلي، ويؤكدون مراراً وتكراراً بأنهم لا يخضعون لأي شروط مقابل هذا الدعم، ولكن لأي مدى؟

في الشهر الماضي مثلاً احتفلت السفارة الأميركية في أكثر من دولة من دول العالم الثالث بشهر الثقافة الأفروأميركية، وفي عمان أقيم حفل لموسيقى «الهيب الهوب» المنتشرة في أوساط الأفرو أميركان، وكان الشرط الأساسي للفرق المشاركة: «لا نريد أي طرح لمواضيع سياسية»، رغم أن هذه الموسيقى ما بدأت إلا كردة فعل من الأفروأميركان على أوضاعهم الاجتماعية المتردية.

كذلك مشروع «رسل الحرية» الذي ظهر مؤخراً في مصر والأردن ولبنان بميزانية عالية جداً، وهو مشروع برعاية مباشرة من كلية «RADY» الأميركية و«MEPI» المنظمة الغنية عن التعريف، والتي يُظهر موقعها الإلكتروني ارتباطاً واضحاً بالحكومة الأميركية.

استقطب المشروع في البلدان الثلاثة مسرحيين وصحفيين ومنتجي أفلام ومدونين وموسيقيين، وخصوصاً محترفي موسيقى «الهيب الهوب» العربي.

وكلٌّ من التدوين وموسيقى الراب من الثقافات الحديثة العهد في الواقع الثقافي العربي، والتي تلقى رواجاً شديداً لدى جيل الشباب، واهتمام مشروع ما هذا الاهتمام بهذه الثقافات الحديثة لهو أمر ملفت، وعلى كل حال فقد ركز أحد قادة المشروع في الأردن، في إحدى الورش التدريبية على أهمية الفكر الليبرالي، وبأنه الحاضنة الأضمن لحماية حقوق الصحافيين! مع ذلك يقول مثقف المراكز الثقافية الأجنبية ويتبجح: لم يطلبوا مني شيئاً لقاء دعمي!!

وعلى فرض ذلك فإن الأخطر في الدعم ليس الشروط المباشرة من ورائه، بل ربما يسمح لك الداعم بنقده كداعم خارجي ونقد سياسة الولايات المتحدة الأميركية والليبرالية مباشرة، ولكن في النهاية فهو المنتصر، عبر سياسة استلاب الوعي الكامل الذي يخضع المثقفين لآلية معينة لعملية الإنتاج الثقافي حين تصبح خاضعة بالمطلق للهيمنة الخارجية. فهل يمكن في لبنان أو مصر أو الأردن، وهي أكثر الدول سماحاً لتلك المنظمات بالعمل والانتشار، تصور آلية وطنية للعمل الثقافي بعيداً عن أيدي Ford Foundation أو EMPI أو US Aid أو المراكز والسفارات الأجنبية.

على مر السنوات فإن تهجين المثقفين بتنميطهم وتنميط نتاجهم الثقافي هو العملية الأخطر التي تقبع وراء دعم تلك المراكز والمنظمات، وفي يوم حرية الموسيقى هذه دعوة لكل مثقف أو موسيقي ليكون مؤثراً فاعلاً لا مفعولاً به.

m. abo-Vajjar@hotmail. com

ربما ..!

ماذا يريدُ المالُ منَّا؟؟

من الغريب حقاً، في زمن الانقلابات العجيبة الذي نعيشه، أن يعني المال ما يمكن أن تعنيه الحرية أو الحبّ، وأن يرقى مالكوه - حسب ما تكرسه الميديا - إلى مصاف رجل الفكر والأدب.. وأن يشكّل لنفسه قاموساً قيميّاً يجعل ممن يحوزه حائزاً بالضرورة على القيم الإنسانية كافةً، بحيث أن امتلاكه يمكّن صاحبه من الحصول على كلّ شيء، مما أمكن أو حتّى مما لم يمكن.

هي جائحة لعينة تشتد مفاعيلها الشعبية، لدرجة أن أحاديث الناس كلها ملتاثةٌ به، رغم أنه، كمادة حقيقية، غير موجود إلا في أحلام الذين أضنتهم الاندفاعات وراء هذا الوهم دونما طائل. هذا ما أوصلتنا إليه رأسماليّة الألفيّة الثالثة في نهبها لكلّ ما هو إنساني، وفي سفك قطرات الدم الأخيرة من معنى الوجود كتشارك وتكامل، حين أحلّت مكانه مفاهيم البيع والشراء قيماً بذاتها، وحين حوّلت العالم إلى سوق كبيرة بدل أن يكون بيتاً، مما جعل الكثيرين، كي لا نعمم، يظنون أن بإمكانهم شراء الطمأنينة، وحيازة القوّة، وامتلاك السعادة.. فهل هذا يعني أنّ هذاالهراء قابل للعيش؟

عصر انقلاب المعاني وأفول الإنسان جعل المال سيّداً بلا منازع على عرش هذا العالم. هذا ما يتحدّث به الباحث أكرم زيدان في كتابه «سيكولوجية المال» الذي يتناول بالعرض والنقد والتحليل آليات تحوّل الثروة إلى هوس، والثراء إلى هيستيريا يعيشها أهل هذا العصر.

لا شكّ أننا نحتاج هذه الوسيلة وقوداً لمعاشنا، لكننا لا نريدها حلماً يجب تحقيقه بأية طريقة كما هو حاصل الآن، فالواقع الرثّ يرينا عبوديتنا في المرآة، انظروا كيف تلوّثت أحلام البشر تحت مفاعيل هذه الحمى التي تتفاقم، وفيما تتفاقم تقلّ نسبة الإنسانيّ في الإنسان ترتفع مؤشرات التوحش والجنون من جهة، ومعدلات الخضوع والتسليم من جهة أخرى!!

أذكر أن دالي، الرسام سلفادور دالي، كان يقول إنه يرغب بامتلاك الذهب حتى لا يمتلكه (يقصد الذهب).. ما حدث أننا لم نمتلك الذهب.. بل امتلك أحلامنا.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

جنوبُ الشِّعر.. شمالُ الرِّواية

◄ فهد حسن العبود

«لن يقولوا :كانت الأزمنة رديئة، بل سيقولون :لماذا صمت الشعراء».. قالها مرة بريخت لتغدو هذه المقولة ضوءاً خافتاً في نهاية نفق الشعر الذي لما تزل الرواية وغيرها من الفنون المعاصرة تحاول إخماد جذوته، ضوءا يسترشد به شاعر جنوبي بكل ما يحمل الجنوب من معاني الطبيعة البكر والناس غير الملوثين.. أتكلم هنا عن الجنوب كل الجنوب وبمعناه الإنساني في كل بقاع الدنيا، لكن عن الشعراء فإني أسمح لبوحي أن يخص الحديث عن شاعر يحاول ثني نفسه عن الظهور كي يبقى في ساحة الفعل الواعي ككل المبدعين الحقيقيين: فواز العاسمي شاعر من هؤلاء الذين يعتقدون بالشعر فنا راقيا، يحمل قيمة معرفية وحتى مستقبلية، لا تحتاج لكثير سجال، فَحَكَمَ على نفسه بالتوحد وانزوى في عش القصيدة.. ديوانان شعريان حصيلة ما أبدعه العاسمي، الأول«أشعار مفتوحة على مصراعيها» (صدر عن دار حوران في العام ٢٠٠٣)، أما ديوانه الثاني «سكان الجانب الآخر» (صدر عن دار الطليعة الجديدة في العام ٢٠٠٧).

في ديوانه الأول حاول العاسمي منذ البداية التمايز عن المبتذل والعادي في سوق الشعر الحداثي، معتمدا على قصيدة النثر شكلا، وعلى الحياة وما فيها من معاني أبدية موضوعا دائما وخيارا واعيا لأزمة الشاعر في نزوعه لكبح معيقات تطور بنى واقعه المحيط.. الحياة التي أعطت المرأة، موضوعه الأثير، رغم كل ما يعنيه هذا من اختراق للتابو والممنوع. من مجموعته الأولى أقتبس: «برزانة الأنبياء تقولين:/ احقن سُمَّكَ في صلب عظامي/رذذ خمرك عليّ/ اهرش جرب الصدور/بحجر بازلتي من ربانا/أصير لك!!».. من داخل بنية هذا الممنوع المعطَّل بعيدا عن فهمنا، يحاول العاسمي، وهو سليل تراث عربي أصيل في حياة العرب الثقافية من التمرد والصعلكة، أن يصنع قصيدة حداثية متجاوزاً من خلالها كل الأشكال الموروثة، فهو يحرق المراحل مستفيدا ربما من مكر التاريخ الذي يهدم ما بُني أو يبني على ما هُدِّمَ وسيُهدم!!! ما يلفت النظر حقا في شعر العاسمي وحراكه تلك النقلة، أو لأسميها ديناميكية الشعر واستجابته للواقع، فبين مجموعته الأولى التي تغنى فيها بالحياة و بالمرأة، وبين مجموعته الثانية، وهي الأحدث، تغيرت الموضوعات وكذلك اللغة، فمن سلاسة ووضوح في الأولى، إلى وعي خاص والتزام أكبر بقضايا الساعة والأمة، لا «سكان الجانب الآخر» كُتبت بعد احتلال العراق، بينما الأولى مكتوبة وهو على مقاعد الدراسة الجامعية وفي عمر مبكر. إذاً تطورت أدوات العاسمي وموضوعاته ورؤاه الفكرية والشعرية في مجموعته الثانية لينحو باتجاه إغراق الشعر بلغة قاسية، زاجرة، صادمة.. تناسب المرحلة: «أقتبس/ تجردت الأرضُ من نبتها/ لما بدت حورانُ تغيب عن جسدي/ وبقلب كافر بالحياة/ انداحت تحت حوافر الخيول الشاهقة/ مع أنّها كانت تتنفسني/ ما كان لوجهها ملامح من أشواق الرجال/ أو من غضبة العرب».. لو أنني أردت فعلا البحث عن قاسم مشترك بين المجموعتين لكان، وبدون مواربة، الشاعر نفسه، فبحسه الرفيع وانتمائه الخالص لأرضه ووطنه، استطاع خلق حالة شعرية مغرقة بواقعيتها، فلا اغتراب عند العاسمي على مستويي الموضوع واللغة، إذ أنه يصنع من المتاح فارقاً عظيماً أمام تسطيح الشعر وابتذاله الحالي في كثير من تجارب قصيدة النثر المحلية والعربية. أما الفارق الأكبر في صنعته فهو رد الاعتبار للشعر أمام غيره من الفنون، وهذا سيتأتى حتما بعد قراءة المجموعتين،حينها سنرفع جميعا القبعة للشعر، ولبعضٍ من الشعراء!!! ■



الأمريكي هو البطل.. من جديد

◄ أيهم محفوظ

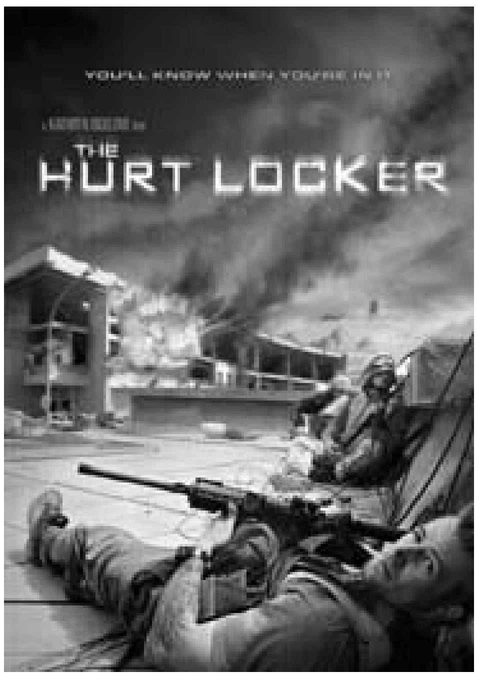
كانت شبه صدمة لمتابعي الأفلام الهوليودية حين أعلن عن اسم الفيلم الفائز بجائزة الأكاديمية الأمريكية للفنون (الأوسكار)، فلم يستطع أحد أن يفهم كيف لفيلم ميزانيته لا تتجاوز ١١ مليون دولار أن يهزم رائعة هذا القرن «آفاتار»، نعم صديقي القارئ لقد استطاع الجندي الأمريكي أن يهزم «آفاتار»، وبدت اللعبة السياسية واضحة جدا في اختيار الفائز لهذه السنة...

The Hurt Locker «خزانة الألم» الفيلم الذي فاز بالجائزة هذا العام فيلم يتكلم عن بطولة الجندي الأمريكي في العراق، وعن تضحياته المجيدة في هذا البلد المنكوب، ضارباً بعرض الحائط كل ممارسات هذا الجندي البشعة من قتل وتدمير وسلب ونهب واغتصاب وتعذيب، وتشريد شعب كامل..

الرواية نفسها دائما : عدم قدرة هوليود على تصوير العرب إلا ككائنات لا تستطيع أن تعين نفسها، فيأتي ذاك البطل الأمريكي ليشق لهم طريق الحرية والديمقراطية عبر غبار الصحراء..

المخرج والناقد السينمائي الفرنسي ماثيو توفرو علّق على هذا الشريط المصور للمخرجة كاثرين بيغلو بقوله: «يترجم «خزانة الألم» عجز السينما الهوليودية عن تصوّر العرب أو المسلمين إلا في هيئة الكائنات الساذجة أو التي تهدّد الآخر... اقتحام الجندي الأميركي للصحراء مدفوعاً بإيمانه بصوابية قضيّته إنما هو دليل تراجيدي على تعثّر هذه الصناعة، أمام سؤال التنوّع الحضاري في العالم، في وقت تطرح فيه نفسها أداةً ترفيهية للإنسانية برمتها»..

تم رفض «آفاتار» لأنه فيلم يرفض الاستعمار والاستقواء على الشعوب الضعيفة، هذا التصور لم يعجب صناع القرار في أمريكا، وما قد يجلبه لهم من إزعاجات جديدة لو فاز بالأوسكار العالمي، فتم طرح «خزانة الألم» والذي لا يضاهي «آفاتار» لا من ناحية القصة ولا التصوير و لا المؤثرات، ولا حتى الإخراج، لكن يتفوق عليه بتصويره لجنود العم سام وكأنهم أنصار المسيح وحافظو السلام في العالم!! ■



شريط وثائقي يؤرخ رحلة المسيح



أنهى المخرج الفلسطيني مهند صلاحات تصوير الجزء الأول من الفيلم الوثائقي «رحلة يسوع المسيح في الأرض المقدسة» في عدة مناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث شمل التصوير المناطق التي ولد وعاش يسوع المسيح فيها حتى قيامته من كنيسة القيامة في القدس، بالإضافة لأماكن ظهوره، وشمل التصوير مناطق عدة من فلسطين في الضفة الغربية ومناطق المدن المحتلة عام ١٩٤٨م.

والفيلم الذي تنتجه شركة «الحرية للإنتاج الفني» يتناول مسيرة «يسوع المسيح» في الأرض المقدسة ابتداءً من جبل نبو في الأردن حيث وقف النبي موسى عليه السلام ليرى الأرض المقدسة من فوقه، حتى بشارة السيدة مريم العذراء في بيتها في الناصرة مروراً بجميع المراحل والمناطق التي ترك فيها يسوع أثراً حتى كنيسة القيامة بالقدس.

كما ويسعى الفيلم لسرد تفاصيل رحلة يسوع كما أوردها الكتاب المقدس، مستنداً في توثيق المكان بما ورد في الكتاب المقدس عن كل موقع ومنطقة وكنيسة، وبذلك يحاول استيفاء كافة المعلومات «مصورة» عن كل موقع في الديار المقدسة بحسب ترتيب رحلة يسوع ومروره فيها.

الفيلم انتهى من تصوير مراحله الأولى في فلسطين حيث تم التصوير في أكثر من عشرين موقعاً من المواقع المتوافق عليها بين كل الطوائف المسيحية على أنها المناطق الواردة في الإنجيل حول رحلة يسوع المسيح، في حين سيستكمل الجزء الثاني من التصوير في الأردن خلال الأيام القليلة القادمة.



الدورة 82 لجوائز الأوسكار:
«آفاتار» و«خزانة الألم» أبطالاً للسينما الكولونيالية

◄ جهاد أبو غياضة

تحت شعار«لن ترى أبداً أوسكاراً مثل هذا» انطلق يوم الأحد الماضي حفل توزيع جوائز الأوسكار الذي تقيمه «الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون السينمائية» بنسخته الـ٨٢؛ لينهي بنتائجه التي حملت الكثير من الدلالات وعلامات الاستفهام؛ سباق المنافسة المحموم الذي يعصف بعالم الفن السابع كلما اقترب موعد الحفل.

أوسكار هذا العام لم يكن بعيداً بأجوائه التحضيرية وترشيحاته عما يرافقه عادة من تجاذبات وتكهنات، وإن كان القائمون عليه قد حاولوا إبراز كل مظاهر الترف والديكورات الباهظة، في إحالة على أن هوليود وسوق الفيلم الأمريكي عموماً قد تجاوزا آثار الأزمة المالية العالمية، وحالة الركود التي خلفتها.

ترشيحات هذا العام وخصوصاً لجائزتي «أفضل فيلم» و«أفضل إخراج» نقلت إلى دائرة الضوء صراعاً ضروساً يخوضه اثنان من عمالقة الإخراج في العالم، وهما «جيمس كاميرون» بفيلمه«آفاتار» والذي نعت نفسه بـ(ملك العالم) بعد فوز فيلمه الشهير «تايتانك» برقم قياسي من حيث جوائز الأوسكار التي حصدها، وزوجته السابقة «كاثرين بيجلو» وفيلمها «خزانة الألم» الذي أوصلها لتكون أول امرأة تفوز بجائزة الأوسكار لأفضل إخراج منذ منحها الأول عام ١٩٢٩، وليحصد الفيلم ست جوائز أهمها أفضل فيلم.

مشروع الخلاص الأمريكي

إن أي تتبع لمسيرة السينما الأمريكية طيلة عقود صناعتها سيقودنا إلى الارتباط الوثيق بين مسارات ومقولات هذه السينما وجوائزها، والسياسات الأمريكية الداخلية والخارجية، وكثيرا ما لعبت هذه السينما، خاصة في أطوار الحروب والأزمات، دور بوق الترويج والتهليل للمواقف الأمريكية، والأمثلة كثيرة من حرب كوريا وفيتنام؛ إلى عشرات الأفلام التي أنتجت عن، وخلال فترة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، والإنتاجات الضخمة لأفلام انتقدت الوضع الداخلي في الاتحاد السوفيتي، أكثرها كتبها منشقون ومرتدون سوفيت.. للكثير من الأفلام التي تحدثت عن أعداء الإنسانية كالأنظمة الحاكمة في كوبا وغواتيالا وبنما، وتشويه المقاومة الفلسطينية، وفترة حرب بيروت ١٩٨٣، كفيلم جميس كاميرون«أكاذيب حقيقية».

وموجة ما بات يسمى أفلام «الأمن القومي» التي تنتج بالتشارك مع وزارة الدفاع الأمريكية، وصولاً لما شهدناه قبيل، وبعد أحداث ١١ أيلول؛ حيث لعبت هوليود وإنتاجاتها دورا كبيرا في الترويج والتنظير للحرب على الإرهاب، ولمفهوم الحروب الاستباقية، والجندي الأمريكي المخلص ناشر الديمقراطية والسلام.



ومن هذا المنظور كان ترشيح الفيلمين «آفاتار» و«خزانة الألم» وان اختلفا بالنظرة وأسلوب الطرح. ففي«آفاتار» يسعى كاميرون لتقديم ملحمة ثلاثية الأبعاد تنتقد ببناها السردية الرمزية المنظور الكولونيالي للاستعمار، وبإشارة للكثير من الوقائع التاريخية، فيطرح قيام الجيش الأمريكي بإرسال بعثة علمية عسكرية إلى كوكب (باندورا) بهدف الحصول على مصدر للطاقة أو معدن ثمين؛ بإحالة على سياسات الامبريالية الأمريكية في نهب ثروات شعوب العالم الثالث، وبنتيجة التحول بالشكل ينجح أحد أفراد الحملة العسكرية بالتعايش مع السكان الأصليين (النافي) الذي يصورهم بداية كهمجيين وبدائيين ليكتشف أسرارهم، وينقلها لقيادته التي تقرر غزو المكان واحتلاله (في إشارة ضمنية للمنطق الأمريكي بشن الحروب) وهنا تتم المفارقة حين يقرر هذا العسكري الانخراط في الدفاع عن الكوكب وشعبه (هنا نعود لفكرة الأمريكي المخلص والمنقذ، والشعوب التي تعجز عن إدارة شؤونها). (آفاتار) هي كلمة السنسكريتية وتعني حلول الإله أو تجسيده في العقيدة الهندوسية.

الفيلم لاقى نجاحا جماهيريا منقطع النظير حتى تربع على عرش أعلى فيلم من حيث الإيرادات في تاريخ السينما(٢.٥ مليار دولار).

وفي المقلب الآخر يقدم فيلم «خزانة الألم» ومخرجته كاثرين بيجلو التي أهدت فوزها للقوات الأمريكية في العراق، محاولة لرسم ملامح عام ٢٠٠٤، أي بعد سقوط بغداد بعام، من خلال قصة كتبها الصحفي«مارك بوال»الذي رافق القوات الأمريكية في العراق، وتدور أحداثها عن ثلاث من الجنود الأمريكيين الذين يعملون في مجال تعطيل ونزع المتفجرات؛ حيث نجد الشخصية المغامرة والمدمنة على الحرب، حسب رأي الفيلم، وبالمقابل المتردد الذي لا يريد أن يقتل ولا يُقتل، وهناك الشخصية الوسطية الملتزمة بالأوامر بحذافيرها، وتدور لعبه الفيلم السردية على تصوير الصراعات النفسية، والقيمية التي يعانيها أفراد الجيش الأمريكي في العراق الذي بات أشبه بمستنقع يغرقون فيه تدريجيا ويتمنون الخروج منه بأسرع وقت، ويصور الفيلم ما يعانيه هؤلاء بفعل ضربات المقاومة العراقية التي يقدمها الفيلم كمجموعة من الإرهابيين المرتزقة الذين تحللوا من كل أحاسيس ومظاهر الإنسانية، والذين يحاربون الجيش الأمريكي والشعب العراقي أيضا، من خلال مجموعة مشاهد؛ كمشهد تكبيل رجل عراقي بالسلاسل وربطه بعبوات ناسفة بالإكراه والغصب ينقذه الأمريكيون، ومشهد اختطاف المقاومة للصبي الذي يبيع الأقراص المدمجة قرب إحدى القواعد الأمريكية، وقيامها بتعذيبه وقتله، ثم تفخيخ جثته، وهو ما يتناغم كليا مع الخطاب الترويجي والتشويهي الأمريكي بحق المقاومة العراقية .

الفيلم حصد الكثير من الجوائز كجائزة نقابة المنتجين «PGA»، ونقابة الكتاب «WGA» كأفضل سيناريو أصلي، ونقابة المخرجين«DAG»، والأكاديمية البريطانية«PAFTA»، ولكنه حصد الخيبة والعزوف من جانب المشاهدين إذ لم تتعد الإيرادات مبلغ ١٩ مليون دولار.

فهل عادت هوليود إلى التنظير الاستباقي للسياسة الأمريكية؛ خصوصا ونحن على أعتاب انسحاب أمريكي من العراق؟.

بين قوسين

نخاسة إمبريالية..



◄ جهاد أسعد محمد

يملك بعض فقراء الأرض بالإضافة إلى قوة عملهم الذهنية والعضلية، قيما عينية محدودة: بيوتا صغيرة، سيارات عتيقة، أثاثا منزليا متواضعا، حلياً رخيصة قدموها لنسائهم كمهور، أراضي زراعية مقطّعة الأوصال ورثوها عن أجدادهم في الأرياف النازحين عنها.. أما المثقفون منهم فيمكن أن يضاف إلى كل ما سبق، مكتبة قديمة جمعت على مهل وصبر من الأرصفة والمعارض السنوية، تحفا تراثية، لوحات وتماثيل فنية أهداها لهم بعض أصدقائهم الفنانين قبل أن يصبحوا أثرياء ومشاهير..إلخ.. وعند الحاجة القصوى التي كثيرا ما تباغتهم بسبب مرض أو سفر أو فاقة أو بطالة أو غلاء عام فاحش، يضطرون لعرض بعضها أو معظمها للبيع بأبخس الأثمان.. هكذا كانت أمور الفقراء تسير على الدوام، وهكذا ظلت«الثروات»البسيطة وهي مفرّقة، الواسعة مجتمعة، تنتقل من أيديهم إلى أيدي الأغنياء لتستقر عندهم إلى الأبد..

وإذا كانت هذه حال الناس عموما، فإن حال الدول لا تختلف من حيث المبدأ بشيء، فبعد الأفول المؤقت لعهد الاستعمار بمعناه التقليدي.. راحت الدول الفقيرة المحكومة بالتخلف والاستبداد والتبعية تبيع الدول الغنية بالإضافة لخيرة قواها البشرية المنتجة ذهنيا وعضليا، كل القيم العينية التي تملكها بسعر بخس، سواء بطرق شرعية أو غير شرعية: الثروات والخامات والآثار والتحف والمحاصيل، وحتى الأطفال والنساء..إلخ..

المختلف اليوم، وهو ما لا سابق له في التاريخ، أن الفقراء عموما، دولا ومجتمعات، لم يعد لديهم عينيا الكثير مما يمكن بيعه، وأن الأغنياء عموما الغارقين في أزمة نظام اقتصادية– اجتماعية– إيديولوجية جامحة، لم تعد ثروات الأرض تكفي نهمهم وتنافسهم فيما بينهم لإيقاف اندفاعهم الذاتي– الجماعي نحو الهاوية، لذلك فإن عروض البيع التقليدية بتنوعها أصبحت قاصرة، وبات على الفقراء أن يبيعوا المزيد..

على المواطنين السوريين الفقراء الذين باعوا أراضيهم وبيوتهم وحليهم ومكتباتهم في السنوات العجاف الماضية أن يبيعوا أنفسهم وقيمهم وأحلامهم كليا للمستثمرين الجدد، وأن يسلّموا بأن قدرهم أن يصيروا خدما دائمين للكبراء المقيمين والوافدين، وعلى اليونان أن تتخلى عن سيادتها الوطنية عبر بيع بعض جزر أرخبيلها الدافئ والاستراتيجي لألمانيا، وعلى مصر النظام أن تستمر في بيع دم أبنائها لمرضى اللوكيميا في تل أبيب انتظارا لأوامر بيع جديدة، وعلى أمريكا اللاتينية الناهضة التي باعت أنظمتها الدكتاتورية معظم شواطئها وغاباتها ومناجمها وحقولها لليانكي الأمريكي أن تكف عن محاولة استردادها، لأن المطلوب هو بيع المزيد، وعلى البحار أن تبيع حيويتها لتجارب نووية جديدة... وهكذا..

كل شيء في عصر الرأسمالية قد يصبح سلعة رخيصة، بما في ذلك الكرامة والسيادة.. ولن ينتهي هذا الجنون إلا بتوقف الفقراء عن البيع الرخيص..

mjihad@kassiou.org

«عيلة خمس نجوم» علامة كوميدية فارقة

◄ نبيل محمد

من حيث المفعول التراكمي أدى تحميل الدراما السورية قيماً وأفكاراً كبيرة، ربما بما لا تقدر أن تحمله، وخوضها في موضوعات غير سابقة الخوض، إلى افتقارها إلى الكثير من النماذج الدرامية التي سادت في فترة من الفترات، والتي لم تهدف إلى زرع ما تهدف إليه النماذج الحالية من الدراما السورية، بقدر ما كان هدفها هو ملء ساعة البث بما هو ممتع وغير مجاني، وربما هو الأداء الأقرب على الدراما ذاتها كفن.

«عيلة خمس نجوم» مسلسل كوميدي بحلقات متصلة منفصلة، تقوم شاشة «الدنيا» بإعادة عرضه خلال الفترة الحالية، وربما هذه الإعادة نبهت إلى هذا النموذج الذي لم تعد تخوضه الدراما السورية بشكل فعلي، باستثناء تجارب قليلة جداً ونقصد هنا تجربة «ضيعة ضايعة».

يتميز هذا العمل الدرامي الفريد من نوعه «عيلة خمس نجوم» بخصائص لم نرها في غيره استطاع أن يكرسها الكاتب والمخرج، من خلال امتلاك زمام العمل الفني، وحبك المسلسل بأسلوب يمكنهما من خلاله تجسيد هذه الأساليب الفريدة التي تم اتباعها، ومن أهمها (اللوكيشن) الواحد، فلا تخرج تلك الكاميرا خارج بيت أم أحمد بلاليش، وهي مهمة صعبة التحقق إذا لم يكن بين يدي المخرج نص فريد، قادر على ضبط الحوار والحدث الدرامي ضمن مكان واحد، وارتباطه بالخارج تمثيليا، وقدرته على تجاوز مشكلة الملل من طول المشهد أو ثبات التفاصيل، وهذا بالفعل ما استطاع أن يحققه هشام شربتجي عن طريق نص حكم البابا، فيظل طول بعض المشاهد في العمل إلى أكثر من ست دقائق وهو بالعرف الدرامي مشهد طويل إلى درجة الملل، إلا أنه بحكم وحدة المكان أدى إلى ضرورة اتباع هكذا مشاهد، وهنا يلعب الحوار الدور الأهم في جذب الانتباه إلى المشهد الطويل دون التركيز على الوقت الذي خاضه هذا المشهد، مرتبطا بمشهد آخر قد يبدو أكثر طولاً منه، ومتفرعا في النهاية عن حدث واحد يحكم الحلقة الواحدة، وهو غالباً حدث بسيط جدا يرتبط بإحدى الشخصيات الخمس، كمرض أحدها أو تغيب أحدها عن المنزل، أو دخول أحدها مجال عمل جديد، وهذه البساطة الطاغية على الحدث تتطلب أيضا نصا قادرا على الإمتاع من خلال الحوار حول الحدث وليس من خلال الحدث ذاته.

كل تفاصيل العمل تتضح بالبساطة، من النص إلى الحدث إلى أسلوب التصوير إلى أداء الممثلين، إلا أن هذا التكامل ينم عن عمل درامي غير بسيط، وفي مرحلة زمنية لم تكن قد وصلت فيها تقنيات العمل التلفزيوني إلى إمكانات كبيرة، يمكن من خلالها تجاوز الكثير من أزمات العمل، والقدرة على خوض أي نص يتم عرضه على المخرج.

استطاع المخرج من خلال الإمكانات البسيطة في تلك الفترة أن يقدم وجبة درامية خفيفة على ذهن المشاهد وممتعة بآن واحد، مستغلاً من حيث لا يعلم عدم سيطرة حالة درامية معينة وفكرة راسخة تؤطر الدراما في إطار رسالة توجيهية قيمية كما هي الأحوال في هذه الفترة، ومستغلاً أيضا من حيث لا يعلم بساطة الفنان السوري، وقدرته على الأداء البسيط الخالي من محاولات تكوين وجهة نظر حول ذاته، أو تقديم حقيقة ذاته من خلال العمل الدرامي، أيضاً كما هي الأحوال في المرحلة الدرامية الحالية، لذا فكان للمخرج أن تتهيأ الظروف المناسبة لتقديم نص بصعوبة هذا النص الذي حمله، وتجاوز عقبات التأطر المكاني وبساطة الحدث ليقدم بالفعل من خمسة أفراد نجوماً رغم أن ما يمر بهم من أحداث لا تبدو على درجة كبيرة من الغرابة وغير مبالغ بها إلى درجة تقديم فكرة بهدف الإضحاك فحسب، ليكون عائلة من خمسة نجوم أدى نجاحها إلى استمرار التجربة في عائلات أخرى للمخرج نفسه.

